

# الإيضاح في علل النجوى

لأبي القاسم الزجاجي  
المتوفى سنة ٣٢٧هـ

تحقيق  
مازن المبارك

الناشر  
مكتبة دار العروبة  
ساحة النهضة، القاهرة

طَبْعَةُ الدَّرَنِي  
المؤسسة السعودية بمضير  
شرف محسن الطرزي بالسكاكيت ٤٠٨٥١

١٣٧٨ هـ — ١٩٥٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده لا شريك له ، وصلى الله على محمد عبده ورسوله ، صلاة  
تقربنا من رضوان الله سبحانه .

وبعد ، فقد خلف أسلافنا من أهل اللسان العربيّ كنوزاً من العلم والبيان ،  
ولكنها لم تزل مخبوءة بين جذران دور الكتب ، لا يعرف الخلف منّا سوى  
أسمائها ، إلا من قيّض الله له أن يحمل عبء هذا العلم ، فتيسّر لبعضهم أن  
يطّلع عليها مخطوطةً في مخابئها ، مع عُسر منالها ، ومع تشبّتها في الآفاق ، ومع  
ضيق الوقت عن الاستفادة منها . فأصبح حقاً علينا أن نبادر إلى إحيائها ونشرها ،  
فإن زكاة العلم تيسيره ونشره . فمن أجل ذلك عزمنا « دار العروبة » على  
أن تشارك في إحياء العلم ونشره وتيسيره ، طالبةً من الله رضا وتوفيقه .

وهذا أوّل كتاب تنشره دار العروبة ، من سلسلة « كنوز العرب »  
تحرّينا أن نختاره من عشرات الكتب ، لأنّه أوّل كتاب في مثل موضوعه  
تطبعه المطبعة العربية . وهو في باب من علم العربية ، جهل الناس أصوله ، ألفه  
إمام من أئمة النحو ، هو الزجاجي « عبد الرحمن بن إسحق » المتوفى سنة ٣٣٧ .  
فهو إذن أصل من الأصول ، لا يستغنى عنه من أراد أن يعرف فلسفة النحو  
معرفة تعصمه من الحيرة ، وتسدّد خطاه في أبوابه المختلفة .

ونسأل الله سبحانه أن يعيننا على نفّذ الغبار عن أمثاله من كنوز العرب ،  
حتى تخرجها المطبعة مجلّوة لأهل العلم وطالبيه . فاللهم اجعل جهدنا قرينةً نزولاً  
بها إلى رضاك ، ونتّق بها سخطك .

عن دار العروبة

محمّد محمد شاكر



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف

لعل لغة من اللغات لم تعرف عناية بنحوها كما عرفت ذلك لغتنا العربية ، فقد توفرت منذ أوائل القرن الثاني للهجرة صفوة من العلماء ذوى النظر الثاقب والحس اللطيف على وَضْع أصول هذا النحو وقواعده ، تدفعهم إلى ذلك حاجة المستعربين ، الذين دخلوا فى الإسلام أفواجاً بل أمماً وشعوباً ، إلى تعلم لغة القرآن الكريم والوقوف على دلالات ألفاظه ودقائق معانيه .

ونهبض علماء البصرة والكوفة بهذا العبء الجليل ، فانبروا يسجّلون قراءات الذكر الحكيم ، ويجمعون الشعر الجاهلى والإسلامى ، ويقيّدون ملاحظاتهم اللغوية . وكان للبصريين الحظ الأوفر فى البحوث النحوية ، ولم يلبث عيسى بن عمر الثقفى أن وضع فيها كتابين هما : الإكمال والجامع . وخلفه الخليل ابن أحمد الفراهيدى الأزدى ، فتّمّت لعلم النحو عنده آلاته وتكامل منهاجه ، وإن كان لم يؤلف فيه مصنفاً ، غير أن تلميذه سيبويه الفارسى ألّف على هدى إماماته « الكتاب » فأحاط فيه بأصول النحو وقواعده كافّة .

وليس معنى ذلك أن نشاط المدرستين : الكوفية والبصرية ، خمد منذ هذا التاريخ ، بل لقد ظل مشتعلًا متوهجًا ، ولكن لافى وَضْع الأصول والقواعد النحوية فقد وُضعت ، وإنما فى بحث الفروع وتشعيبها وفتق العلال وتشقيقها . وتميزت كل مدرسة من المدرستين بخصائص اشتهرت بها ، فبينما عُتيت الكوفة بالاستقراء والأخذ عن الأعراب والاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية ، عُتيت البصرة

باطراد القواعد وتعميمها وتقديم القياس على السماع . وأفادت المدرستان جميعاً من المنطق والفلسفة ، كما أفادتنا من كل الجوانب العلمية الذي عبق أريجها في عالمي الفقه والكلام .

ولانصل إلى نهاية القرن الثالث الهجري حتى تتقارب المدرستان المتنافستان ، بل حتى تندمجا في مدرسة جديدة ، هي مدرسة بغداد التي عني حُذّاق النحاة فيها بانتخاب مزايا كل من المدرستين السالفتين ، وتوحيدها في مذهب جديد . وتدرج هذا المذهب في أطوار متعاقبة حتى أوفى على غايته .

ومن أهم ما يلاحظ على هذه المدارس جميعاً أنها أخذت منذ الخليل بن أحمد بمبدأ العلية ، فكل حكم نحوي يعلل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القرينية ، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلال وخفيّاتها ودفائناتها ، وكل نحوي بصرى أو كوفي أو بغدادى يجرب ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخِزنَ عقله من قوة البرهان وحُشِيَ من عمق الدلالة .

والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية بسطاً لفت بعض معاصريه ( انظر ص ٦٥ — ٦٦ من هذا الكتاب ) فتقدم إليه يسأله : « أخذ هذه العلل عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بأن « العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها » وقال : « إنه اعتلّ بما رأى أنه علة لما علله . فإن سَنَحَ لغيره علة لما علله من النحو هي أليق مما ذكره بالعلول ، فليأت بها » .

وبذلك افتتح باب العلل واسعاً أمام النحاة ، وأخذ كل حاذق منهم يحلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادير ، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة ، بل أداروها في واقع الكلام الإعرابي ولا واقعه ، وتجادلوا فيها طويلاً ،

مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية ، حتى عقّدوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً .

وكنا نظن ظناً أن ابن جنى أول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابه « الخصائص » حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجاجي ، وقد أسماه « الإيضاح في علل النحو » وربما كانت هناك كتب أخرى تسبقه .

والكتاب طريقة نفيسة ، لما يحمل من دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية ، ولأن صنعة الزجاجي فيه - كصنعتة في مختلف مؤلفاته - غاية في الوضوح والبيان ، فالضيم لا يدخل على أسلوبه ، ولا يدخل الاستغلاق على ألفاظه ، إذ كان يطلب دائماً فيما يؤلفه أن يكون مفهوماً بحيث تقبل أوساط المثقفين على قراءته ، وبحيث لا يجدون فيه غموضاً ولا ما يشبه الغموض .

وقد جمع الزجاجي في هذا الكتاب العلال النحوية التي عرفت حتى عصره ، سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب ، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه ، غير متجيف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغداديين ، فهو يعرض آراءهم وعللهم في دقة وتحجّر شديد ، وقد يتدخل - ورائده الإنصاف - فيؤثر رأياً على رأى ، أو علة على علة ، وقد يترك ذلك للقارئ ما دامت لم تستين له الحجة الصحيحة التي يحكم على أساسها بين الطرفين المتعارضين .

وجهد نفسه أشد الجهد في معرفة تطور كثير من العلال ، فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه ، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمقتل . وهو جانب مهم في الكتاب ، لأنه يرينا تطور العلال النحوية ، وكيف أخذت تنمو وتتعدد بمضى الوقت ، على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام .

وإذا أخذنا فنحصر هذه العلل التي نستقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها أى طائل نحوى ، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب في الاسم ، ولم كان يظهر في آخره ولا يظهر في وسطه أو أوله ؟ أو يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولم كان المثنى يرفع بالألف ولا يرفع بالواو ؟ ولم ضمَّ النصب فيه وفي الجمع السالم إلى الخفض ، ولم يضم إلى الرفع ؟ ومن ذلك أن يتساءلوا عن الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ومشتق منه ؟ وهل يستحق الفعل البناء أو يستحق الإعراب ؟ ولم استحق الحرف البناء ؟ وهل الإعراب حركة أو حرف ؟ وهل الإعراب أسبق أو الكلام ؟ ولم دخل التنوين في الأسماء ؟

ولكل سؤال من هذه الأسئلة جوابه ، وفي يد كل جواب علته ودليله ، وتتقابل العلل والأدلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً ، لا يفيد اللسان ولا اللغة أى فائدة ، إنما يفيد العقل من حيث هو ، وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم .

ولعل من الطريف أن الزجاجي تنبه إلى طبيعة هذه العلل ، وما فيها من تكلف وتمحّل ، فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية ؛ فالتعليمية هي العلل الأولى التي تفيدنا الأحكام الإعرابية كأن نقول : العلة في نصب لفظة « زيداً » في قولنا : إن زيداً مسافر ، هي محيى إن قبلها . والقياسية هي العلل الثانية التي تأتى وراء العلل الأولى ، كأن يسأل سائل عن العلة في أن تنصب « إن » لفظة « زيداً » فيجيب النحاة بأنها هي وأخواتها أشبهت الفعل المتعدى إلى مفعول به واحد ، فعملت عمله ، وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدّم ، ومرفوع كأنه فاعل مؤخر . أما العلل الجدلية فعمل ثوالت تأتى وراء العلل الثوانى ، كأن يسأل سائل : بأى الأفعال تشبه إن وأخواتها بالماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال ؟



أو يسأل سائل ثان : لم لم تجر إن وأخواتها على سياق الفعل فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول ؟ أو يسأل سائل ثالث : لماذا لم يجر في إن وأخواتها أن يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك في الفعل ؟ فكل ما يعتل به النحاة جواباً عن هذه الأسئلة وما يمثّلها يدخل في العلل الجدلية .

وراضح أن العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو ، أما العلل القياسية والجدلية أو العلل الثواني والثالث فتزيد لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر . وقد كانت هذه العلل المتكلفة سبباً في ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي وما أصله النحاة فيه وخاصة نحاة البصرة ، فذهب يدعو إلى إلغاء نظرية العامل التي جرّت إلى أكثر هذه العلل الفرضية ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث ونفيها من كتب النحو ، إذ وجدها لا تفيّد الناطقين شيئاً في نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم في التخيل والقرض والوهم .

ومع أننا نؤمن في عصرنا بأن النحو ينبغي أن ييسّر على الناشئة ، وأن تخرج منه هذه العلل المعقدة ، نرى من الواجب أن يُعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة وكل مداخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره وما شُفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به .

ولعل لا أبعد إذا قلت إن واجباً على من يحاولون تفسير نحونا أن يحموا نصوصه القديمة حتى يضطاعوا بما يريدون من هذا التفسير عن علم وبصيرة ، ولذلك لم أتردد في أن أدفع السيد مازن المبارك إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره بين أيدي الباحثين في النحو ، وأن يتخذ موضوعاً لرسالته التي حصل بها على درجة الماجستير في الآداب من جامعة القاهرة ، فعكف على تحقيقه وإحيائه مُنفقاً كل

مايستطيع من قوة ووقت وعناء ونصب ، وقدّم له بدراسة قيمة ، بحثه فيها وصوّر منهجه وأسلوبه ، وحلّل موادّه تحليلاً دقيقاً مما جعل ممتحنيه يقدرّون له جهده العلمى فى إحيائه ، وما بذل فيه من مشقة وتذرع به من دقة . وأنا أهنته على ما نال به من فوز وأذاع من فائدة ونفع .

والله نسأل أن يرزقنا السداد فى القول والإخلاص فى الفكر والعمل ؟

شوقى ضيف

# بسم الله الرحمن الرحيم

## تمهيد

### حياة الزجّاجي<sup>(١)</sup> :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . ولد بنهاوند - جنوبي همدان - وطاف كثيراً من البلدان ، فنزل بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السري الزجّاج فلازمه حتى نسب إليه . وسافر إلى الشام فأقام بحلب مدة ثم غادرها إلى دمشق حيث درّس وأملئ . ثم غادرها إلى طبرية ومات بها سنة ٣٣٧ هـ على أرجح الأقوال . فكانت حياته إذاً في عصر المقتدر وابن المعتز والقاهر والراضي والمتقي والمستكفي ومات في خلافة المطيع حين كانت مقاليد الحكم بيد بني بويه .

وكان الزجّاجي شديد الولع بالعلم أكثر من الأخذ عن علماء عصره فأخذ عن الزجاج ، ومحمد بن رستم الطبري ، وابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط وابن السراج ، والأخفش وغيرهم<sup>(٢)</sup> وتخرج على يده عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون .

وكانت ثقافته نموذجاً من ثقافة العلماء في القرن الرابع . ذلك القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في أوج نضجها وريقها . فكان من أكثر العلماء طلباً للعلم وأنشطهم في التأليف وكانت تآليفه شاملة للنحو والصرف واللغة وحروف الهجاء والمعاني والعروض والأدب . وكان عارفاً ببعض اللغات المعروفة في

---

(١) تجد للزجّاجي تراجم في : انباه الرواة ٢ : ١٦٠ وبغية الوعاة : ٢٩٧ وشذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ وطبقات الزبيدي : ١٢٩ والفهرست : ٨٠ ومראה الجنان ٢ : ٣٢٢ ونزهة الألبا : ٣٧٩ والنجوم الزاهرة ٣ : ٣٠٢ ووفيات الأعيان ١ : ٣٨٩ وإشارة التعيين : الورقة ٢٦ — والاكمال لابن ماكولا ٢ : ١١ والورقة ١١ والانساب للسمعاني : ٢٧٢ وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٩ : الورقة ٤٣٢ وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٠٤ .

(٢) أنظر حديث الزجّاجي عن أساتذته في ص ( ١٩ / أ ) من الإيضاح .

عصره وقد ذكر ذلك ولكنه لم يعين هذه اللغات فقال في معرض كلامه على أقسام الكلام وأنها لا تخرج عن اسم وفعل وحرف « وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك <sup>(١)</sup> » .

وكانت ثقافته موضع احترام القوم في عصره . فقد أثنوا عليه وعولوا على تصانيفه حتى ظهر الفارسي وابن جنى فأخلاه . وما وجدت أحداً من العلماء تكلم عليه بسوء أو وجد إلى الطعن فيه سبيلاً غير أبي على الفارسي الذي قال حين وقف على بعض مسائله في النحو « لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه » <sup>(٢)</sup> وما أظن هذا القول - إن صح صدوره عن الفارسي - إلا مجافياً للعدل والصواب فكتب الزجاجي شهادة بعلمه والعلماء مقرّون بفضلهم حتى ان ابن الأبارى عدّه في طبقة الفارسي نفسه اللهم إلا أن تكون لقولة الفارسي دوافع نفسية من عداوة الصنعة والخط من قيمة المتقدمين فيها حرصاً على مكان الصدارة . وليس هذا بغريب عن الفارسي ، فقد قال مثل هذا القول في حق أبي الحسن الرماني ، فزعم أنه إن كان النحو ما عند الرماني ، فليس عنده منه شيء ، وإن كان النحو ما عنده فليس عند الرماني منه شيء . أضف إلى ذلك حب الفارسي لسيبويه وتعصبه له وسخطه على مخالفيه ، والزجاجي لم يكن يقبل كل آراء سيبويه ، بل لقد خالفه في بعضها وقال في بعض المسائل بغير رأيه <sup>(٣)</sup> .

وأما مذهب الزجاجي في النحو ، فهو مذهب تلك الطبقة من العلماء الذين جاءوا على أعقاب ثعلب والمبرد وجمعهم حلقات العلم في مساجد بغداد وقصورها . ففترت لديهم حدة التعصب ، وبسطوا المذهبين وأخذوا من كل بطرف مع تفاوت في مقدار ما يأخذون .

(١) الإيضاح ص (٥/ب)

(٢) إنباء الرواة ٢ : ١٦٠ ونزهة الألبا : ٣٧٩ .

(٣) أنظر مثلاً باب الصفة المشبهة في كتاب الجمل .

وقد أخذ الزجاجي عن أساتذة بصريين وأساتذة كوفيين وأخذ عن آخرين من جمعوا بين المذهبين وأحاطوا بالقولين . فكان مثلهم في الجمع والإحاطة وكان كشيخه الزجاج في ميله إلى البصرة والأخذ برأيها في أكثر الأحيان . على أنه لم يكن متعصباً ولا مقلداً ، وإنما كان حر الفكر مستقل الرأي مع سماحة في النفس ونبل في الخلق . فلم يمنعه هواء البصري من عرض أحسن حجج الكوفيين واستعمال بعض مصطلحاتهم والاعتراف بفضل أساتذته منهم .

وأما أسلوبه فأسلوب العالم المتزن . الطويل النفس . الخبير بأساليب الحوار والجدل . يعرض المسألة بإيجاز ويورد أحسن ما قيل فيها من الآراء والحجج ثم ينقد ويقوم فيضعف وينقض أو يقوى ويستحسن سالكاً سبيل المنطقيين في إيراد حجج الخصوم بغية هدمها وإقامة الرأي على أنقاضها . ويمتاز الزجاجي بالدقة والأمانة في النقل والرواية . فلا يذكر شاهداً إلا معزواً إلى قائله ولا خبراً إلا مصحوباً بسنده . كما نرى في أماليه . وحسبنا دليلاً على دقته وأمانته وتواضعه أنه سئل سؤالاً فكتب في الجواب : « وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم . وهي مسطرة في كتب الكوفيين . ولكني سألت عنها أبا بكر ابن الخياط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك ... » <sup>(١)</sup>

### مؤلفات الزجاجي :

ألف الزجاجي في شتى علوم اللغة والأدب . ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها ، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله وما زال سائرُه ينتظر الجهد والعزيمة . ونعرف فيما يلي كلا منها بما عرفناه عنه :

١ — كتاب الجمل : كتاب في النحو واسع الشهرة . تحدثوا عنه أكثر

مما تحدثوا عن صاحبه . صنفه الزجاجي بمكة وطار ذكره بين الناس « وأكثروا من استعماله ودراسته وألزموا أنفسهم حفظه ودرأيته <sup>(١)</sup> » وعولوا عليه في دراسة النحو حتى ظهر الفارسي وابن جني فشغلاهم بكتبتهما . قال القفطي عن الجمل : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع <sup>(٢)</sup> لابن جني والإيضاح <sup>(٣)</sup> لأبي على الفارسي <sup>(٤)</sup> » .

وهذه القيمة للكتاب هي التي تفسر لنا ازدهام العلماء على شرحه والتعليق عليه حتى وضع له في المغرب مئة وعشرون شرحاً <sup>(٥)</sup> وقالوا على أنه كتاب جيد لولا طوله بكثرة الأمثلة وليس قولهم هذا بمصيب ولكنه حكم تناقلوه ولم يحصوه فالحق أن الكتاب جيد ومن تمام جودته وضوح أمثلته .

وقد طبع الجمل سنة ١٩٢٦ على نفقة كلية الآداب في الجزائر وحققه الشيخ ابن أبي شنب . والكتاب بعد ذلك نسختان كبيرى وصغرى . ولم يتكلم أحد على الصغرى غير ابن بابشاذ الذي شرحها وألف كتاباً في الزيادة التي بين الصغرى والكبرى <sup>(٦)</sup> ولم يطبع شيء من شروح الكبرى على ما أعلم مع أن المكتبات احتفظت لنا بعدد كبير من هذه الشروح .

٢ — الأمالي : أمالي الزجاجي مجموعة أخبار ينتقل القارىء فيها من تفسير آية من القرآن إلى خبر تاريخي ومن شعر ابن أبي ربيعة إلى رثاء ابن أبي دواد .

(١) مقدمة وشي الحلل .

(٢) اللمع لابن جني كتاب صغير في النحو منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ١٧١٩ نحو .

(٣) الإيضاح كتاب في النحو لأبي على الفارسي منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ١٠٠٦ نحو .

(٤) إنباه الرواة ٢ : ١٦١ .

(٥) شذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ ومرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ .

(٦) مقدمة الجمل .

ولولا أن النزعة اللغوية غالبية عليها شرحاً واستشهاداً واسناداً نقلت إنها مجموعة أخبار لا نظام لها . ولعل ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يملئ هذه الأخبار على طلابه فكان لكل درس أخباره ونصوصه على نحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تعرف بالمجالس .

وللأمالى أكثر من نسخة . فمنها الأمالى الكبرى ومنها الوسطى ومنها الصغرى ولعل الصغرى هي التي طبعت في مصر سنة ١٣٢٤ بتحقيق الأستاذ أحمد الأمين الشنقيطى لأننا لا نجد فيها ما نقله البغدادى في خزانة الأدب<sup>(١)</sup> عن الأمالى الوسطى ولا كثيرا مما نقله السيوطى في الأشباه والنظائر<sup>(٢)</sup> .

### ٣ — كتاب الإيضاح في علل النحو .

وهو الكتاب الذى حققناه وقد وردت في الجمل إشارات تدل على أن الزجاجى ألفه قبل كتاب الجمل<sup>(٣)</sup> المذكور .

### ٤ — شرح مقدمة أدب الكاتب<sup>(٤)</sup> .

وهو كتاب شرح فيه الزجاجى خطبة ابن قتيبة في « أدب الكاتب » شرحاً غنى فيه باللغة والنحو والصرف .

### ٥ — مختصر الزاهر<sup>(٥)</sup> .

والزاهر في معانى الكلام الذى يستعمله الناس كتاب لأبى بكر

(١) خزانة الأدب ٢ : ١٠٩ .

(٢) نجد ما في الأشباه والنظائر ٣ : ٢٢ ، ٢٣ ، في الأمالى : ٧٦ ، ٣٩ .

(٣) أنظر مثلاً الجمل ص ٢٦٤ .

(٤) من هذا الكتاب نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقمها ٣٩ ش أدب ونسخة

في اسطنبول وفي معهد المخطوطات صور عن هاتين النسختين .

(٥) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقمها ٥٧ لغة .

ابن الأنبارى . وقد شرحه الزجاجى واختصره فحذف منه الشواهد وتعليق  
ابن الأنبارى عليها ورد عليه آراء الكوفية وأحل محلها ما يقابلها من آراء  
البصريين .

٦ — اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها  
من اللغات والمصادر والتأويل <sup>(١)</sup> .

وهو كتاب أحصى الزجاجى فيه أسماء الله تعالى وتحدث عما يتصل بكل  
منها من المعنى واللغة والاشتقاق .

٧ — كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر <sup>(٢)</sup> .

وهو يبحث فى تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها .

٨ — كتاب اللامات <sup>(٣)</sup> :

وقد جمع الزجاجى فيه مواقع اللامات فى القرآن الكريم وكلام العرب  
وشرح معانيها شرحاً مؤيداً بالحجج والشواهد .

٩ — شرح كتاب الألف واللام للمازنى <sup>(٤)</sup> .

ذكر هذا الكتاب فى بغية الوعاة وكشف الظنون وعيون التواريخ . ولكنى  
لم أجد نسخة منه ولا وصفاً له .

١٠ — المخترع فى القوافى .

ذكره السيوطى وقال إنه وقف عليه <sup>(٥)</sup> وذكر فى كشف الظنون وفهرست  
ابن النديم وعيون التواريخ .

(١) منه نسخة فى دار الكتب المصرية رقمها ٣ ش لغة . وذكر فى إشارة التعيين باسم  
شرح أسماء الله تعالى الورقة : ٢٦ .

(٢) منه نسخة فى اسطنبول مصورة فى معهد المخطوطات تحت الرقم ٣٥٦ نحو ، ومنه  
صورة أخرى ضمن مجموعة فى جامعة القاهرة رقمها ٢٢٩٦٧ .

(٣) منه صورة فى اسطنبول مصورة فى معهد المخطوطات تحت الرقم ٧٩٢ .

(٤) بغية الوعاة : ٢٩٧ .



## ١١ — كتاب الهجاء .

لم يشر إليه أحد غير الزجاجي نفسه في كتاب الجمل<sup>(١)</sup> .

١٢ — كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه<sup>(٢)</sup> .

## ١٣ — كتاب معاني الحروف .

لم ينسب أحد إلى الزجاجي كتاباً بهذا الاسم غير ابن خير الإشبيلي<sup>(٣)</sup> . على أن بروكلمان عدّ بين كتب الزجاجي كتاباً باسم « حروف المعاني » .

ويجب أن أنه هنا على أن القفطي قال « إن لأبي على الفارسي كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاجي في المعاني<sup>(٤)</sup> » وكان في قوله هذا نقص وخطأ . أما النقص فلأنه كانت تجب الإشارة إلى أن الأغفال كتاب في معاني القرآن . وأما الخطأ فلأن الأغفال تعقيب على كتاب . معاني القرآن وإعرابه : « لأبي إسحاق الزجاج لا لأبي القاسم الزجاجي »<sup>(٥)</sup> .

## ١٤ — شرح رسالة سيوييه .

لم يشر أحد من الباحثين إلى هذا الكتاب على كثرة عنايتهم بكتاب سيوييه وما يتصل به والذي ذكره إنما هو صاحبه نفسه . وقد أعاد ذكره غير مرة في كتاب « الإيضاح في علل النحو » وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من كتاب سيوييه .

(١) أنظر باب الأفعال المهموزة في كتاب الجمل .

(٢) فهرسة ابن خير . ٣١٤ .

(٣) المصدر السابق ٣١٩ . (٤) إنباه الرواة ١ : ٢٧٤ .

(٥) نذكر زيادة في الإيضاح أن الأغفال نسختين إحداهما في مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب رقمها ( خزائن ١ ، ٤ رقم ٩٤ ) والثانية في دار الكتب المصرية رقمها ٥٢ تفسير ، وقد ذكر ابن خير كتاب الأغفال بنسبته الصحيحة في فهرسته ص ٣١٠ كما ذكر معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ص ٦٤ .

وإنما نسبة الخطط بين الزجاج والزجاجي يجدر أن أنه على أن الكثير من فهارس المكتبات العامة ذكرت كتاب فعلا وأفعلا منسوباً إلى الزجاجي حتى أخذ بذلك بعض المحققين فعدمه —

١٥ — غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين .

ذكره بروكلمان ونقل عنه السيوطي وقال إنه يشك في نسبته ويظن أنه للزجاجي<sup>(١)</sup> ومما يقوى ظن السيوطي أن الذين يروى عنهم صاحب هذا الكتاب هم أساتذة الزجاجي وزملاؤه الذين روى عنهم في كتبه كالزجاج ( الأشباه والنظائر ٣ / ٣٤ ) وأبي جعفر الطبري ( ٣ / ٣٥ و ٣٩ ) والأخفش ( ٣ / ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ ) وابن الخياط وابن شقير ( ٣ / ٤٦ ) .

١٦ — الاذكار بالمسائل الفقهية .

وهو مجموعة مسائل نحوية تتصل بالفقه جمعها السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(٢)</sup> .

١٧ — رسالة في بيان الأسئلة الواردة على البسمة وأجوبتها<sup>(٣)</sup> .

١٨ — مسائل متفرقة .

وهي إحدى عشرة مسألة جمعها الزجاجي وبعث بها في جواب له عن سؤال وجه إليه . وذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(٤)</sup> .

---

= الشيخ ابن أبي شنبه محقق الجمل بين آثار الزجاجي قلا - كما قال - عن كشف الظنون والحق أن هذا الكتاب من وضع الزجاج أستاذ الزجاجي كما في كشف الظنون نفسه ( ٢ : ١٤٤٧ ) وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٠٦ ضمن مجموعة باسم الطرف الأدبية .

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ١٧ ، ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ٤ : ٢٣٣ .

(٣) ذكرها بروكلمان . وفي دار الكتب المصرية رسالة خطية بهذا الاسم منسوبة إلى

الزجاجي فإذا عدت إليها وجدتها للزجاج .

(٤) الأشباه والنظائر ٣ : ٤٨ .

## التعريف بكتاب الإيضاح في علل النحو

أقسام الكتاب ومقدمته :

يتألف كتاب الإيضاح من مقدمة صغيرة وثلاثة وعشرين باباً . يضاف إليها مسائل صغيرة متفرقة ألحقها الزجاجي في آخره .

أما مقدمته فيتحدث الزجاجي في صدرها عن ضرورة العناية بالمؤلف . لأنه صورة لعقل صاحبه يعرضها على الناس . وهؤلاء حتى أقربهم إلى المؤلف تواقون إلى نقده . مشوقون إلى إظهار مثالبه « وإن أصدق الناس وأبرهم به . لن ينظر في تصنيفه إلا نظر مضاد له ومكاشح » .

ويستعرض بعد ذلك بإيجاز سبب وضع الكتاب وموضوعه . ذاكراً الطريقة التي سبلكها في معالجة بحثه فيقول : « هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة . والاحتجاج له وذكر أسرار . والكشف عن المستغلق من لطائمه وغوامضه . دون الأصول ، لأن الكتب المؤلفة في الأصول كثيرة جداً » وهو يريد أن يسد فراغاً لم يسبقه إلى سده أحد « ولم أركتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها . وإنما يذكر بعقب الأصول الشيء اليسير منها . مع خلواً أكثرها منها » .

وبذلك حدد الزجاجي موضوع كتابه بالعلل خاصة . وبين أنه لن يتعرض للأصول أى للقواعد النحوية ، لأنه يؤلف في موضوع العلل هذا الموضوع الذي نزل به الضيم حتى غدا بحثاً مهماً أو ثانوياً يؤتى به بعد الأصول .

ولا يغفل الزجاجي بعد ذلك عن الإشارة إلى مصادر بحثه ، فيذكر أنه استنبط من كتب غيره من العلماء . وأنه أخذ الكثير عن الشيوخ تلقياً ومشافهة . وأما أسلوبه في معالجة الموضوع فلا يقوم على التطويل والإكثار ، بل هو

أسلوب يؤثر الاختصار ، وترك الخلاف ، وإهمال السند ، وانتقاء أحسن وجوه الكلام إذا كانت للمسألة منه وجوه عدة .

وبعد أن ينهى الزجاجي حديثه عن كل ما سبق ينتقل إلى تقديم كتابه إلى من يحب التطلع إلى العلم منبهاً من يسمو إلى نقده أن يتند ويتهمل ، وأن يفكر ويتدبر ، فإن لم ير بعد ذلك مندوحة من تخطئته فهو مستعد للمناظرة وليلطّق أهل النظر والعلم بعد ذلك حكمهم له أو عليه .

وآخر ما يتعرض له في مقدمة الكتاب هو ذكر السبب في تسميته بالإيضاح وهو يترك لما أودعه في الكتاب نفسه أن يرد على من ينكر عليه هذه التسمية العادلة . ثم ينهى مقدمته بذكر أقسام الكتاب فيقول : « وهذا الكتاب ينقسم قسمين : القسم الأول منه في ذكر العلل خاصة ، والثاني في المسائل المجردة . ليكون أسهل متناولاً » والحق أنه اتبع في كتابه هذا التقسيم لولا أن القسم الثاني كان من الإنجاز بحيث لا يصح معه أن يكون قسماً من كتاب كما سنرى .

وهناك أمر لست أحب أن يفوتني التنبيه عليه . وهو أن الزجاجي كثيراً ما يدافع عن نفسه في كتبه . وهذا أمر واضح جداً في مقدمة « الإيضاح » ولست أدري هل يرجع ذلك إلى شعور الرجل بأنه دون سواه ؟ أو هو استباق منه ليقطع الطريق على الخصوم ؟ مهما يكن من أمر . فقد كان الزجاجي أشبه برجل يعلم أن كتبه ستهاجم . وأن خصومه متربصون به . فكان يحرص على البدء بالدفاع عن نفسه . ويطلب تأجيل الحكم على الكتاب إلى ما بعد الفراغ منه . وكأني بالزجاجي قد استشف ما يعتقد فيه أنداده ومعاصروه أو خاف أن تتحرك في نفوسهم الهواجس فتنتطلق ألسنتهم بما انطلق به لسان أبي على الفارسي فيما بعد حين وقف على كلام الزجاجي في النحو فقال : « لو سمع أبو القاسم

كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه <sup>(١)</sup> أو لاستحيا منا <sup>(٢)</sup> وكأنه مثل ذلك انبرى يرد عن نفسه ويؤكد أنه بذل جهده في كتابه . فقال : « ليعلم الناظر في هذا الكتاب أنا لم نأل جهداً في تهذيبه وترتيبه ونظمه واختياره حسب الطاقة . ومع ارتجالنا إياه وتكلفنا جمعه من مواقع غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين على نظم تقدمه » <sup>(٣)</sup> .

ويبين أنه إن وقع في الكتاب نقص فليس ذلك للجهل أو الغفلة . بل للحب في الإيجاز وترك التطويل . فيقول : « فإن نظر فيه ناظر فلم يرفى بعض الأبواب علة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجهلنا بها . ولا لإغفالنا إياها . بل لما قدمت ذكره . لأننا لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب في هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما نودعه إياه » <sup>(٤)</sup> .

ويشتد دفاع الزجاجي عن نفسه ، وتزداد حماسه وكأنه كان يرى ثورة الخصوم ويتخيل لدد المعادين فيطلبهم إلى المناظرة بحضرة ذوى الفهم ليتبين وجه الصواب وتعلو كلمة الحق إذ يقول : « ومن سمت به نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه لتحقيق عليه إن مرّ به ما ينكره أن يراجع فكره ويثير قريحته ويحرك خاطره ليقف على ما لعله قد انستر عنه ، ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق فإن هو فعل ذلك وتدبره ، ولم يره ينقاد في طريقة القياس مستمراً ، أو رأى أنه لا حق إلا في غيره كانت حلبة التناظر - باجتماع ذوى الفهم والنظر والفحص والجدال معنا فيها - فاصلةً بيننا وبينه حتى

(١) نهضة الألبا : ٣٧٩ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٦٠ .

(٣) ٣ : ٤ مقدمة الإيضاح .

نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقد جميعاً ، لأن الرجوع إلى الحق خير من التمداد في الباطل <sup>(١)</sup> .

ثم هو لا يلبث أن يتوجس خيفة من منكر ينكر عليه تسمية كتابه بالإيضاح فيقول :

« ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو . ويقول : أى شيء فى النحو يحتاج إلى ذكره ؟ ولا يعجلن بذلك حتى يتصفح ويتأمل ما أودعته إياه ، فيعلم حينئذ أنى لم أدخر لناظر فيه نصحاً ، وأن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرداً ولا مجموعاً فى غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفاً عادلاً » .

وهذا لعمري منطق العالم المنصف ، إلا أن الأيام لم تنصف أبا القاسم ، فطمست آثاره أو كادت مع أنه لا يقل عن الكثيرين من العلماء معرفة وسعة علم وكثرة مؤلفات ، ولم يكن دفاع الزجاجى هذا لينجيه من علماء تعقبوا مؤلفاته وردوا عليها . قال القفطى : « لما وردت له مسائل إلى العراق مع بعض الطلبة وقف عليها أبو على الفارسى وقد كان رفيقه فقال : لو رأنا الزجاجى لاستحيا منا . وقد آخذه جماعة فى تصانيفه فنمها كتاب فى شرح مقدمة أدب الكاتب ، رد عليه فيه جماعة من العلماء . وكتابه فى النحو المسمى « الجمل » تعرض له البطليوسى وصنف فيه كتاباً سماه « الحل فى إصلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل » <sup>(٢)</sup> وقد نكت ابن بابشاذ فى شرحه نكتاً فى الرد عليه <sup>(٣)</sup> .

(١ ، ٢) الحق أن للبطليوسى كتابين حول الجمل أحدهما « إصلاح الخلل الواقع فى الجمل » والثانى « الحل فى شرح أبيات الجمل » وقد سها القفطى فعدهما كتاباً واحداً .

(٣) لإنباه الرواة ٢ : ١٦٠ .

## أسلوب كتاب الإيضاح :

أسلوب الكتاب يقوم على الجدال وعرض البراهين المختلفة لشتى آراء النحويين ، وكثيراً ما يتخذ الزجاجي في معالجته للأفكار طريقة السؤال والجواب حتى إذا لم يجد سائلاً يسأله تخيله تخيلاً وألقى السؤال على نفسه ليتولى الإجابة عنه . وهو في عرضه لمسائل النحو وإيراده آراء النحاة المختلفة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدموه بين يديها من الأدلة والبراهين ... إنما يذكرنا بابن الأنباري في كتاب « الإنصاف » إذ يبدأ الزجاجي عرض المسألة بذكر رأى البصريين ويمثله غالباً قول سيوييه . ويتبعه برأى المخالفين ثم يفصل حجج كل منهم بادئاً بحجج الأضعف ليختم الحديث بإقرار حجج الأقوى <sup>(١)</sup> وقد يعكس فيقدم حجج الأقوى ثم يتبعها بالأضعف ليوهيها ويبين فسادها <sup>(٢)</sup> .

ويحذر بنا أن نشير إلى أن الزجاجي كان حاذقاً فطناً بصيراً بطرائق العلوم ، لم يدخل عليه فيها ، وكثيراً ما دفع عن النحو أذى أساليب دخيلة عليه فجنبه السير المتعثر في سبيل ليست له وإنما هي للمنطق أو الفلسفة . على أن هذا لم يمنع أبا القاسم من أن يحتاج كل قوم بلسانهم . ويسلك في خطابهم أسلوبهم في الجدل منها على أن هذا — لبس من النحو ولكنه سبيل المضطر « وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو . لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه . فلم نجد بدءاً من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهمهم من حيث يفهمون » <sup>(٣)</sup> .

والزجاجي ينتقى من أدلة النحاة أصلحها وأصوبها إذ لم يكن محباً للإكثار

(١) أنظر ( باب القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع )

(٢) أنظر ( باب القول في الفعل والمصدر ، أيهما مأخوذ من صاحبه )

(٣) الإيضاح ص ( ٦ / ب )

في غير طائل فكان يطلع ويوازن ويستصفي ثم لا يذكر إلا ما يراه العلة الشافية والجواب الأسد ولم يكن كغيره من النحاة الذين حشدوا في تأليفهم كل غريب من القول وتافه من الخلاف حتى أصبحت صحائف أسفارهم ميادين صراع بعيد عن جوهر الموضوع في كثير من الأحيان . فلا يصل طالب المعرفة من وراء هذه الأسفار إلى القليل مما يريد حتى يكون قد أثقل عقله بالكثير مما لا يريد بل حتى بات الخليل حين يقول « لا يتعلم أحد من علم النحو ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه » <sup>(١)</sup> لا يَصوّر إلا بعض الحقيقة بالقياس إلى كتب المتأخرين من النحاة . إن الزجاجة يهمل الكثير من القول لا جهلاً ولا تقصيراً بل هو الحرص والعناية وهو يشير إلى ذلك فيقول « ثم نجعل جميع ما نذكره في هذا الكتاب منتقى مذهباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين . فإن كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء لم نذكر إلا أجودها وأسدّها » <sup>(٢)</sup> .

### غاية الكتاب وقيمته :

أوضح الزجاجة غايته من تأليف كتاب الإيضاح فقال : « وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرارهِ وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً . ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها » . ففرضه إذاً البحث في علل النحو وإيضاح بعض أسرارهِ لأن المؤلفين قبله أهملوا ذلك فلم يخصه أحد بالتأليف ولن نناقش هنا ادعاءه أنه أول من ألف في العلة لنرى أكان ذلك حقاً أم كان هناك من غنى بالعلة قبله وألف فيها <sup>(٣)</sup> ولكننا نقول إن عدم

(١) كتاب الحيوان ١ : ٣٧

(٢) مقدمة الإيضاح .

(٣) سيكون موضع ذلك في دراسة نعدّها الآن عن العلة وتاريخها في النحو العربي .



وجود بحث مفصل مستقل للعلل كان العامل الاول فى تأليف هذا الكتاب وأن الحديث عن العلة هو الغاية الرئيسة منه ، على أننا إذا قرأنا الكتاب وجدنا له أغراضاً أخرى لم يشر إليها صاحبه فى مقدمته . ولم يحدثنا عنها بصراحة ، بل جاءت عرضاً فى تضاعيف الكتاب . فمن هذه الاغراض مثلاً أنه يسعى لتقريب النحو من الفهم وتيسير الوقوف على أسرارهِ وقد عنى الزجاجى بالمبتدئين واهتم بهم وألف لهم . وكذلك هو فى « الإيضاح » يهتم بهم ويجعل تقريب النحو لهم من أغراضه ولو أدى به ذلك إلى تغيير ألفاظ النحاة . قال « والاحتجاجات على ثلاثة أضرب منها ما كان مسطراً فى كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستقلة صعبة فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين فى هذا الكتاب . فهدبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها » <sup>(١)</sup> .

ومن هذه الاغراض التى استهدفها أيضاً تبيان قيمة النحو . وضرورة إتقانه والدفاع عن الإعراب فقد خصّ « فائدة تعلم النحو » بباب جمع فيه - على إيجازه - الكثير من الأقوال فى تفضيل العربية وضرورة حذقها وامتداح الإعراب فيها . وكان موقفه من الذين يطالبون بتسكين الكلمات والاستغناء عن حركات الإعراب موقفاً عاقلاً . فلم يطل الجدل معهم بل اكتفى بأن بين ضعف تفكيرهم وقصر نظرهم فقال « فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه . فإنما ذلك فى المتعارف المشهور والمستعمل المؤلف بالدرية ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ما تبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه » <sup>(٢)</sup> .

هذه هى الاغراض التى رعى إليها الزجاجى فى كتابه ولا شك أن قيمة

(١) الايضاح : ص (١٩ / أ)

(٢) الايضاح : ص (٢٤ / أ)

الكتاب إنما تتناسب مع تلك الأغراض ومع ما أصابه من التوفيق في تحقيقها .  
ولقد رأينا أن من أغراض كتاب الإيضاح الحديث عن العلة ولهذا الحديث  
قيمه وشأنه ما دامت العلة من أبرز عوامل الجدل والنقاش قديماً وحديثاً .

ورأينا من أغراضه التقريب والتسهيل وكان عهدنا بالنحاة أن يطلبوا إلى  
الناظرين في كتبهم أن يسموا إلى فهمها لا أن يدنوا بالمؤلف من الأفهام كما فعل  
الزجاجي فكان عمله هذا دليلاً على فطنته وسداد خطته ما دام لا يؤلف لنظرائه  
من العلماء وإنما يكتب للمبتدئين وحيداً لو كان أكثر النحاة كذلك إذاً لكفونا  
مؤنة الترجمة والنقل من اللغة التي ألفوا بها تلك المعقدة الصعبة إلى لغة سهلة العبارة  
واخضة المفهوم .

وهذه الخطوة تدل على اتجاه جديد في التأليف يقوم على التفريق بين تأليف  
علمي عام وتأليف مدرسي تعليمي خاص . ولعل ما نراه من إخراج القدماء  
للكتاب الواحد على أشكال متعددة أو على نسخ مختلفة من صغرى ووسطى  
وكبرى راجع إلى هذه الحقيقة وهي أنهم كانوا يراعون مستوى قرائهم ، فيخضون  
كل طبقة منهم بأسلوب يلائم مستواهم فيكون للكتاب الواحد نسختان أو ثلاث .  
وكان الزجاجي كما رأينا يراعى المبتدئين ويعني بهم فيغير من أجلمهم الأنفاظ  
ويوضح العبارة ويكثر الأمثلة بل كان عالماً ومعلماً يتناول كتبه بمناهج مختلفة من  
البحث فتكون عنده جمل كبرى وجمل صغرى وتكون عنده الامالى الكبرى  
والوسطى والصغرى . ويتناول كتب غيره مما يرى فيه النفع فيعمل فيها ذوقه  
التعليمي ويعيد تأليفها على طريقته التعليمية الخاصة كما فعل في مختصر الزاهر .

وكتاب الإيضاح قبل ذلك كله من أوائل كتب أصول النحو التي وصلت  
إلى أيدينا وهو يليق ضوءاً على مرحلة من مراحل التأليف المبكر في هذا العلم .  
وإذا كن يشترك في هذه الميزة مع سائر كتب الزجاجي وزملائه فإنه ينفرد عنها  
جميعها في موضوعه . فنحن حتى اليوم لم نطلع على تأليف خصه صاحبه بالعلة .

وإن أول ما وصل إلينا عن العلل هو ما وضعه ابن جنى فى الخصائص ، وبين ابن جنى والزجاجى أكثر من نصف قرن .

على أن هذا لا يعنى أنه لم يكتب أحد قبله فى العلة . فقد كتب فيها غيره ، ولكن ما كتبه هو الذى وقع إلينا دون غيره .

ثم إن كتاب الإيضاح يلقى ضوءاً على تلك الصلة المبكرة بين النحو وغيره من العلوم ، مثل الفقه والكلام والمنطق والفلسفة ، ويدل على أن الزجاجى كان يود أن يكون للنحو أسلوبه ومنهجه ، وألا يضيق عليه أو يفرض عليه منهج دخيل آخر ؛ ولذلك نراه يفرق بين ما هو من أوضاع النحو وما هو من غيرها فيقول بعد أن يذكر بعض حدود الفلسفة « وإنما نذكر هذه الألفاظ فى تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو ؛ لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفهمهم من حيث يفهمون » <sup>(١)</sup> .

والحق أن كل بحث يعود بالنحو - دون أن يهدمه - إلى سبيل البساطة والتيسير ، ويوضح ما كان من مذاهبه للتعليم والتوضيح ، وما كان منها للنظر والجدل ويفصل ما هو من النحو عما ليس منه ، هو بحث قيم مفيد .

وكتاب الإيضاح يشكل حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه والكلام والمنطق ، ويوضح لنا كثيراً من المسائل الجدلية التى أثارها كتاب سيبويه بين النحاة ، ويقننا على جانب هام من جوانب الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وهو فى ذلك سابق لابن الأنبارى ( ٥٧٧ هـ ) فى إنصافه وللعكبرى ( ٦١٦ هـ ) فى مسائله الخلافية <sup>(٢)</sup> .

(١) الإيضاح ص ( ٦ / ب ) .

(٢) المسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء العكبرى مخطوط برقم ٢٨ ش/ نحو فى دار الكتب المصرية .

ومما يجب أن نذكره للكتاب بالخير أنه وضع على أساس الانتقاء للأجود والانتخاب للأصوب ، فلم يحش الزجاجي كتابه بكل قول ، ولم يذكر فيه كل علة بل نشر الأجوبة بين يديه ثم عجم حججها فاختر أقواها وأسدها .

### ملاحظات على كتاب الإيضاح :

إن ما بيناه من قيمة الكتاب ، وما ذكرناه من محاسنه ، لا يمنعنا من أن نبدي فيه بعض الملاحظات . ونحن حين نقف منه هذا الموقف فلسنا من أولئك الذين بادرهم الزجاجي بالدفاع عن نفسه وعن كتابه . . ولا من أولئك الذين ينظرون في كتابه نظر المضاد له أو المكاشح ، بل نحن ننظر إليه بعين الإعجاب والتأييد متمنين لو أن الكتاب كان أجود وأتم .

١ — مما يقفنا في كتاب الإيضاح تلك المسائل المجردة التي عدها الزجاجي القسم الثاني من الكتاب . فقد ذكر أن الكتاب قسمان : قسم للعلل وقسم للمسائل ، واتبع هذا التقسيم في كتابه فعلاً ، فنص في آخر قسم العلل على تمام الكتاب ، ثم ألحق به مسائل صغيرة ليست جديرة بأن تنال هذه الأهمية فيتحدث عنها في المقدمة ويذكرها غير مرة في تضايف الكتاب .

٢ — إن مقدمة الكتاب لتوحى للقارئ بما فيها من اعتداد بالنفس وحرارة في الدفاع ، بفكرة رائعة عن الكتاب لا تتفق مع واقع الكتاب نفسه ، ولم كنا نتمنى لو أن الزجاجي استبدل بهذه المقدمة مقدمة في الحديث عن العلة في النحو ونشأتها وتطورها . ثم أعقب ذلك بالفصل الذي جعله الباب الخامس من كتابه وهو ( علل النحو ) فأفاض فيه ، وفصل ما أوجزه ، ولم يقصر الحديث فيه على صفحتين اثنتين والكتاب كله يحمل اسم هذا الفصل .

٣ — إن الزجاجي قسم العلل أقساماً ثلاثة : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية نظرية ، وهو تقسيم حسن معقول نذكر للزجاجي سبقه إليه ، ولكننا نراه

مقصراً في الحديث عنه؛ إذ كان ينبغي له أن يذكر رأيه في كل قسم. ولو أن هذا الباب جاء بعقب المقدمة ثم اتبع الزجاجي في الكتاب كله تقسيم أبوابه بحسب أقسام العلة هذه لكان الكتاب على ثلاثة أبواب: باب العلل التعليمية، وباب العلل القياسية، وباب العلل الجدلية، وتحت هذه الأبواب الثلاثة تنضوى علل النحو جميعاً، وبذلك يكون قد جمع بين العلم النظري والتطبيق العملي، ويكون قد عرّف بما هو علة ضرورية للمعلمين المتطلعين إلى إتقان كلام العرب، وما هو علة للقياس على كلام العرب، وما هو بعد ذلك سفسطة نظرية يتمرس بها المختصون من محبي النظر والجدل، فلا يختلط علينا الأمر ولا يتعثر بنا الطريق.

على أن هذا كله لا يخط قيمة كتاب الإيضاح. فالكتاب - على عله - ذو قيمة ظهرت لنا فيما سبق من الحديث. وحسب صاحبه أنه كان من الرواد الأوائل الذين فقهوا لغتهم، وتعمقوا أسرار قواعدها، ثم حاولوا التبسيط والتيسير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

## وصف نسخة الكتاب المحققة

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب ونشره على نسخة وحيدة هي التي أشار إليها بروككن ، ولم أعثر على غيرها مع طول البحث وكثرة التفتيش . وقد كدت أول الأمر أميل عنها لكونها وحيدة لا لشيء آخر . ثم آثرت أن أعود إليها وأنظر فيها ثم أحكم بعد ذلك بالترك والإهمال ، أو بصلاحها للعناية والتحقيق . وعدت إليها وقرأتها غير مرة قراءة بحث وتأمل . فإذا هي نسخة لم يعبها اليتيم والوحدة ، وليس فيها من النقص ما يضطر المحقق إلى البحث عن نسخة ثانية تكون تكأة له في عمله . فلم أجد حرجاً في الإقدام على تحقيق نصها ، فأقدمت مطمئناً لما وجدته في النسخة من كمال ووضوح . فهي تامة واضحة المبدأ والمنتهى ثابتة النسب : لا مجال فيها للشك . وما كان أمره كذلك فقد يناله من أذى الحيلة وضيم الحذر ما لا يناله من أذى الجرأة وهجمة الإقدام . على أن هناك ما يؤهم نقصها؛ إذ كثيراً ما يمر الزجاجي بالسألة فيشير إليها إشارة سريعة ثم يقول « وسند كرها في محلها إن شاء الله » قال : « وفي باب (إن) سوالات كثيرة غير هذا سند كرها مع الجواب عن هذه المسائل في باب ذكر علل (إن) (إن شاء الله) »<sup>(١)</sup> وقال عن إسكان لام فعلت « أسكنت اللام لثلاثتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات . ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله تعالى »<sup>(٢)</sup> ثم لا نجد ما وعدنا به في كتابه .

ونحن هنا أمام أحد أمرين ، فإما أن تكون النسخة التي بين أيدينا ناقصة وإما أن يكون نداء عن الزجاجي بعض ما وعد به . وهذا ما نرجحه ، لأن النسخة كاملة كما ذكرنا ، وأبوابها متلاحقة وليس فيها خرم أو نقص ، وقد ذكر في

(١) الإيضاح : ص (١٤/أ) .

(٢) الإيضاح : ص (١٧/ب) .

نهايتها أنها تمت . وقد يكون هذا الإهمال راجعاً إلى أن الزجاجي لم يعد النظر في كتابه قبل أن يخرج ، أو راجعاً إلى أنه كان يملئ هذا الكتاب على طلابه كما هي عادة قدماء الشيوخ في مجالسهم ، فلم يحىء كتاباً متصلاً متلاحق الفقر . على أن هناك أشياء كثيرة وعد بتفصيلها وبرّ بوعده ففصلها ، كذكر السبب في منع دخول حروف الخفض على الفعل ( أشار إليها في ص ٨/ب وفصلها في ص ٢٧/ب ) وذكر حقيقة فعل الحال ( أشار إليه في ص ٩/أ وفصله في ص ٢١/أ ) وذكر الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من الآخر ( أشار إلى ذلك في ص ٩/أ وفصله في ص ٩/ب ) .

وأما عنوان الكتاب فقد اختلف الذين ذكروه فجعله بعضهم « الإيضاح » وجعله بعضهم الإيضاح في النحو . وقد آثرت « الإيضاح في علل النحو » لأنه واضح على الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة ( أنظر ص ٢٧ ) ولأن مقدمة الكتاب واضحة الدلالة عليه . وقد كتبت نسخة الإيضاح هذه مع كتب الجمل . واللامات . وشرح مقدمة أدب الكاتب من آثار الزجاجي ضمن مجموعة في مجلد واحد لا يزال موجوداً في اسطنبول / شهيد على ١١/ إلا أن معهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية أخذ عن هذه الكتب صورة على شريط مصغر ( فيلم ) رقمه / ٢٧ نحو .

ونسخة الإيضاح متوسطة الحجم ، أوراقها أربعون . وصفحاتها المكتوبة ثمان وسبعون في كل منها ثلاثة وعشرون سطراً .

أما الصفحة الأولى فعليها عنوان الكتاب واسم المؤلف . كتب بخط هو خط سائر النسخة ، وبلى ذلك - على الصفحة الأولى - شهادة سماع وإجازة إقراء كتبها ابن سحنون الفارسي بخطه . وهذا نصها :

« قرأ على الشيخ الفقيه العالم الفاضل المتقن المجود . المقرئ الأديب .

زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجل أبي محمد عبد الله بن عراز بن كامل الشافعي . أدام الله توفيقه وسلامته جميع هذا الكتاب المعروف بكتاب الإيضاح تصنيف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله . قراءة ضبط وبحث . وهو أهل لإقرائه تحقيق بذلك .

وكتب عبد العزيز بن سحنون بن علي الغماري في السادس عشر من ذي القعدة سنة عشرين وستمائة والحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا محمد نبيه . وآله وصحبه وسلم تسليماً ( أنظر صورة الأصل في ص ٢٧ ) .

أما عبد العزيز بن سحنون هذا فهو نحوي بارع حدث بمصر وتصدر بجامعها لإقراء العربية ومات سنة ٦٢٥ هـ <sup>(١)</sup> . وأما الشافعي فهو أبو العباس أحمد بن عبد الله ابن عراز بن كامل المعروف بابن قطبة ، وكان من أئمة العربية في مصر ، ومات سنة ٦٦٩ هـ <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن أبا العباس الشافعي قد قرأ على ابن سحنون أكثر آثار الزجاجي لأننا نجد مثل هذا السماع على الصفحات الأولى من بقية كتب المجموعة .

وتاريخ السماع كما رأينا هو السادس عشر من ذي القعدة سنة عشرين وستمائة، أي بعد تاريخ كتابة النسخة بثلاث سنوات ؛ لأنها كتبت سنة سبع عشرة وستمائة على ما جاء في آخرها وهو قوله : « تم الكتاب بعون الله وحده . والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد . وآله وصحبه وسلم . وفرغ من نسخه في الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة » ( أنظر صورة الأصل في ص ٣١ ) .

(١) بغية الوعاة : ٣٠٨

(٢) المصدر السابق ١٣٧ وذكر سنة وفاته في البغية خطأ ( ٦٩٩ ) وصححتها من الواقي بالوفيات ج ٧ ورقة ٥٩ ب ( وهو فيلم في معهد المخطوطات )



ويحذر بي أن أنبه على أنه قد جاء ذكر انتهاء الكتاب وتماه في غير هذا  
الموضع . وذلك لأن الكتاب قسمان : قسم خاص بالعلل . وقسم ألحق للمسائل  
وقد ذكر تمام كل قسم منه على انفراد . فكما رأينا الكتاب الآن يتم ويذكر  
تاريخ نسخه كذلك نرى في ص (٣٨ / أ) قوله : « تم الكتاب والحمد لله رب  
العالمين » يعني بذلك كتاب العلل دون المسائل الملحقه .

وأما خط النسخة فواضح وعادى . ويبدو أن ناسخاً واحداً كتب آثار  
الزجاجي كلها لأن الخط واحد في المجموعة كلها . على أن هناك أموراً تجب  
ملاحظتها في كتابة النسخة . منها أن بعض الكلمات لم تكتب على ما نعرفه  
اليوم من قواعد الإملاء فكلمة « هؤلاء » كتبت غير مرة بالألف (هاؤلاء)  
على حين حذفت ألف الهمزة من « يسئل » و « مسئلة » ومن مثل « ثلاثة »  
إذ كتبت « ثلثة » . . . ويهمل الناسخ - على عادة القدماء - إثبات الهمزة  
المتطرفة بعد الألف الممدودة فيكتب الألفاظ الآتية : الاسماء . عمياء . الأشياء .  
بدون همزة .

وأما الإعجام فليس ملتزماً في النسخة كلها على كثرة وجوده فيها . وقد كنا  
نود أن نعرف اسم الكاتب لولا أنه لم يشر إلى نفسه أبداً . على أننا نستطيع أن  
نقول إنه لم يكن على علم بالنحو لأن في الكتاب ألفاظاً أخطأ في شكلها خطأ  
واضحاً كقوله « إن الفعل مستحقاً » و « أضيف إليه مستحقاً » .

ولا بد من الإشارة إلى أنه أعاننى في تحقيق الكتاب عن نسخته الوحيدة  
ما نقله عنه النحاة في كتبهم ولا سيما ما نقله عنه السيوطى في كتابه « الأشباه  
والنظائر » وقد أشرت إلى ذلك في موضعه .

## منهج تحقيق الكتاب :

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إنما هي إخراجها صحيحة سليمة ، كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت الجهد في هذا السبيل ، مراعيًا ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه الأول من حيلة وحذر ، ودقة وأمانة ، وقد تكون هذه الإعادة إلى الأصل أصعب من ولادة أصل جديد ، وصدق الجاحظ إذ يقول « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً ، أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أسير عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام » (١) .

وقد تبين من وصفنا لنسخة الكتاب أنها أعانتنا في التحقيق . فلم تكن مواضع الإيهام والغموض كثيرة فيها . وقد التزمت في تحقيقها القواعد الآتية :

١ — احترمت النص فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢ — صححت ألفاظاً وردت في النص مخالفة لقواعد النحو . وأشارت إلى هذا التصحيح في الحاشية .

٣ — جاءت في النص كلمات كثيرة مشكولة . ولما لم يكن شكلها ذا فائدة وكان شكل الكثير منها خطأ فقد أهملت الشكل في النص إلا في موضعين اثنين : أولهما الآيات القرآنية . وثانيهما لفظ خفت عليه اللبس .

ولست أكرم أن مما يسر عليّ هذا التدخل في النص ، ومنحنى الجرأة عليه كون ناسخه غير مؤلفه أولاً . وكونه مجهولاً ثانياً . ولو كان الناسخ هو نفسه المؤلف لما سمحت لنفسى بشيء مما فعلت لأن الكتاب يكون آنذاك صورة لثقافة صاحبه .

٤ — ضبطت الأعلام التي وردت في الكتاب ، وترجمت لها . ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين وروده لأول مرة . وأحلت في سائر المرات عليه .

٥ — عرفت بالكتب التي وردت أسماؤها في النص ودلت على أماكن وجودها حين الإمكان .

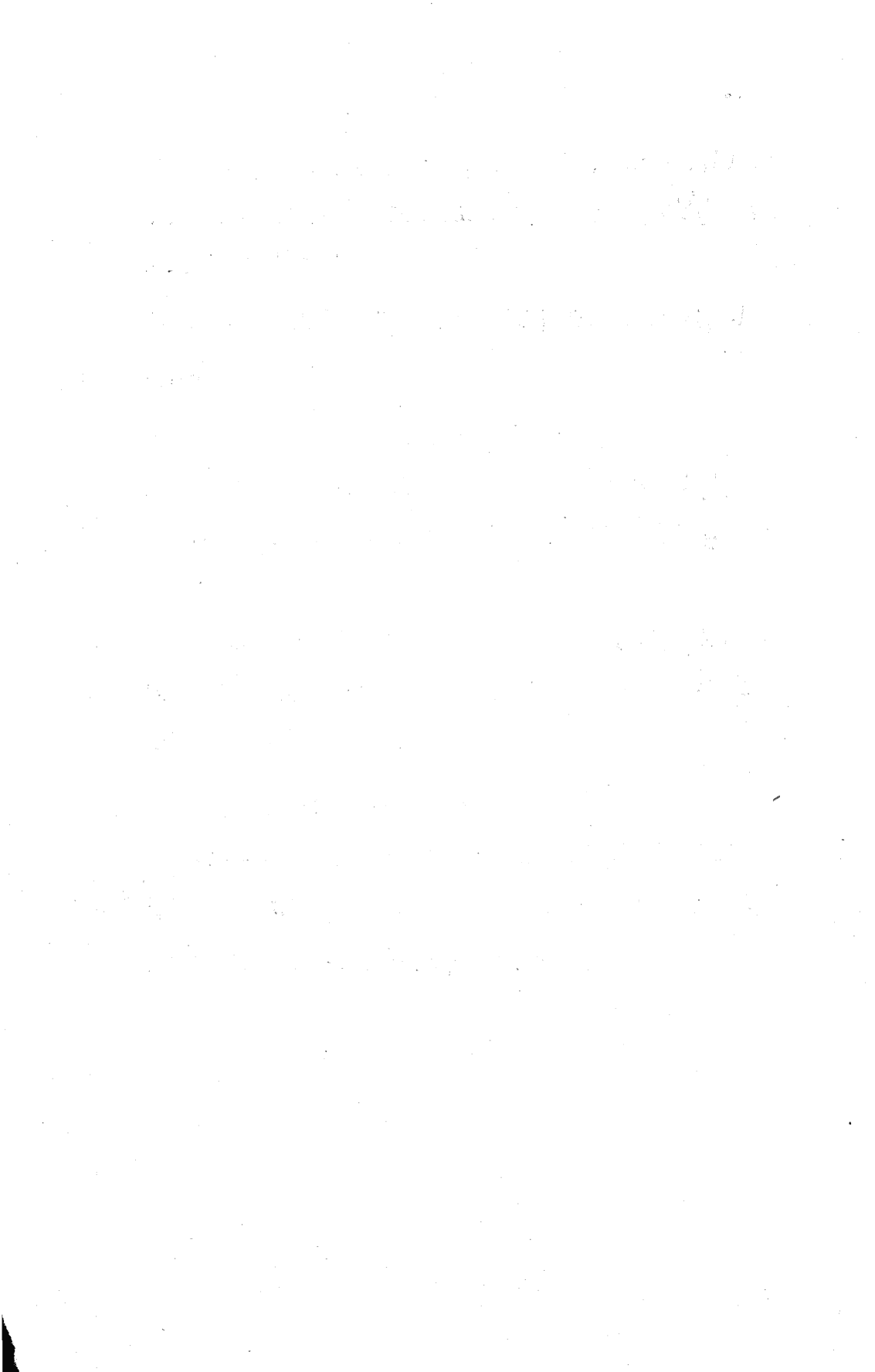
٦ — خرجت شواهد النص من آيات وأشعار .

٧ — وجدت في النص جملاً قليلة غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يناسب السياق من زيادة كلمة أو حرف . ونهت على ذلك بأن وضعت الزائد بين هذين المعقوفين ( ) وأشارت إلى الزيادة في الحاشية .

٨ — لما كانت الأبحاث التي تناولها الزجاجي مفرقة على أبواب النحو المختلفة ، فقد دلت في الحاشية على أماكن وجودها في كتب النحو المعروفة ولا سيما كتاب سيبويه وشرحه للسيرافي .

٩ — شرحت بعض الألفاظ شرحاً لغوياً .

١٠ — حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها في متن المخطوط . فوضعت أرقاماً تدل على ذلك . ورمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف ( أ ) وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف ( ب ) .



كتاب  
في عماد الصوفى تأليف أبي القاسم عبد الرحمن  
راحمي الراحمي  
الهرقي عفا الله عنه وعنه

قد اعلى الشيخ الفقيه العالم الفاضل الميرزا محمد  
ابن زين الدين والعباس احمد بن الشيخ الفقيه  
ابن محمد بن عبد العزيز رطل الشافعي زاهد متق  
جميع من الكمال في علم الادب عفيف  
الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد الراحمي عفا الله  
واذ صبه وحيث وهرامه له ولد جليل  
كتب عبد الله بن محمد بن علي الغماري في الـ  
من في القدر سنة ١٢٠٢ هـ واكماله  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وجه الصفحة الأولى من المخطوط وقد ظهر عليها اسم الكتاب والمؤلف بخط ناسخ الكتاب  
كما ظهرت تحتها شهادة السماع واجازة الاقراء بخط ابن سحنون الغماري



بسم الله الرحمن الرحيم وفيه أنسب تعبير  
 للمعز لله ذي المنن الحريّة والعطاء الخليله التي لا يقطع أملاً ولا  
 تترك شيئاً وصلّى الله على منتهى محمّد وآله الطيبين الطاهرين  
 وسلم تسليمًا أعظم ومعنا الله وأياك للزناد والفرد وحسبنا  
 نيل العوائد والردى لأن الكتب المصنعة ونور العلم خير جذا  
 فلا نكتب مثل قرون أنفسهم في الف في النوع الذي يحاولونه منه  
 حتى لو أن مثلنا كتب الاخطاء فاصف من غير واحد من نور  
 العلم اجمع لغير ذلك عليه ولم يله الأشفة وأما أكثر  
 زعماءه لا تعلمه لم يصبه الاخطاء بل لا حتى يضي على نفسه بالله لم  
 يفته مشفق في ذلك العز لا كان العلة لم يسطر غير محصور في النوع  
 عتيلة غير مؤلفة والأرا متبيلة غير متبيلة كل نوافل  
 قد طناعه واختار نفسه وعمله من ذلك العلم الذي يعاينه ويرور  
 نفسه للتصنيف منه علواً وأبداً عليه وفضاعته وسلباً  
 فيه أو توشطاً من قاس الميزانين ثم لم يبق له مع هذا المقدار  
 التي كثرنا أن يكون كل من يظفر في نصيبه مواضعه طناً  
 ورأيا واختار أو محلاً من ذلك كل فعل آخر من نظريه محال  
 له في ضرب من هذه الصروب أو في آخرها فبيلة عنه ما  
 نافرة منه إلى ما لفته وعرفه وإذا كان قد ذكرناه جميعاً عند  
 ذي التحقيق على مثل مستهد في عمله السابق ومعر من مقدار من  
 العلم المتعارين والتوازيه بعرضه بتصنيف كتاب في غير من  
 فنون العلم التي في كتاب من جداول من أن يبار على صفة ماضية  
 طول عمره من حافيه وعمله وعمله ويجهد نفسه في سبب ما ستره  
 الأماز من حفي سراره وعامير اجاروه لأنه قبل خلقه ذلك









الأيضاح

في علل النحر



## كتاب الإيضاح في علل النحو

تأليف

أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي  
عفا الله عنه وغفر له .

---

« قرأ عليّ الشيخ الفقيه الفاضل المتقن المجوّد المقرئ الأديب  
زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجلّ أبي محمد  
عبد الله بن عراز بن كامل الشافعي ، أدام الله توفيقه وسلامته ،  
جميع هذا الكتاب المعروف بكتاب الإيضاح ، تصنيف الشيخ  
أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله ، قراءة  
ضبط وبحث . وهو أهل لا قرائه حقيق بذلك . وكتب  
عبد العزيز بن سحنون ابن علي الغماري في السادس عشر من  
ذي القعدة سنة عشرين وستمائة . والحمد لله وحده وصلى الله  
على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما » .



## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله ذى المنن الجزيلة والعطايا الجليلة التى لا ينقطع أمدها ، ولا تدرك نهايتها  
وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً .

اعلم وفقنا الله وإياك للرشاد والهدى ، وجنبنا سبل الغواية والردى ، أن الكتب  
المصنفة فى فنون العلم كثيرة جداً ، قد أتعب كل فريق أنفسهم فى التأليف فى النوع  
الذى يحاولونه منه ، حتى لو أن متكلفنا تكلف الإحاطة بما صنف فى <sup>(١)</sup> فن واحد  
من فنون العلم أجمع لعسر ذلك عليه ، ولم يبلغه إلا بمشقة وإفناء أكثر زمانه ، بل  
لعله لم يتمكن الإحاطة بذلك حتى يقضى على نفسه بأنه لم يقفه مصنف فى ذلك الفن  
إذ كان الكلام بسيطاً غير محصور ، والقراء مختلفون غير مؤلفة ، والآراء متباينة  
غير متشاكلة ، كل يؤلف على قدر طباعه واختيار نفسه ومحلّه من ذلك العلم الذى  
يعانيه ويروض نفسه للتصنيف فيه علواً واقتداراً عليه ، أو نقصاً عنه وتبلاً فيه  
أو توسطاً بين هاتين المنزلتين ، ثم لم يتفق له مع هذه المقدمات التى ذكرنا أن  
يكون كل من نظر فى تصنيفه موافقاً له طبعاً ورأياً واختياراً ومحللاً من ذلك ، بل  
لعل أكثر من نظر فيه مخالف له فى ضرب من هذه الضروب ، أو فى أكثرها  
فيميله عنه ما نافر منه إلى ما ألفه وعرفه ، وإذا كان ما ذكرنا صحيحاً عند كل  
ذى لب ، فحقيق على كل مستهدف عقله للناس ومعرض مقداره من العلم للمعايرة  
والموازنة بتعرضه بتصنيف كتاب فى فن من فنون العلم ، أى فن كان من جد  
أو هزل ، أن يثابر على صون ما صانه طول عمره من جاهه وعقله ومحلّه ، ويجهد نفسه  
فى ستر ما سترته الأيام من خفى أسرارها ، وغامض أخبارها لأنه قبل تكلفه ذلك / فى

(١) فى الأصل « من »

ستر كفيف وصون كنين وحرز منيع من إحالة المحنة عليه ، وإطلاق الألسنة في الإفاضة في نشر مقابحه ومحاسنه ، هذا مع تعذر الامتناع عليه من محاولي إدخاله في حلبة الكشف والوقوف على عوار إن كان منه عن الناس خافياً قبل ذلك .

وينبغي أن تعلم أن أصدق الناس وأبرهم به ، لن ينظر في تصنيفه إلا نظر مضاد له ومكاشح ، لما ركه الله عز وجل في الأنفس الشريفة من المنافسة في العلم وطلب الرتب العلى منه . ولن تجد الحسد محموداً في حال إلا في طلب العلم لأن من لم تدعه نفسه إلى الأنفة من مطاولة نظيره عليه في العلم ، واعتلائه إياه وغلبته له ، فإن البهمة<sup>(١)</sup> غالبية عليه . وهذا باب يطول جداً وإنما أومأنا إليه ليعلم الناظر في هذا الكتاب أننا لم نأل جهداً في تهذيبه وترتيبه ، ونظمه واختياره حسب الطاقة ومع ارتجالنا إياه ، وتكلفنا جمعه من مواقعه ، غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين على نظم تقدمه .

وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسرارها ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً ، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو ، مستوعباً فيه جميعها ، وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثر (ها) منها . ونضم إلى العلل بعد تقديمها ، مسائل مجموعة منشورة من سائر الحدود . منها ما استخرجناه من كتب العلماء وبسطناه وهدبنا ألفاظه وقرّبناه . ومنها ما تلقناه من علمائنا رضى الله عنهم تلقينا ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة . ومنها مسائل جرت بين النحويين ممن سلف ، في مجالس اجتمعوا فيها ، ختمنا بها الكتاب ، ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من / الخلاف ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه



وما يوجهه القياس غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر ومؤيدين له بالشواهد والبراهين الواضحة . ثم نجعل جميع ما نذكره في هذا الكتاب مُنتقً مذهباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات ، والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين ، وإذا <sup>(١)</sup> كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء ، لم نذكر إلا أجودها وأسدّها . فإن نظر فيه ناظر فلم يرفى بعض الأبواب علة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجملنا ولا لإغفالنا إياها ، بل لما قدمت ذكره ، لأننا لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب في هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما تودعه إياه . ولن ندفع مع ذلك أن يشدّ عنا فيما قصدناه له الكثير إلا أن فيما جمعنا منه كفاية وعوناً على ما شدّد منه .

وقصدنا بجميع ما ضمنناه هذا الكتاب إخواننا ومن يجب إشاره بما استودعناه من هذا العلم غير عادلين عن سواهم ، ولا باخلين به عليهم من جميع من مال إليه أو أحب النظر فيه . فمن دعت نفسه إليه وأحب النظر فيه ، وكانت مرتبته من هذا العلم قد تناهت به إليه ، فهو مبذول له ما تكلفناه منه مسقط عنه عناؤه ونصبه ، ومن مالت به عنه عصبية أو حمية فعنه يصرف حظه وعنا تسقط كلفته . ومن سمت به نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه ، فحقيق عليه إن مر به ما ينكره أن يراجع فكره ويثير قريحته ويحرك خاطره ليقف على ماله قد انستر عنه ، ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق ، فإن هو فعل ذلك وتدبره ولم يره يتقاد في طريقة القياس مستمراً ، أو رأى أنه لاحق إلا في غيره ، كانت حلبة التناظر — باجماع ذوى الفهم والنظر والفحص والجدال معنا فيها — / فاصلةً بيننا وبينه حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتنقه جميعاً لأن الرجوع إلى الحق خير من التماذى في الباطل . ولم يعر خلق من السهو .

والغلط، والكمالُ لله عز وجل . والنقص شامل للمخلوقين . وسمعت شيخنا أبا إسحاق الزجاج<sup>(١)</sup> رحمه الله يقول : سمعت أبا العباس المبرد<sup>(٢)</sup> رحمه الله يقول : الناس يلحقهم السهو والغلط ، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا ، وإذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبين لهم الصواب كانوا جهالاً كذابين .

ولعل منكرًا ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو ، ويقول أى شىء فى النحو يحتاج إلى ذكره ، فلا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ويتأمل ما أودعته إياه فيعلم حينئذ أنى لم أدخر لناظر فيه نصحاً . وإن أكره ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرقاً ولا مجموعاً فى غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بحكم خصمه عليه منصفاً عادلاً . وأنا أسأل الله عوناً على ما قصدت له وتسديداً للصواب وحولاً بمنه عليه وقوة ، فإنه لا حول ولا قوة إلا به ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

وهذا الكتاب ينقسم قسمين : القسم الأول منه فى ذكر العلل خاصة ، والثانى فى المسائل المجردة ، ليكون أسهل متناولاً وبالله التوفيق .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج أستاذ الزجاجى الذى نسب إليه . أخذ النحو عن ثعلب ثم مال عنه الى المبرد ولزمه . مات سنة ٣١١ وتجد ترجمته فى بغية الوعاة ١٧٩ وفى إنباه الرواة ١ : ١٥٩ وطبقات الزيدى : ١٢١ وأخبار النحويين البصريين : ١٠٨ وتاريخ بغداد ٦ : ٨٩ .

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد كبير نحاة البصرة فى عصره وصاحب كتاب الكامل أخذ عن الجرمي والمازني . مات سنة ٢٨٠ ترجمته فى طبقات الزيدى : ١٠٨ وفى نزهة الألبا : ٢٧٩ .

## باب أقسام الكلام<sup>(١)</sup>

فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف .  
وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيويوه ، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك .

نبدأ بما يسأل عنه أصحاب سيويوه وما يحتاج به له . يقال لأصحابه وسائر  
من اعتقد هذا المذهب : من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟  
وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان وإنما ذكره سيويوه  
في أول كتابه حين قال «الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى<sup>(٢)</sup>» فقال قائلون :  
إنما قصد / الكلام العربي دون غيره . وقال آخرون بل أراد الكلم العربي  
كله والعجمي<sup>(٣)</sup> . وفي ذلك احتجاج ونظر لم نقصد له في هذا الكتاب لأننا قد  
شرحناه في كتاب شرح الرسالة بجميع ما فيه ، ولسنا نخطبكم إلا على أنه قصد  
الكلم العربي دون سائر اللغات ، لأن الجواب عن ذلك أسهل عليكم وأقرب .  
ثم مثل سيويوه كل صنف من ذلك ولم يقرنه بدليل قاطع ولا حجة فيدل على أن  
الكلام ثلاثة أقسام كما ذكرنا ، وأنه لا رابع لهذه الأقسام ولا خامس ولا أكثر  
من ذلك . فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة ، فأنتم في عمياء  
وشبهة فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر  
العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج . ما خلا ما لزم قبوله من علوم الشريعة بعد  
وضوح الدلائل وإقامة البراهين والدلائل العقلية الحقيقية على لزوم الحجة ، وأنتم

(١) ليس لهذا الباب عنوان في الأصل .

(٢) قول سيويوه في «الكتاب» ١ : ٢ هو «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

ليس باسم ولا فعل» .

(٣) فصل القول في ذلك السيراقي في شرح كتاب سيويوه ١ : ٥ ، ٦ .

جعلتم أول قبولكم من صاحبكم ما ادّعاء من غير برهان ولا بيان وما تؤمنكم من أن يعارضه معارض يقول لكم : كلام العرب أكثر من هذه الأقسام . فبأى شيء تصلون إلى بطلان دعواه وتصحيح دعوى صاحبكم ؟

الجواب أن يقال له : إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل ، بها يُستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي ، كما أنا نعلم ببديهة بغير دليل أن وجود جسم في حال واحدة ساكنًا متحركًا ، أو لا ساكنًا ولا متحركًا محال .. إلا في حال خلق الله عز وجل كما علم ذلك استدلالاً . وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد محال ، كما أن وجوده لا في مكان محال . ومن الأشياء ما يُعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التي لا تُشكل على أحد حتى تقوم مقام ما يُعرف ببديهة بغير استدلال .

ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هبّس في نفوسهم ، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه / بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل ، فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر ( به ) أجسام وأعراض تنرب في العبارة عنها أسماؤها ، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ، فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم ، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما <sup>(١)</sup> وهو الحرف . ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع ، وهذا معنى قول سيبويه الكلم اسم وفعل حرف . وقد روى لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين على بن

٤/ب

أبى طالب صلوات الله عليه ، أعنى قوله الكلام اسم وفعل وحرف ، ثم يقال له : قد دللنا على صحة مذهب صاحبنا وأريناك أن اعتقادنا ليس تقليدًا بل يبحث ونظر . والمدعى أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مُحْصَن أو شاك ، فإن كان متيقنًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلًا . وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة وضح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ، لأن الشكوك لا تدفع الحقائق وبالله التوفيق <sup>(١)</sup> .

سؤال آخر على أصحاب سيبويه . يقال لهم : لم سمى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالاً وحروفاً ، أعنى قولهم رجل وزيد ، وقام يقوم ، ومن وإلى وما أشبه ذلك ، وقد علمتم أنها كلها أفعال المتكلم لأنها كلام ونطق ، والكلام يفعلُه المتكلم ويوجدُه بعد أن لم يكن ، فهو فعل من أفعاله ، ولستم ممن يقول إن الاسم هو المسمى لفساد ذلك عندكم / فزيد إذاً غير من هو دالّ عليه . وقام في قولك قام زيد ، ليست هذه اللفظة بفعل زيد إنما هي فعل المتكلم ، وفعل زيد حركته وهذه عبارة عنها ، وكذلك سائر هذه الأشياء إنما هي أفعال المتكلمين فلم رتبها النحويون هذه المراتب وسموها بغير استحقاقها ؟

الجواب أن يقال : إن هذه الأشياء وإن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلمين الناطقين بها ، فهي مختلفة المعاني متباينة المجارى في طريق الإعراب . وكل واحد منها له نحو في كلامهم ليس للآخر ، ووجه ينفرد به ، فلما كان ذلك كذلك وجب الفرق بينهما وأن يوسم كل جنس منها بأشكال الأشياء به ، فجمع بذلك

(١) قال أبو البركات بن الأنباري « فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لأربع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة » أسرار العربية : ٢

أشياء ، منها الفرق بين بعضها وبعض أنها وإن كانت قد جمعها أنها أفعال فهي أنواع . كما أن من أفعال العباد القيام والقعود والحركة والسكون وما أشبه ذلك ولكل نوع منها سمة ينفرد بها ، وهي كلها أفعال . ومنها أن نعرف مجاريها في الإعراب ، ومنها<sup>(١)</sup> أن يسهل على متعلم العربية التوصل إليها إذا قسمت هذه الأشياء وفصلت وحصل لكل نوع منها ما ينفرد به وما يشركه فيه غيره ، فلما لم يكن من ذلك بد كان أولى الأشياء باللفظة الموضوع على المسمى الدالة عليه ، أن يقال لها اسم وإن كانت فعلا لغيره ، وهي دالة على المسمى بها وسمة له ، فكان أولى الأشياء من هذه الأقسام الثلاثة المسمى فعلا ، ما كان عبارة عن فعل زيد وهي فعل المتكلم فاعتورتها الفعلية من جهتين ، فسميت لذلك فعلا دون الاسم والحرف .

وسمى القسم الثالث حرفاً لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما ، والحرف حد الشيء ، فكانه لوصله بين هذين كالحروف التي تلى ما هو متصل به ، وهذا بين واضح<sup>(٢)</sup> . وكان أبو العباس محمد بن يزيد البرد يقول « أجز أن أسميها كلها أسماء » يذهب في ذلك / إلى أن قولنا « زيد » كلمة دالة على مسمى ، وقولنا « قام » كلمة دالة على حدث في زمان ، وقولنا « إن ومن ولم » وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد منها اسم لما دل عليه . وقال : « ويجوز أن أسميها كلها حروفاً . وكأنها قطع الكلام متفرقة . ويجوز أن أسميها أفعلاً » على غير طريقة أوضاع النحو بل على الحقيقة التي قدمنا ذكرها .

ه/ب

وأما الاحتجاج للأولين الذين زعموا أن الكلام كله اسم وفعل وحرف .

(١) في الأصل « ففيها »

(٢) وقال ابن الأنباري « فإن قيل لم سمى الحرف حرفاً ؟ قيل لأن الحرف في اللغة هو الطرف . ومنه يقال حرف الجبل أى طرفه . فسمى حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام » أسرار العربية : ٦ .

فجعلوا العربى وغيره فى ذلك سواء ، فهو بعينه الاحتجاج الذى تقدم ذكره لمذهب  
سيبويه ، لأن الكلام إذا كان مقصوداً به الإبانة عن الضمائر ومحتاجاً إليه للخطاب  
والمحاورات فكل فريق يخاطب بلغته كخطاب من تأتبه فى لغته . وإن كان تقدم فى  
ذلك للعرب حسن بيان ، وفضل نظم وحكمة ، لما حباها الله عز وجل بذلك تخصيصاً  
منه وتكرمة ، فإذا كان كذلك ، كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد ، وهذا  
غير مشكل ، وقد اعتبرنا ذلك فى عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه  
كذلك ، لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى  
رابع ولا أكثر منه . وإن كان ليس له ترتيب العربى ونظمه وحسن تأليفه .  
فأما القول فيما قاله سيبويه فى كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية<sup>(١)</sup> ، ومافى  
ذلك من الألفاظ والوجوه . فقد ذكرته أجمع فى كتاب أفردته لتفسير رسالة  
كتاب سيبويه ، فكرهت تطويل هذا الكتاب .

## باب القول في اختلاف النحويين

### في تحديد الاسم والفعل والحرف

فإن قال قائل : لم اختلف النحويون في تحديد الاسم والفعل والحرف ؟ وهل يجوز أن يختلف الحد إذا كان قولاً وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة ؟

وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء<sup>(١)</sup> . فكيف يجوز اختلاف هذا وهل يجوز أن يحد الإنسان / لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له : الحي الناطق المائت . لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعنى ، كقولنا : المائت الناطق الحي هو الإنسان . ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد ، فإن حده بغيره إنسان كان مخطئاً ، إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا : الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحاك ، وما أشبه ذلك .

١ / ٦

الجواب أن يقال : إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه « ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ، كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور لأن المادة تشا كل الجنس ، والصورة تشا كل الفصل ، ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم - أعني معرفة الحدود والفصول والخواص - وما أشبه ذلك - قد اختلفوا في تحديد الفلاسفة

---

(١) قال الفاكهي في « الحدود النحوية » اعلم أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء الأصوليين اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عما عداه . ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً .

وهذا ما أخذ به النحاة . أما المناطقة فيميزون بين الحدود والخواص « والحد عندهم لا يعتمد ووهم الزجاجي إذ اعتبرهم كالنحويين في ذلك .



نفسها اختلافاً، فقال بعضهم : الفلسفة إتيان الحكمة . وقال بعضهم : الفلسفة معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة . وقال آخرون : الفلسفة معرفة الأشياء الموجودة الإلهية ، ويعنون المدركة عقلاً ، ومعرفة الأشياء الإنسية ، يعنون الأشياء المدركة بالحواس . وقال بعضهم : الفلسفة معاناة الموت ، أى تعاطى الموت ، يعنى إماتة الشهوات ، وهذا زعموا حد أفلاطن . وقال آخرون : الفلسفة الاقتداء بالبارى حسب طاقة الخلق . وقال أرسطاطاليس : الفلسفة صناعة الصناعات وعلامة العلوم .

أفلا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ، وليس فيه تناقض لأن كل واحد منهم قصد إلى طريقٍ ماخذاً منه ، وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد / الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحول لأن هذه المسألة <sup>(١)</sup> نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه . فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفهمهم من حيث يفهمون . فكذلك يقول النحويون لهم أيضاً في تحديد الاسم والفعل والحرف ، كأن لكل فريق منهم غرضاً <sup>(٢)</sup> في تحديده وقصده . فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ ، فحدها من جهة تقرب عليه . ومنهم من أراد حصر أكثرها ، فأتى به . ومنهم من طالب الغاية القصوى والحد على الحقيقة ، فحدها على الحقيقة على ما ذكرنا . وليس فى شىء مما أتوا به ما يخرج عما ذكرناه . وذلك بين فى كلامهم لمن تدبره . وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة .

(١) فى الأصل « المسألة التى نجيب . . . »

(٢) فى الأصل « غرض »

## باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف

قد حدّ النحويون هذه الأشياء على ضروب . وذكروا كلها يطول ويطول الكتاب . وقد شرطنا الاختصار والإيجاز . فنذكر أجود ما قيل في ذلك ، والختار منه ، وما يلزم من خالف ، وما اخترناه . وبالله التوفيق .

### حدّ الاسم :

الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة . ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنما قلنا في كلام العرب ، لأنّنا نقصد ، وعليه تتكلم ، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان .<sup>(١)</sup> وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأنّ غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن / يكون كثير من الحروف أسماء ، لأنّ من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك .<sup>(٢)</sup>

فإن قال المحتج منهم : هذا غير لازم لأننا إذا قلنا « زيد » فقد دلّ على مسمى تحتته دلالة غير مقرونة بزمان ، وإذا قلنا « أن ولكن » لم يدل على شيء ، ولم

(١) جاء في الصحابي أن هذا الحد نقل عن الزجاج وتجد فيه أقوالاً في حد الاسم لسبويه والكسائي والأخفش وهشام والمبرد والزيحاج وغيرهم . الصحابي ٤٩ — ٥١ .

(٢) المنطقيون أشدّ تخرجاً في الحد وكونه جامعاً مانعاً . ولكن الزجاجي لم ينتبه إلى أنهم لا يعتبرون الحروف ، لأنها لا تستقل بالمعاني وإنما هي عندهم روابط .

يكن كلاماً حتى يقرن بجملة . قيل له : الاسم يدل على مسماه كما ذكرت ، ولا تحصل منه فائدة مفرداً حتى تقرنه باسم مثله ، أو فعل ، أو جملة ، وإلا كان ذكره له لغواً وهذا غير مفيد . وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له ، ثم لم تكمل الفائدة بذكره إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته ، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما .

وقال آخرون : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان ، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه . وهذا أيضاً من كلام القوم ، وإن كانت فيه هذه الزيادة اليسيرة ، وقد مضى القول فيه .

وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله من غيره ، ولكن مثله فقال « والاسم رجل وفرس »<sup>(١)</sup> . فقال أصحابه ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل<sup>(٢)</sup> ، وحد الفعل لأنه عنده أصعب من الاسم . ونحن نذكر ما حده به في موضعه .

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة :<sup>(٣)</sup> الاسم ما جاز فيه نفعي وضرني . يعني ما جاز أن يخبر عنه ، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق . وفساد هذا الحد بين ، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنى وأيان ، لا يجوز الإخبار عن شيء منها ، وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا ذكره لأنها في حيز المفعول به لأن « كيف » سؤال عن الحال ، والحال مفعول فيها عند البصريين ، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت

(١) الكتاب ١ : ٢ وفصل السيراف في ذلك في شرح الكتاب ١ : ٧ وحد الاسم بقوله : « كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره فهو اسم » .

(٢) قال ابن الأنباري « ومنهم من قال لا حده ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى فيه بالثال فقال الاسم رجل وفرس » أسرار العربية : ٥

(٣) هو الأخفش الأوسط . أخذ النحو عن سيبويه وكان معتزلاً حاذقاً في الجدل مات

سنة ٢١٠ و ترجمته في بغية الوعاة : ٢٥٨ وطبقات الزيدى : ٧٤ ونزهة الألبا : ١٨٥ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦ .

والوقت مفعول فيه . وهى عند الفراء / بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن . وله فى ذلك شرح طويل ، إلا أنه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول ، أو ما كان فى حيّزه . و « أين » وأخواتها ظروف ، والظروف كلها مفعول فيها ، وقال آخرون : الاسم ما دل على معنى . وهذا وصف له لاحد .

وقال أبو بكر بن السراج <sup>(١)</sup> : الاسم ما دل على معنى ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . وهذا أيضاً حد غير صحيح ، لأن قوله الاسم ما دل على معنى يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعانى على معنى واحد اسمنا نحو أن ولم وما أشبه ذلك . وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ، بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الإلزام ، لأنه إن جعل أحد قسمى المعنى الذى دل على الاسم واقعاً على غير شخص ، فحروف المعانى داخلة معه ، وهذا لازم له .

وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان <sup>(٢)</sup> عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكياً عن بعض النحويين : الأسماء ما أبانت عن الأشخاص ، وتضمنت معانيها نحو رجل وفس . ثم قال : وهذا قول جامع . وعوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه ، لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهى المصادر كلها . ولابن كيسان فى كتبه حدود للاسم غير هذا هى من جنس حدود النحويين . وحده فى الكتاب المختار <sup>(٣)</sup> بمثل الحد الذى ذكرناه من كلام المنطقيين .

(١) هو محمد بن السرى السراج أخذ عن المبرد وإليه انتهت رئاسة النحو بعده . وأخذ عنه الزجاجى والسيرافى والفارسى والرومانى مات سنة ٣١٦ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٢٢ ونزهة الالباء : ٣١٣ ومعجم الأدباء ١٨ : ١٩٧ وإنباء الرواء ٣ : ١٤٥ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان . أخذ عن ثعلب والمبرد . وأتقن المذهبين البصرى والكوفى توفى سنة ٢٩٩ ترجمته فى طبقات الزبيدى : ١٧٠ ومعجم الادباء ١٧ : ١٣٨ ونزهة الالباء : ٣٠١ وأخبار النحويين البصريين للسيرافى : ١٠٨ .

(٣) من كتب ابن كيسان « المختار فى علل النحو » فى ثلاث مجلدات . ذكره ياقوت

فى معجمه ١٧ : ١٣٨ .

فأما حد أبي العباس المبرد<sup>(١)</sup> للإسم فهو الذى ذكره فى أول المقتضب<sup>(٢)</sup> ، حين قال : الإسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحد كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدىء ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة . وقوله ما دل على معنى هو الذى أخذه ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص . وقد ذكرنا ما يلزمه / ٨ /

وقد أخذ على المبرد أيضا فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم . وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك . والمناضل عن أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قدمنا ذكره ، وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهى لا تنفك مما ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها .

والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له . ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : إن حد أبى العباس هذا فى قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها ، غير فاسد ، لأن الشئ قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثانى على حاله . ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف والأفعال ، غير طائفة زعموا

(١) ذكرنا ترجمته فى ص : ٤٠

(٢) المقتضب كتاب للمبرد فى النحو . فى دار الكتب نسخة منه مصورة فى ستة مجلدات منقولة عن نسخة فى الأستانة كتبت سنة ١٤٧ هـ وعلى كل جزء منها كتب السيراف بخطه أنه قرأه وصححه سنة ٣٤٧ رفقها فى دار الكتب ١٥٢٥ نحو .

أن الأفعال أيضا مستحقة في الأصل للأعراب ، إلا أنهم مجمعون على أن الأسماء كلها مستحقة في الأصل للإعراب ، ثم نرى كثيرا منها غير مُعَرَّب لعل فيها ، ولا يكون ذلك مخرجا لها عن الاسمية . وكذلك الأفعال عند البصريين خاصة ، كلها مستحقة للبناء لعل نذكرها في موضعها من هذا الباب ، ثم قد رأينا جنسا منها مُعَرَّبًا لسبب أوجب له ذلك ، وليس ذلك بمُخْرَجٍ له من الفعلية . ولهذا نظائر كثيرة . وكذلك الأسماء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها في الأصول ، ثم إن عرض لبعضها علة تمنعه من ذلك ، فليس ذلك بناقضٍ لحدها واستحقاقها . وهذا بين لمن تدبره .

سؤال على أصحاب المبرّد وغيره . إن قال قائل : فما العلة التي منعت هذه الأسماء / من دخول حروف الخفض عليها ، وقد ذكرت أن الأسماء كلها مستحقة لدخول حروف الخفض عليها وأنه لا يمتنع من ذلك إلا ما دخلته علة ؟  
الجواب أن يقال : أما « كيف » فإنما امتنعت من ذلك لأنها سؤال عن حال ، والحال لا يسوغ دخول حروف الخفض عليها في قولك هذا عبد الله صحيحا وذاك عبد الله منطلقا ، وأقبل زيد راكبا ، فكان ماوضع موضع الحال ممتنعاً مما امتنعت منه . أما « صه ومه » فإنهما واقعان موقع فعل الأمر . فمعنى صه اسكت ومعنى مه اكفف ، ودخول حروف الخفض على الفعل محال ، لعل تذكر في موضعها من هذا الكتاب ، فلذلك لا تدخل على ماوقع موقعه . وقد حُدَّتْ الأسماء بحدود كثيرة غير هذا ، كرهنا الإطالة بذكرها ، لأن فيما ذكرنا دليلاً عليها<sup>(١)</sup> .  
حدّ الفعل :

الفعل على أوضاع النحويين ، ما دلّ على حدّث ، وزمان ماضٍ أو مستقبل<sup>(٢)</sup>

(١) تجد كثيراً من حدود النحاة للاسم وما أخذ عليهم فيها في « الصاحي » ص ٤٩ وما بعدها وقال ابن الأنباري « ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً » أسرار العربية : هـ

(٢) يفصل الزجاجي في هذا الحد دلالة الفعل على الحال . وسيمر بك رأيه مفصلاً في ص ٢١/أ

نحو قام يقوم ، وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك . والحدث المصدر . فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل . فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر ؛ نحو الضرب والحمد والقتل . وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان . وهذا معنى قول سيبويه « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع »<sup>(١)</sup> . وقد أشبعت المعنى في تفسير كلام سيبويه هذا ، في تفسير رسالته فكرهت الإطالة بإعادته ها هنا ، لأنه ليس موضعه .

وحدّ بعض النحويين الفعل بأن قال : هو ما كان صفة غير موصوف ؛ نحو قولك : هذا رجل يقوم . فيقوم صفة لرجل ، ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء . قيل له فان الظروف<sup>(٢)</sup> قد تكون صفات للأسماء ، ولا توصف هي . فقال : الظروف واقعة مواقع الأفعال ، فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها . وليس ما / قاله بشيء ، لأننا قد نرى الظروف توصف في قولنا : مكاناً طيباً ، ومكاناً حسناً وجلسنا مجلساً واسعاً ، وما أشبه ذلك<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، وليست في الحقيقة أفعالاً للناقلين ، إنما هي عبارة عن أفعالهم ، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال . وإذا كان ذلك كما ذكرنا ، والحركة لا تبقى وقتين ، بطل من ذلك أن يكون فعل دائماً . فمحال قول من قال من الكوفيين فعل دائماً . ونحن نذكر حقيقة القول في فعل الحال في موضعه إن شاء الله<sup>(٤)</sup> .

(١) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ١ : ٢ وقوله أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء يعني أبنية أخذت من المصادر . وفصله السرايق في الشرح ١ : ٨ ، ٩ .

(٢) في الاصل « فان الظروف » .

(٣) انظر ما قبل في حد الفعل في الصاحي : ٥٢ وفي أسرار العربية : ٦ .

(٤) انظر ص ٢١ / أ

وأما القول في الفعل والمصدر، وأيهما مأخوذ من صاحبه ، فإننا نذكره بعقب  
هذا الباب إن شاء الله .

### حدّ الحرف :

الحروف على ثلاثة أضرب ، حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن  
عربيها وعجميها ، وحروف الأسماء والأفعال . والحروف التي هي أبعاضها نحو  
العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك ، ونحو النون من أن واللام من  
لم وما أشبه ذلك . وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأما حروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة<sup>(١)</sup> ، ولا مقترنة ، ولا دالة على  
معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنها أصل تركيبها .

وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعض حد منسوب إلى هو أكثر  
منه ، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه .

وأما حدّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون ، فهو أن يقال : الحرف  
مادلّ على معنى في غيره<sup>(٢)</sup> ، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك . وشرحه أن «من»  
تدخل في الكلام للتبويض ، فهي تدل على تبويض غيرها ، لا على تبويضها  
نفسها ، وكذلك إذا كانت لا ابتداء الغاية ، كانت غاية غيرها . وكذلك سائر  
وجوهها . وكذلك « إلى » تدل على المنتهى ، فهي تدل على منتهى غيرها ،  
لا على منتهابها نفسها ، وكذلك سائر حروف المعاني<sup>(٣)</sup> .

(١) في الأصل « موافقة » .

(٢) قال ابن يعيش عن الحرف « قولهم ما دل على معنى في غيره ، أمثل من قول من  
يقول : ما جاء لمعنى في غيره . لأن قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد  
الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء غيره » شرح المفصل ٨ : ٢ .  
(٣) قال السيرافي « وإن سأل سائل فقال . لم قال وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الأسماء  
والأفعال جئان لمعان ؟ قبل له إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل » شرح الكتاب ١ : ٧ =



وقال / بعض النحويين : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل . ٩ / ب  
وقال آخرون : الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها نحو : لن يقوم زيد ،  
وما خرج بكر ، وإن أخاك شاخص ، وإن محمداً في الدار . لا بد أن يكون بعده  
اسمان ، أو اسم وفعل ، أو اسم وظرف . وهذا وصف للحرف صحيح ليس بجحد  
له . وقال بعضهم : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل ، فلم يسغ فيه شيء مما  
ساغ فيهما . وهذا وصف للحرف وليس بجحد له ، وحده ما ذكرته لك .

---

= « وقد أكثر أهل العربية في حد الحرف وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه أنه الذي يفيد معنى  
ليس في اسم ولا فعل » نحو قولنا « زيد منطلق » ثم نقول ■ هل زيد منطلق « فأفدنا  
به « هل ■ ما لم يكن في « زيد ■ ولا « منطلق ■ الصاحب : ٥٣ .

## باب القول في الفعل والمصدر . أيهما مأخوذ من صاحبه<sup>(١)</sup>

قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل . وهذا معنى قول سيبويه « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » وأحداث الأسماء المصادر . وفي الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الأسماء . ويجوز أن يكون أقام الأسماء مقام المسميات بها في الإخبار عنها ، إذ كان لا يتوصل إليها إلا بها كما ذكرنا ، فيقول قام زيد قياما ، قام مأخوذ من القيام . وكان يجب أن يقال فعل زيد القيام . واستدل بحروف قام على الحدث ، وبينائه على الزمان ، وبحركاته على تسمية الفاعل بعده .

قال الفراء<sup>(٢)</sup> وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده .

نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم لأنه عندنا الصحيح . ونذكر بعده احتجاج الكوفيين لمذهبهم وإلزامهم البصريين ما ألزموه ، وانفصال البصريين منه إن شاء الله .

دليل البصريين على أن المصدر قبل الفعل . قالوا : من الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل . وقد اتفقتنا جميعاً على أن الاسم سابق الفعل ، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال . ألا ترى أنا فعل الضرب

---

(١) أورد ابن الأنباري هذه المسألة في كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف » وفصل فيها حجج كل من البصريين والكوفيين . وهي المسألة الثامنة والعشرون . وكذلك فصل القول فيها في « أسرار العربية » ص ٦٩ .  
وأما السيرافي فقد أورد ثلاثة أدلة لإثبات اشتقاق الفعل من المصدر في شرح الكتاب . ٩ و ١ .

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد . أخذ عن الكسائي . وكان فقيها عالما في النحو واللغة . مات سنة ٢٠٧ . ترجمته في نزهة الألبا : ١٣٤ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٩ .

أ / ١٠ / والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيد له، ثم يفعله زيد فيخبر عنه بذلك ، ولولا أنا ففعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه . والمصدر الحدث ، لأنه الحدث الذي أحدثه زيد ، ثم حدث عنه ، والفعل حديث عنه ، والحدث سابق للحديث عنه .

اعتراض على من احتج منهم . قيل له : ليس الأمر كما ذهبت إليه ، ولسنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال مطلقاً ، بل نقول إن الاسم قبل فعله الذي يفعله ، وقد اصطالحنا على أنا نريد بالاسم المسمى في هذا الفصل لأنه ينوب عنه في الإخبار فنقول زيد سابق لفعله الذي يفعله ، وليس يجب من هذا أن يكون سابقاً لفعل غيره ، وإذا كان هذا كما ذكرنا فليس يجب أن يكون المصدر ، إذا كان اسماً لفعل ، أن يكون سابقاً له ، لأننا لا نطابق أيضاً أن يكون الاسم سابقاً للمسمى ، ولا موجوداً بعده ، بل اسمه لازم له موجود معه حين وجوده ، وإنما نريد بالاسم معنى استحقاقه التسمية ، ألا ترى أن شخصاً ما حين وجوده يجوز أن تسميه زيداً ، ثم تنقله عنه فتسميه بكراً ، ثم تنقله عنه فتسميه عمراً ، واستحقاقه للتسمية لم ينتقل عنه وهو موجود بوجوده ، ألا ترى أنه يقع عليه شيء ولا يفارقه ، فهو شيء على كل الأحوال . ولذلك غلط قوم فتوهوا أن الاسم هو المسمى . وقد يسمى بعضهم المعلوم شيئاً . وأباه آخرون . واحتج الأولون بقول الله عز وجل ﴿ كَسْرَابٌ بِقَيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ، حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ <sup>(١)</sup> فقالوا قد سمي المعلوم شيئاً . وقال مخالفوهم ليس كذلك لأن السراب ليس بمعلوم على الحقيقة لأنه <sup>(٢)</sup> لمعان الشمس على الحصى في اشتداد الحر عند الهاجرة . ولمعان الشمس هو شيء ما ، ليس بمعلوم فلما نظر إليه العطشان من بعد ، لم يكن في قوة بصره إدراكه على الحقيقة ، فظن لمعان الشمس ضوء الماء فلما قرب منه وتبين له لم يجده / كما توهمه . فقوله عز وجل لم يجده شيئاً توهمه أو شيئاً ينفعه . والله أعلم . وليس

(١) أول الآية « أعمالهم كسراب » سورة النور الآية ٣٩ .

(٢) في الأصل « لأن » .

يجوز أن تعود هذه الكنايات كلها على غير شيء في الحقيقة . ومثل هذا رجل رأى شخصاً من بعيد ، فشبهه بإنسان يعرفه فقال هذا فلان ، فلما قرب منه تبين أنه فهذا مثله وإن كان ذلك أخفى ، فإذا قد ثبت أن الاسم لا يسبق المسمى ، فقد بطل احتجاجكم بسبق المصدر الفعل لأنه اسمه ، وأنه واجب من ذلك أن يكون قبله سابقاً له .

الجواب . يقال لمن احتج بهذا وعارض به : وليس أيضاً ما قلتموه مساماً لكم من أن الاسم لا يسبق المسمى ولا يتأخر عنه . فقد علمتم أنكم مخالفون في ذلك . وليس غرضنا إثبات حقيقة تقدم الاسم والمسمى ، وإنما نحن في مجارى الخطاب وكلام العرب ، ولا خلاف بيننا أن في كلام العرب وأوضاع النحويين الاسم قبل الفعل حسب ما تقدم اتفاقنا عليه ، فنحن ندع ما فيه الخلاف من ذلك ونرجع إلى المتفق عليه في مجارى الإعراب وأوضاع النحو لأنه غرضنا الذى تتكلم عليه ونجادل عنه . فقد صح أن الاسم قبل الفعل ، والمصدر اسم فقد صح أنه قبل الفعل وبالله التوفيق .

دليل آخر للبصريين . قالوا : من الدليل أيضاً على أن المصدر قبل الفعل وأن الفعل منه ، أن المصدر في اللغة هو المكان الذى يصدر عنه ، كقولنا هذا مصدر الإبل للمكان الذى تصدر عنه ، فعلى ما توجه حقيقة اللغة هو الشيء الذى يصدر عنه الفعل . ولو كان هو صدر عن الفعل سُمى صادراً لا مصدراً . وهذا بين واضح .

دليل آخر للبصريين ، كان شيخنا أبو إسحق الزجاج<sup>(١)</sup> رحمه الله ، يستدل به ، قال : لو كان المصدر بعد الفعل ، وكان مأخوذاً من الفعل ، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه ، لاحتياج عن ذلك ولا مهرب منه . فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية / والبُنية والأمومة

والأُمُوءَةُ<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال .  
ورأينا في كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها ، نحو الكرامة والعطاء  
وما أشبه ذلك ، علمنا أنه ليست الأفعال أصولاً للمصادر . إذ كانت المصادر  
توجد بغير أفعال ، وعلمنا أن المصادر هي الأصول فمنها ما أخذ منه فعل ، ومنها  
ما لم يؤخذ منه فعل . وهذا بين واضح .

دليل آخر للبصريين . كان أبو بكر بن السراج<sup>(٢)</sup> يستدل به . قال :  
لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها ، لوجب ألا تختلف كما  
لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال ، نحو ضارب ومضروب  
وشاتم ومشتوم ومُكْرَم ومُكْرَم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر . ورأينا المصادر  
مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل ، كقولنا شَرِبَ شُرْباً ومَشَرَباً ومَشَرَباً  
وعدل عن الحق عَدَلاً وعُدُولاً وما أشبه ذلك ، علمنا أنها غير جارية على الأفعال  
وأن الأفعال ليست بأصولها .

دليل آخر للبصريين . قال بعض أهل النظر منهم ، الدليل على أن المصدر  
أصل الفعل ، أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرّف ، كقولنا  
خرج يخرج واخرج واستخرج ويخرج . وقتل يقتل وقتل وتقتل واستقتل ، فلفظ  
المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه فعلمنا أنه أصله ومادته . ألا ترى  
أن الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها ، فهي موجودة المعنى فيه ، فإن صغت كوزاً  
أو إبريقاً أو خاتماً وقُلْباً<sup>(٣)</sup> وخلخالا وغير ذلك فعنها موجود في جميع ما يصاغ  
منها ، وليس معاني ما يصاغ منها موجوداً فيها مُفْرَدَةً ، فكذلك معنى المصدر موجود  
في جميع الأفعال المشتقة منه وليس / معنى فعل واحد منها موجوداً في المصدر

ب/١١

(١) جاء في لسان العرب « أُمْتُ الْمَرْأَةِ وَأُمَيْتٌ وَأُمُوتٌ .. أُمُوءَةٌ صَارَتْ أُمَّةً »

(٢) ترجمناه في ص ٥٠ .

(٣) القلب : السوار .

نفسه ، ألا ترى أنه ليس في الضرب معنى فعل ماض ولا مستقبل موجودا . فهذا أحسن ما قيل في هذا وأدقّه وألطفه .

دليل الكوفيين على أن المصدر مأخوذ من الفعل . قالوا : الدليل على أن المصدر مأخوذ من الفعل ، وأن الفعل أصل للمصدر أن المصدر يعتلّ إذا اعتلّ الفعل ، ويصح إذا صحّ ، فتقول : قام زيد قياما ، فتعلّ القيام لا اعتلال قام . وكذلك تقول : وعد يعد عدة فتعلّ عدة لا اعتلال يعد . وتقول عور الرجل يعور عورا وحول حولا ، وصيد البعير صيدا<sup>(١)</sup> ، فيصح المصدر لصحة فعله ، فعلمنا بذلك أن المصادر بعد الأفعال ، تابعة لها ، وأن الأفعال هي الأصول التي أخذت منها فلذلك تتبعها في التصحيح والاعتلال<sup>(٢)</sup> .

إفساده والجواب عنه . قال لهم البصريون ومن يحتجّ عنهم ويقول بمذهبهم لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره ، لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل ، ولا يوجد لفعل معتل مصدر صحيح . فلما رأينا الأفعال تعتل وتصح مصادرها كقولنا وعد وعدا ، ووزن وزنا ، وقام قومة ، وكال يكيل كيلا ، ومال يميل ميلا ، وما أشبه ذلك مما يطول تعدادُه من الأفعال المعتلة التي صحّت مصادرها ، علمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لا اعتلال المصادر ، وإنما يعتل من المصادر ما لزمه من الثقل ما لزم الفعل ، وما لم يلزمه ذلك صح معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقة من الأفعال كما زعمت لمفارقة لها في الاعتلال الذي جعلتموه دليلكم .

دليل آخر للكوفيين : قال أبو بكر الأنباري<sup>(٣)</sup> يذكر أنه هو استخرجه

(١) جاء في اللسان « الصّاد والصّيْد والصّيْد داء يصيب الإبل في رؤوسها فيسيل من أنوفها الزبد وتسمو عند ذلك برؤوسها » .

(٢) رد السرافي هذا الدليل بعلمين ذكرهما في الشرح ١ : و ٩ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري من أعلم نخاة الكوفة أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٢٧ هـ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧١ وترهة الألبا : ٣٣٠ - ومعجم الأدباء ١٨ : ٣٠٦ وإنباه الرواة ٣ : ٢٠١ .

ويحتاج به ويعتمد عليه ويرد ذكره في كتبه ، قال : الدليل على أن المصادر بعد / الأفعال ، وأنها مأخوذة منها أن المصادر تكون توكيداً <sup>(١)</sup> للأفعال كقولك ضرب زيد ضرباً ، وخرج خروجاً ، وقعد قعوداً وما أشبه ذلك ، فلا خلاف في أن المصادر هنا توكيد للأفعال . والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده ، والمؤكد سابق له ، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل ، مأخوذ منه ، وأن الفعل هو الأصل الذي أخذ منه .

القول في إفساد هذا الحجاج والرد عليه . قلت أنا للمحتج من الكوفيين بهذا الاحتجاج : ليس الأمر كما ذهب إليه ، وذلك أن المصدر إنما سمي هنا توكيداً للفعل من قولنا ضرب زيد ضرباً ، لأنه لا فائدة فيه أكثر مما في الفعل ، وكذلك قام زيد قياماً وما أشبه ذلك ، فليس فيه فائدة أكثر مما في قام ، وإنما قال النحويون تقدير هذا أن يكون أراد أن يقول قام قام ، وضرب ضرب ، فيكون للفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك ، فبدلوا أحد الانطين مصدراً ليكون أحسن . وليس هو بتوكيد يتبع المؤكد على الحقيقة كتواكيد الأسماء التي تتبع المؤكد نحو قولك نفسه وعينه وأجمع واكتم . والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قت ، وضرباً ضربت زيدا ، فيقدمون المصدر على الفعل ، ولو كان توكيداً له على الحقيقة ، تابعا كتواكيد الأسماء ، لما جاز تقديمه عليه كما لا يميزون نفسه ضربت زيدا . وهذا بين واضح . ومع ذلك فليس في كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكد ، مأخوذ منه ، فيكون المصدر ملحقا به في أن يكون مشتقا من الفعل توكيداً له . وهذا واضح <sup>(٢)</sup> .

مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المصدر . قلت له مرة :

(١) في الأصل « توكيد » .

(٢) بين السراي أن كون الفعل عاملا في المصدر لا يعني تقدمه عليه بدليين . شرح

ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر المكان الذي يصدر عنه ، كقولنا مصدر الإبل / وما أشبهه . ثم نقول مصدر الأمر والرأى تشبيهاً والمصدر أيضاً هو الذي يسميه النحويون مصدراً ، كقولنا ضرب زيد ضرباً ومضرباً وقام قياماً ومقاماً وما أشبهه ، والمَفْعَل <sup>(١)</sup> يكون مكاناً ومصدراً . قلت له : فإذا كان كذلك فلمَ زعم الفراء <sup>(٢)</sup> أن المصدر مصدر من الفعل ؟ وبأي قياس جعله بمعنى الفاعل ، وقد صحَّ عندك أنه يكون مفعولاً به بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت ؟ وهل يُعرف في كلام العرب مَفْعَلٌ بمعنى الفاعل ، فيكون المصدر ملحقاً به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أُصدر عن الفعل ، لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل هذا مركب فاره ، ومعناه مركوب فاره ، ومشرب عَذْب ، ومعناه مشروب عذب . قال الشاعر :

وقد عادَ عَذْبُ الماءِ بَحْرًا فزادني على ظمئي أن أبحر المشربُ العَذْبُ <sup>(٣)</sup>

أراد المشروب العذب . يقال أبحر الماء واستبحر إذا صار ملحاً غليظاً . قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ، ولا يسلم له ، ولا يجده في كلام العرب .

قال : فأين وجه المنازعة هاهنا ؟ قلت له : اجتماع النحويين كلهم على أن المَفْعَل (يكون بمعنى المصدر والمكان . فالما كَل) <sup>(٤)</sup> يكون بمعنى الأكل والمكان والمَشْرَب بمعنى الشرب والمكان ، ومنه قيل رجل مقنع أي مقنوع به ، وليس في كلام العرب مَفْعَلٌ للمفعول به ، ليس فيه مَكْرَمٌ بمعنى مُكْرَم ، ولا مَقْطَى

(١) في الأصل « والمفعول » وصوابها ما ذكرت .

(٢) ترجمته في ٥٦ .

(٣) جاء في مادة ( بحر ) من لسان العرب : البحر الماء الكثير ، ملحاً كان أو عذبا سمي بذلك لعظمته واتساعه . وقد غاب على الملح حتى قل في العذب . وماء بحر ملح قل أو كثر . قال نصيب .

وقد عاد ماء الأرض بحرا فزادني على مرضي أن أبحر المشرب العذب

(٤) زيادة ليست في الأصل .



بمعنى مُعطى ، ولا مفعّل بمعنى مُفعل ، إنما يحىء المفعّل بمعنى المفعول ، فهل تعرف أنت فى كلامهم ، أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره أو رواية أو قياساً يُعمل عليه ؟ قال : إن أصحابنا يقولون المصدر جاء بمعنى مفعّل شاذاً ولا يقاس عليه إنما هو اختصاص غير مقيس عليه ، والشواذ فى كلامهم غير مدفوعة . قلت له : أما إذ صاروا إلى باب السهول والدعاوى بغير برهان ، فالكلام / بيننا ساقط . فأما من الشهوات والدعاوى بغير برهان ، فأما الشواذ فإنما تقبل ما نقلته <sup>(١)</sup> الرواة وسمع منها فى شعر أو شاهد كلام لا ما يدّعيه المدّعون قياساً . قال : فقد قال بعض أصحابنا إن المصدر بمعنى الانصدار ، كأنه ذو الانصدار منه ، كما قيل المسلم المؤمن ، ومعناه السلامة . قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنه فى معنى فاعل وقد مضى القول فيه .

فذكرت ما جرى لأبى بكر بن الحياط <sup>(٢)</sup> فقال : هذه أشياء يولدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكّية عن الفراء ، ولا موجودة فى كتبه ، ولكنها مما يرى أنها تؤيد المذهب وتنصره . ثم رأيت بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها فى بعض كتبه ولم يرجع عنها .

(١) فى الأصل « تقبله » .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الحياط . كان عالماً فى النحو على المذهبين البصرى والكوفى وأحد أساتذة الزجاجى . مات سنة ٣٢٠ هـ . ترجمته فى طبقات الزبيدى : ٧٥ وفى نزهة الألبا : ٣١٢ ومعجم الأدياء ١٧ : ١٤١ ونبغة الوعاة : ١٩

## باب القول في علل النحو

أقول أولاً إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق .  
وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا<sup>(١)</sup> اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم . فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم ، إن قيل : بم نصبت زيداً ؟ قلنا : بإن : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيد . إن قيل : لم رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به / فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .

١٣/ب

فأما العلة القياسية فإن يقال لمن قال نصبت زيداً بإن ، في قوله إن زيداً قائم : ولم يجب أن تنصب « إن » الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحُملت عليه فأعملت أعماله لما ضارعت ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك .<sup>(٢)</sup>

(١) في الأصل « عرفنا »

(٢) هذه العلة جديدة عند الزجاجي لأن النحاة جروا على حمل « إن » على « كان »

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتلُّ به في باب « إن » بعد هذا .  
 مثل أن يقال : فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال  
 شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية  
 بلا مهلة ؟ (وحيث) <sup>(١)</sup> شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله  
 على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو ، وهلاً شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لأنه  
 هو الأصل وذلك فرع ثان ؟ فأىّ علة دعيتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ،  
 وأيّ قياس اطر ذلك في ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله ، هلاً  
 أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم ضرب  
 أخاك محمد وضرب محمد أخاك ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلّة لزمتموه ولم  
 ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيداً وإن أمامك  
 بكرة وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدّي إلى مفعول  
 واحد نحو ضرب زيداً عمرو ، امتنعت من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعليها في  
 قولكم إن زيداً أبوه قائم ، وإن زيداً ماله كثير ، والفاعل لا يكون جملة ؟ ولم  
 أجزتم وقوع الفعل موقع فاعليها في قولكم إن زيداً يركب ، وإن عبد الله  
 ركب / أرايتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه ؟ ما أرى كلامكم إلّا  
 ينقض بعضه بعضاً .

١٤ / أ

وكل شيء اعتلّ به المسئول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل  
 والنظر . وفي باب « إن » سوالات كثيرة غير هذا سند كرها مع الجواب عن هذه  
 المسائل في باب ذكر علل « إن » إن شاء الله .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل  
 بها في النحو ، فقليل له : عن <sup>(٢)</sup> العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال :

(١) زيادة ليست في الأصل وبها يستقيم الكلام .

(٢) هكذا في الأصل ولعلها « أعن .. » لأن المعروف أن سيبويه والجمهور لا يجيزون  
 حذف همزة الاستفهام في سياق المعادلة إلا بالضرورة وشذ منهم الاخفش فأجاز حذفها اختياراً .  
 ( ■ الإيضاح )

« إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمس . وإن تكن هناك علة له فمثلى <sup>(١)</sup> فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجبية النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، <sup>(٢)</sup> فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجاز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجزاء أن يكون فعله لغير تلك <sup>(٣)</sup> العلة ، إلا أن ذلك <sup>(٤)</sup> مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » . وهذا كلام مستقيم ، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه . وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

(١) فى الأصل « ومثلى » .

(٢) الظاهرة .

(٣) فى الأصل « ذلك » .

(٤) فى الأصل ■ تلك ■

## باب القول في الاعراب والكلام . أيهما أسبق <sup>(١)</sup> .

فإن قال : فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ قيل له : إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق / أو بالطبع ، ١/ب أو على حسب ما يوجه المعقول . فنقول إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب ، لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرب ، ولا يختل معناه . ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم . مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يزول عنه معنى الاسمية . وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يسقط منه معنى الفعلية . وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة ، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح . وفعل الأمر للمواجه إذا كان بغير اللام مبنى على الوقف ، نحو يا زيد اذهب واركب وما أشبه ذلك . وحروف المعاني مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية ( ولا <sup>(٢)</sup> ) معانيها عما وضعت له ، فعلنا بذلك أن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه ، والكلام إذاً سابقه في المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال : فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نطقت به في أول تبليل ألسنتها ؟ قيل له : هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق

(١) نقل السيوطي هذا الباب في الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ .

(٢) زيادة للسياق .

به زماناً غيرَ معرب ثم أعربته . فإن قال : فمن أين حكمت على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذى لا تُعقل أكثر المعانى إلّا به ثانياً ، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة ؟ قيل له : قد عرفتُك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فتحكم / لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة .

١٥ / أ

ألا ترى أنا نقول إن السواد عرّض فى الأسود ، والجسم أقدم من العرّض بالطبع والاستحقاق ، وأن العرّض قد يحوز أن يُتوهم (منفصلاً) <sup>(١)</sup> عن الجسم والجسم باقٍ ، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذى هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ، لأن المراتب إنما هى الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة . ولم نرد بالأسود ها هنا جسماً سوّود بحضرتنا ، بل ماشوهد كذلك من الأجسام . وكذلك القول فى الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك <sup>(٢)</sup> .

ومنها أنا نعلم أن الذكر فى المرتبة مقدم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما ثم حدث بعده الآخر إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى فى خلق آدم وحواء عليهما السلام ، وأما فى غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق الإخبار بقدم كل واحد منهما صاحبه ، فكذلك قوله فى الكلام والإعراب ، يقول إن الإعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما فى المعقول ، وإن كانا لم يوجداه مفترقين .

ونظير ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث للأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكل حقه ومرتبته . وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هذه الحجة توضح الفكرة ولكنها لا تجزم بصحتها .

بالكلام غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معرباً فأعربته<sup>(١)</sup>  
فتكلم به<sup>(٢)</sup>.

### باب القول في الإعراب، لم دخل في الكلام<sup>(٣)</sup>

فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله؟

الجواب أن يقال: إن الأسماء لما / كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني،<sup>(٤)</sup> فقالوا ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل مالم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها

(١) هكذا في الأصل ولعل « فأعربته » الثانية زائدة.

(٢) يتجه البحث العلمي اليوم إلى أن الأسماء متقدمة لا استحقاقاً ومرتببة بل زمنياً أيضاً على الأفعال وصياغتها بدليل استعمال الأطفال لما قبل غيرها.

(٣) نقل السيوطي هذا الباب في الأشباه والنظائر ١ : ٧٨.

(٤) من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منوع ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا - نعت من توكيد « الصاحبي : ٤٢ وقال « فأما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أعراض المتكلمين وذلك أن فائلاً لو قال « ما أحسن زيد » غير معرب أو « ضرب عمر زيد » غير معرب. لم يوقف على مراده فإذا قال ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيداً أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني الصاحبي : ١٦١.

ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً<sup>(١)</sup> فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك . ولعل زيدا ، أخوك . وكأن زيداً أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائماً ، وما زيد قائم ، اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله : ما رأيت منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالٌ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحداً إلا زيد ، وما في الدار أحد إلا زيداً . ومثله ؛ أن القول كلهم ذاهبون وأن القوم كلهم ذاهبون ، ومثله ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ قرىء بالوجهين جميعاً<sup>(٣)</sup> . ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيل ولا بخيلاً . ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت / العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ، ليعتدل

١/ ١٦

(١) هو محمد بن المستنير تلميذ سيدي مات سنة ٢٠٦ . ترجمته في طبقات الزبيدي :

١٠٦ وبغية الوعاة ١٠٤ وإنباه الرواه ٣ : ٣١٩ .

(٢) الآية ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ .

آل عمران الآية ١٥٤ .

(٣) قرأ أبو عمرو ويعقوب « كله » بالرفع على الابتداء . والباقون بالنصب على التوكيد

انظر التفصيل في تفسير القرطبي ٤ : ٢٤٢ .



الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوييت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب <sup>(١)</sup> سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فارادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهب قطرب واحتجاجه . وقال المخالفون له ودًا عليه : لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفع آخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام . وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُحَيَّرٌ في ذلك . وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم . واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فمعناها <sup>(٢)</sup> مختلف فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك . وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال ، ولكل شيء مما ذكره علة تمر بك في بابيه إن شاء الله تعالى .

(١) جاء في اللسان « التعاقب والاعتقاب التداول وهما يتعاقبان ويعتقان أى إذا جاء هذا ذهب هذا » .

(٢) في الأصل « فمعناها » .

## باب القول في الاعراب ، أحرّكة هو أم حرف <sup>(١)</sup>

ب/١٦

/ قد قلنا إن الإعراب دالّ على المعاني ، وإنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنيه . فهو عندنا حركة . نحو الضمة في قولك هذا جعفر ، والفتحة من قولك رأيت جعفرًا ، والكسرة من قولك مررت بجعفر . هذا أصله ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب . فلو كان الإعراب حرفًا مداخل على حرف . هذا مذهب البصريين . وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفًا ، فإذا كان حرفًا قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف . ثم قد يكون الإعراب سكونًا وحذفًا ، وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفًا . وهذا مما ذكرت لك أن الشيء قد يكون له أصل لم يسمع . وكل هذا يذكر في موضعه إن شاء الله .

فإن قال قائل : فأيّ يكون الإعراب سكونًا وحذفًا وحرفًا ؟ قيل له : يكون سكونًا في الأفعال المضارعة السالمة اللامات ، نحو لم يضرب ولم يذهب . وحذفًا في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات ، نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ، ولكل شيء من هذا علة تذكر في موضعها <sup>(٢)</sup> إن شاء الله .

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرفًا عند سيبويه وأصحابه في شيء من الكلام ؟ قلنا له : هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب . وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو يطّرد فيه ، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابيه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب كما مثّلنا ذلك فيما تقدم . وذلك

(١) قل السيوطي هذا الباب في الأشباه والنظائر ١ : ٨٠ .

(٢) في الأصل « يذكر في موضعه » .

موجود في سائر العلوم، حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها. وكما يقال من سرق من حرز قطع، وقد نجد القطع ساقطاً عن بعضهم، ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه. ثم إنه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً وذلك في تثنية الأفعال المضارعة، وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل / وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه. علامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون، وحذفها علامة الجزم والنصب<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حرفاً وهو النون؟ قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال: الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة، وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب، وآخر حرف في هذه الأفعال النون. فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع، وفتحها في حال النصب، وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم. ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء، ويسقط علم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يثنى ويجمع الفعل مقدماً، فكان يصير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى، فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم، لأن الجازم يحذف ما يثبت في الرفع، فإن كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم، نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش، فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها. وجعل النصب مضموماً إلى الجزم، فحذفت النون فيه أيضاً فقليل لم يفعلوا ولم يفعلوا ولن يفعلوا، كما ضم النصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الخفض، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

فإن قال قائل : فإن النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون . وزعمت أن الجازم إذا دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذفت النون وهى متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟

فالجواب في ذلك أن يقال له : إن النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف / إعراب ، فلما سكنت وقبلها ساكن تحركت لالتقاء الساكنين . وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن ، فلذلك حذفها الجازم .

١٧/ب

فإن قال قائل : فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون في الأفعال حروف الإعراب ؟

فالجواب في ذلك أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون ، والياء في تفعلين ، ليست من بناء الفعل ولا تمامه ، إنما هى ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك ، فلم يحز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك <sup>(١)</sup> .

(١) قال سيبويه « وأعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء فتضم إليه يفعلا آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ، ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين .

فلما كان حال يفعل في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلة ففعلوا إعرابه في الرفع ثبتت النون لتكون له في التثنية علامة الرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب . وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم . ولم يكونوا يحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيث ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد .

ووافق نصب الجزم في الحذف كما وافق نصب الجر في الأسماء . لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب وذلك قولك هما يفعلان ولم يفعلوا ولن يفعلا .

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقها زائدتان إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لثلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلة في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية لأنها =

فإن قال قائل : فلم جاز أن يحىء إعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك  
الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ فقد <sup>(١)</sup> جاءت علامة رفع  
الفعل بعد الفاعل وهي <sup>(٢)</sup> ثبات النون ، وكذلك النصب والجرم ، لأنهما بحذف  
النون وهي <sup>(٣)</sup> بعد الفاعل ، أفيجوز <sup>(٤)</sup> أن يكون إعراب شيء موجودا في غيره  
وكون ذلك الشيء معربا ؟ قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى  
عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمر صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمة واحدة .  
فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الكلمة كلمة واحدة .  
والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك : فعلت ، اسكنت اللام لثلاث تتوالى  
في كلمة واحدة أربع متحركات ، ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله تعالى .

= وقتنا في الثانية والجمع ههنا كما أنها في الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا  
ولن يفعلوا .

وكذلك إذ ألحقت التأنيث في المحاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة  
التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب وذلك قولك أنت  
تفعلن ولم تفعلين ولن تفعلين « الكتاب ١ : ٥ .

وانظر ذلك أيضاً في أسرار العربية : ١٢٧ و ١٢٨ .

(١) في الأصل « قيل جاءت . . . » .

(٢) في الأصل « وهو » .

(٣) في الأصل « وهو » .

(٤) في الأصل « يجوز » .

باب القول في الاعراب ، لم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه<sup>(١)</sup>

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به ثم يؤتى بالاعراب في آخره .

وقال أبو بكر بن الحياط<sup>(٢)</sup> : ليس هذا القول بمريض ، لأننا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً ، فداخلها أولاً قولك : الرجل والغلام ، ومداخلها وسطاً ياء التصغير في قولك : فُرَيْخٌ وفُلَيْسٌ . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه . قال : والقول عندي / هو الذى عليه جملة النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة ، منها فَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَلَ وفعل وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جعل الاعراب وسطاً ، لم يدر السامع أحركة إعراب هى أم حركة بناء ، فجعل الاعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحق الزجاج<sup>(٣)</sup> : كان أبو العباس المبرد<sup>(٤)</sup> يقول : لم يجعل الاعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء . لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب — لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخرأ بعد كمال الاسم بينائه وحركاته . وقال آخرون : الاعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعا للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها . وهذا القول قريب من الأول . وكل هذه الأقوال يقنع في معناه .

(١) نقل السيوطي هذا الباب في الأشياء والنظائر ١ : ٨٣ .

(٢) ترجمناه في ص ٦٣ . (٣) ترجمناه في ص ٤٠ . (٤) ترجمناه في ص ٤٠ .

## باب القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة

التي هي الأسماء والأفعال والحروف

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء . وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها . فكل اسم رأيتُه مُعرَّباً فهو / على أصله ، وكل اسم رأيتُه غير مُعرَّب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيتُه مبنياً فهو على أصله . وكل فعل رأيتُه مُعرَّباً فقد خرج عن أصله ، والحروف كلها مبنية على أصولها<sup>(١)</sup> .

ب/١٨

احتجاج البصريين لذلك : قالوا الدليل على صحة ما قلنا إجماع الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشككة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، غير قطرب<sup>(٢)</sup> وقد ذكرنا مذهبه فيما تقدم وبيننا فساده وما يلزمه فيه . قالوا وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف .

دليل آخر للبصريين : قالوا من الدليل أيضاً على أن الأفعال غير مستحقة

---

(١) قال الزجاجي « وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف ، لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول والمالك والملوك والمضاف والمضاف إليه . وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف » . الجمل : ٢٦٠ .

(٢) ترجعنا له في ص ٧٠ حيث ذكر مذهبه المشار إليه .

الإعراب أنها عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا ، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها ، لأنه لا بد للمعرب من معرب ، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها ، فكان يجب من ذلك أن تُعرب عواملها ثم يجب ذلك<sup>(١)</sup> في عوامل عواملها إلى ما لا نهاية له ، وهذا بين فساد فلما بين فساد هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل .

وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل ، فحروف المعاني من الإعراب أبعد ، والقول فيها أبين وأظهر .

وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعله أزالته عن أصله .

احتجاج الكوفيين لذلك : اعلم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب ؛ منها ما كان مسطرا في كتب البصريين والكوفيين بالفاظ/ مستغلة صعبة ، فعبرت عنها بالفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهديتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها . وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم ، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه . وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاهها ، مما لم يسطر في كتاب ولا يكاد يوجد .

فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم ، شيخنا أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج<sup>(٢)</sup> ، رحمه الله . وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري<sup>(٣)</sup> ، غلام أبي عثمان

(١) في الأصل « من ذلك » ولعل الأصح « مثل ذلك » .

(٢) ترجمنا له في ص ٤٠ .

(٣) وقيل هو أحمد بن محمد بن رستم الطبري كان بصيراً بالعربية حاذفا بالنحو ومن القراء ترجمته في إنباء الرواة ١ : ١٢٨ ونزهة الألبا : ٣٠٥ وبقية الوعاة : ١٦٩ ومعجم الأدباء ٢ : ٦٠ وفي طبقات القراء لابن الجزري ١ : ١١٤ .



المازني<sup>(١)</sup> . وأبو الحسن بن كيَّسان<sup>(٢)</sup> . وأبو بكر أحمد بن الحسين بن العباس المعروف بابن شقير<sup>(٣)</sup> . وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط<sup>(٤)</sup> وأبو بكر بن السراج<sup>(٥)</sup> . وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش<sup>(٦)</sup> . ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيَّسان . وأبو بكر بن شقير . وأبو بكر ابن الخياط . لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين . وأبو بكر بن الأنباري<sup>(٧)</sup> ، وأبو موسى المعروف بالحامض<sup>(٨)</sup> ، وكان الأغلب عليه علم اللغة ، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة . وأبو الفضل الملقَّب بزبيل<sup>(٩)</sup> . وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير<sup>(١٠)</sup> . وغير هؤلاء ممن لم يشهر من الكوفيين . وإنما ذكرت لك أسماء من أخذت عنه وقرأت عليه ، لتكون على ثقة مما أنقله إليك وأسنده إلى كل فريق

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد . مات سنة ٢٤٩ وقيل سنة ٢٣٦ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٤٣ ومعجم الأدباء ٧ : ١٠٧ وإنباه الرواه ١ : ٢٤٦ . (٢) ترجمناه في ص ٥٠ .

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير من علماء النحو الذين قالوا بالمذهبيين البصري والكوفي مات سنة ٣١٥ هـ ترجمته في الإنباه ١ : ٣٤ ونزهة الألبا : ٣١٥ وأخبار النحويين البصريين : ١٠٩ وهو مذكور في البقية : ١٣٠ ومعجم الأدباء ١ : ٤١١ وفهرست ابن النديم : ١٢٣ .

(٤) ترجمناه في ص ٦٣ .

(٥) ترجمناه في ص ٥٠ .

(٦) أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير . قرأ على ثعلب والمبرد ومات سنة ٣١٥ ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٥ وفي معجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ .

(٧) ترجمناه في ص ٦٠ .

(٨) أبو موسى سليمان بن أحمد برع في النحو واللغة . أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٠٥ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧٠ ونزهة الألبا : ٣٠٦ وبغية الوعاة : ٢٦٢ وذكر في فهرست ابن النديم : ١١٧ .

(٩) لم أعثر على ترجمة له .

(١٠) لم أعثر على ترجمة له .

منهم . وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين .

ونرجع إلى احتجاج الفراء<sup>(١)</sup> والكوفيين . قال الفراء ومن تابعه وانتحل مذهبهم وناضل عنهم : أمما / احتججتم به الأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول ، وبمثله ندلكم على أن الأفعال أيضاً في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء ، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة ، ولوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة<sup>(٢)</sup> فكان قولنا ( يقوم زيد ) يحتمل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال ، فأشبهت الأفعال المستقبلية الأسماء لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها ، كما قالوا : فلان يطيع الله ، فأمكن أن تقع ( يطيع ) على زمان متصل ، ويطول إلى انقضاء الفاعل . وقالوا : هو يحرص على ما نفعه . فيقرن بوقتٍ يجوز ألا ينقضي إلا بانقضاء الفاعل . فهو من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المسمى ولا يزايله ، فكان مستحقاً للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء .

قال أبو بكر بن الأنباري<sup>(٣)</sup> : « ترجم لي بعض شيوخنا هذا المعنى بلفظ يشاكل ما وصفنا ويقاربه » هذا الفصل حكاية ابن الأنباري بعينها .

الرد على من احتج بهذا الفصل ، يقال له : إنما أنكرنا عليك قولك إن الأفعال مستحقة للإعراب في الأصل كما استحققت الأسماء . وإنما جعلت أنت معتمدك على أن الأفعال إنما أعربت لأنها ضارعت الأسماء . وهذا بعينه قولنا إن الأفعال المستقبلية ضارعت الأسماء فاستحققت الإعراب لذلك ، لا لأنها<sup>(٤)</sup> في الأصل

(١) ترجمنا له في ص ٥٦

(٢) فصل السرافى حجة الكوفيين هذه في شرح الكتاب ٣ : ١٨٧

(٣) ترجمنا له في ص ٦٠ .

(٤) في الأصل « ولأنها » .

مستحقة الإعراب قبل المضارعة ، ألا ترى أن قولك لما كان يقوم ، يحتمل معنى قائم ، ومعنى سوف يقوم على الاستقبال . أشبهت الأسماء هو قول سيوييه بعينه « إن يفعل إنما أعرب لمضارعه لفاعل » كذلك قولنا في يحرس ويطيع <sup>(١)</sup> .

احتجاج للكوفيين آخر . قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء / فتكون ماضية ، ومستقبلية ، وموجبة ، ومنفية ، ومجازية ، ومأمورا بها ، ومنهيا عنها ، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب . والذكر والأنثى . فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها ، لأنها مثل ذلك أو أكثر . وإلا فما الفرق ؟

وكان ابن شقير يعتلّ بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيراً . وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين ، مع اعتقاده مذهب البصريين .

الجواب عن هذا الاحتجاج . يقال للمحتج به : إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها ، لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها . فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتبرة للأسماء ، ألا ترى أننا نقل إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ولا يتغير المسمى به ، وإنما اختلاف المعاني الداخلة عليها هو أن تكون فاعلة مرة ومفعولة أخرى . وتكون مأمورة مرة ومنهية أخرى ، وتكون مخبرة مرة ومخبرة <sup>(٢)</sup> عنها ، وموجبا لها الفعل ومنهيا عنها فهذا بعينه هو الذي من أجله وجب للأسماء الإعراب .

(١) رد الزجاجي على الفراء وإرجاعه قوله إلى قول سيوييه غير وارد . لأن الفراء جعل إعراب الفعل باختلاف معانيه أصلاً كإعراب الاسم . وأما سيوييه فشبّه المضارع باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون وهذا يقتضي إلحاق المضارع بالاسم في الإعراب لا كون الإعراب أصلاً في المضارع كما هو رأى الفراء .

(٢) في الأصل ■ مخبرة ■ .

احتجاج آخر للكوفيين . قال بعضهم : وقع الفعل بين الأداة والاسم ، يعنى بالأداة حروف المعاني ، قال فأشبه الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه . فصارح « ليت » التي تقع للتمني ، فإذا زال التمني زالت ، وكذلك ما أشبه « ليت » من الأدوات . وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل ، وهو الذي قدمنا ذكره . فأعطى بحصة<sup>(١)</sup> شبه الاسم ، الرفع والنصب . ومنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء . وخص بالجزم وترك التنوين في كل حال ، لحصة شبهه الأداة لأن الأداة / حقها السكون و (أ) لا تعرب و (لا) تنون لعدمها تمكن الأسماء<sup>(٢)</sup> .

ب/٢٠

هذا الفصل صحيح ، وهو مذهب البصريين بعينه ، وإن كان بغير ألفاظهم لأن صاحبه جعل المعرب من الأفعال مضارعا للأسماء ، والمبني منها<sup>(٣)</sup> مضارعا لحروف المعاني . هذا قول سيبويه وجميع البصريين .

- 
- (١) يريد أن مقدار شبهه بالاسم أكسبه الرفع والنصب . ومنع الجر لأن الشبه ليس كاملا . وأن مقدار شبهه بالأداة أكسبه الجزم وعدم التنوين .  
 (٢) جملة مضطربة في الأصل وقد زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى وقد ذكر السيرافي هذا المعنى في شرح الكتاب ورد عليه ٣ : ١٨٧ .  
 ويعنى أن الأداة لم تعرب ولم تنون لحرمانها من تمكن الأسماء .  
 (٣) في الأصل « منه » .

## باب القول في الاسم والفعل والحرف

أيها أسبق في المرتبة والتقدم

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء . يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، وقد مضى القول في اصطلاحهم على هذا . والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه ، ( و ) الفاعل سابق لفعله . وأما الحروف فإنما تدخل <sup>(١)</sup> على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره ، وقد دللنا على أن الأسماء سابقة للإعراب . والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب . فقد وجب أن تكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة . يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه ، كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لحدثه . وأتم جميعاً مقرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال ، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها . وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم <sup>(٢)</sup> .

الجواب أن يقال : هذه مغالطة . ليس يشبه هذا الحدث والحدث ، ولا العلة والمعلول ، وذلك أنا نقول إن الفاعل في جسمٍ فعلاً ما ، من حركةٍ وغيرها ، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم . فنقول إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب . لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله . بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الضارب .

(١) في الأصل : « تدل » .

(٢) قال السيرافي « وهذا محال فاسد لأن الحروف جاءت لمعان في الأسماء والأفعال ولا يقمن بأنفسهن » شرح الكتاب ١ : ١٠ .

ونقول أيضاً : إن النجار / سابق للباب الذى نجره . ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذى منه نجر الباب . ومثل هذا واضح بين . فكذلك مثال هذه الحروف العوامل فى الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول الحروف سابقة لعملها فى هذه الأسماء والأفعال الذى هو الرفع والنصب والخفض والحزم ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها . وهذا بين واضح (١) .

---

(١) قال ابن الأنبارى « فإن قيل فلم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف ؟ قيل لما قدم الاسم على الفعل لأنه الأصل ويستغنى بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم . وآخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا يستغنى عنه . فلما كان الاسم هو الأصل ويستغنى عن الفعل ، والفعل فرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدماً عليه . ولما قدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد . وآخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد لأنك لو قلت زيد أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيداً . فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدماً عليه » أسرار العربية : ٩

## باب القول في الأفعال أيها<sup>(١)</sup> أسبق في التقدم

اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل . لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعَدَم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم بصير في الحال ( ثم )<sup>(٢)</sup> ماضياً فيخبر عنه بالماضي . فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في الأصل « أيها » .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال السرافي « إن في ذلك قولين : أحدهما أن المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الماضي . وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج وغيره . والحجة فيه أن الأفعال المستقبلية تقع بها العادات ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعد فيكون حالاً ثم يأتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضياً .

والقول الثاني أن الحال هو أول الأفعال ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي . . . . . ثم يورد الحجة في ذلك . . . شرح الكتاب ١ : و ٢ .

## باب عن فعل الحال وحقيقته

إن قال قائل : قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيرون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها إن الحركة لا تبقى زمانين ، وأنه محال قول من قال فعل دائم<sup>(١)</sup> وقد جعلتم أتم أيضاً الأفعال ثلاثة أقسام فقلت فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال . فأما الماضي والمستقبل فمفعولان . ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال ، وإلا رجعت إلى ما أنكرتوه .

قيل له : الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ، ماض ومستقبل ؛ فالمستقبل مالم

---

(١) قال السيرافي « وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل ، وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم وتقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ، وهو الحال . وكان فيما سموه من ذلك فعلا دائما غلط من وجوه : منها أن قائم وضارب ونحوها أسماء بدخول عوامل الأسماء عليها . ومنها أن إعرابها كإعراب الأسماء في الرفع والنصب والحذف . ومنها أنها يدخل عليها التنوين والألف واللام والإضافة فكيف يجوز أن يسموا قائما أو ضاربا فعلا وفيها علامات الأسماء كلها ؟ ومنها أنهم سموه دائما وهذه التسمية يطل معناها لأن الذي سموه دائما ليس بفعل ماض ولا مستقبل فهو فعل في الوقت الحاضر لا يبقى لأنه بمعنى الآت وهو حد قياس الماضي والمستقبل ومعنى الدائم أنه يدوم ويبقى .

وإن قال قائل ضارب تعمل عمل يضرب فسميناه بالفعل لأنه يعمل عمله قيل له لو كان الشيء إذا عمل عمل شيء سميناه باسمه لوجب أن نسمى إن وأخواتها أفعالا لأنها تنصب كما تنصب الأفعال وكذلك تسمى عشرين وما جرى مجراها أفعالا لأنها تنصب كما تنصب الأفعال وتسمى المصدر فعلا لأنه ينصب كما ينصب الفعل ونسمى الأسماء التي تخفض ما بعدها خروفا لأن أصل الحذف لحروف الحذف والأسماء التي تخفض بتأويل الحروف . . . ولولا الإطالة لذكرت أكثر من هذا . فإن قال قائل سميناه ضاربا فعلا لأنه لا فرق بين قولنا زيد ضارب عمرا وقولنا زيد يضرب عمرا قيل له : لو جاز أن نحمل ضاربا على يضرب ففسويه فعلا لاستوائهما في المعنى جاز أن نحمل يضرب على ضارب فتسمى يضرب اسما لاستوائهما في المعنى . وهذا قلب الأسماء عن حقائقها ■ .



يقع بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العدم إلى الوجود . والفعل الماضي ماتقضى ، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك ؛ زمان وجد فيه ، وزمان خبر فيه عنه فأما فعل الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيّز الماضي والانتقطاع ، ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل / ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لأنه يكون أولاً أولاً ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيّز الماضي . فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً ، وعبد الله يركب الآن ، ويركب غداً . فإن أردت أن تلخصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيقوم زيد ، وسوف يركب عبد الله ، فيصير مستقبلاً لا غير<sup>(١)</sup> .

سؤال على البصريين في فعل الحال . يقال لهم : هلاً كان للفعل الحال لفظ ينفرد به من المستقبل ، لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال ، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض ؟

الجواب . قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها ، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم ، قوى فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعانٍ كثيرة ، من ذلك العين التي يبصر بها ، وعين الماء ، وعين الركية<sup>(٢)</sup>

(١) فصل السرافى القول في ذلك ثم قال « فكل فعل صح الاخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض . والفعل المستقبل هو الذى يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا كان قبله . فقد تحصل الماعى والمستقبل وبقي قسم ثالث وهو الفعل الذى يكون زمان الاخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذى قال سيوبه وما هو كائن لم ينقطع » . شرح الكتاب ١ : ١٢ .

وقد بين ابن يعيش لطف زمان الحال ورد على من أنكره من المتكلمين في شرح المفصل ٧ : ٤ .

(٢) جاء في مادة « عين » في اللسان « عين الركية مفجر مائها ومنبعها » .

وعين الميزان ، وعين القوم وهو الريثة<sup>(١)</sup> ، والعين الحاضر من المال « والعين سحابة  
تنشأ من قبل القبلة ، والعين نفس الشيء ، والعين مصدر عنت الرجل عيناً إذا  
أصبته بعين<sup>(٢)</sup> » في أشباه لهذا كثيرة جداً معروفة في اللغة . كذلك جعل الفعل  
المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها . والماضي لم  
يضارع الأسماء فتكون له قوتها ، فيبقى على حاله .

---

(١) في مادة « ربأ » من اللسان جاء قوله « الريثة الطليعة وإنما أثوره لأن الطليعة  
يقال له العين والعين مؤنثة . والجمع الربايا » وفي مادة « عين » جاء « اعتان فلان لنا أى صار  
عيناً أى ريثة » .  
(٢) تجد هذه الأمثلة مع شيء يسير من التغيير في اللفظ في شرح كتاب سيبويه  
للسيرافي ١ : ١٨٧ .

## باب ذكر العلة في تسمية هذا النوع من العلم نحوا

٢٢ / ١ إن سأل سائل فقال : ما السبب في تسمية هذا النوع من العلم نحوا ولم حكم به ؟ قيل له : السبب في ذلك ما حكى عن أبي الأسود الدؤلي<sup>(١)</sup> أنه لما سمع كلام المولدين / بالبصرة من أبناء العرب ، أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم . وأن ابنة له قالت له ذات يوم : يابه<sup>(٢)</sup> ما أشد الحر ، فقال لها : الرمضاء في الهاجرة يا بنية . أو كلاماً نحو هذا ، لأن في الرواية اختلافاً فقالت له : لم أسألك عن هذا ، إنما تعجبت من شدة الحر . فقال لها : فقولي إذا ما أشد الحر . ثم قال : إنا لله ، فسدت السنة أولادنا . وهم أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية ، فمنعه من ذلك زياد<sup>(٣)</sup> . وقال : لا تؤمن أن يتشكل الناس عليه ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب ، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح . فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه ، فوضع كتاباً فيه جل العربية ثم قال لهم : انحوا هذا النحو ، أي اقصدوه . والنحو القصد ، فسمى لذلك نحوا<sup>(٤)</sup> .

ويقال إنه أول من سطر في كتاب الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . فسئل عن ذلك فقال : أخذته من أمير المؤمنين على بن أبي طالب صلى الله عليه وسلم .

وقد يغلب الاسم أو الصفة أو اللقب على شيء فيعرف به خاصة دون غيره ممن هو في معناه . ألا ترى أن الفقه الفهم ، يقال فقهت الحديث مثل فهمت ،

---

(١) هو ظالم بن عمرو . قيل إنه أول من كتب في النحو . مات سنة ٦٩ هـ وقد ذكر السيرافي نسبه بالتفصيل . شرح الكتاب ١ : ٣٠٨

(٢) أصلها « يا أبة » بناءً تغلب عند الوقف هاء .

(٣) زياد بن أبيه وكان إلى العراق وقصته مع أبي الأسود مروية على غير هذا الوجه في وفيات الأعيان في ترجمة أبي الأسود .

(٤) في الحدود التحوية للفاكهي « النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلام إعراباً وبناءً » .

ورجل فقيه وفقه أى فهم . ثم صار الفقه علم الدين خاصة ، فإذا قيل رجل فقيه  
فإنما يراد به العالم بأمر الشريعة ، وإن كان كل من فهم علماً وحذقه فهو فقيه به .  
وكذلك الطب هو الحذق . يقال منه رجل طب وطبيب ، إذا كان حاذقاً ، ثم لزم  
الطبيب من عنى بعلم الفلاسفة المؤدى إلى حفظ الصحة ، والكاسب للصحة خاصة .  
ومثل هذا كثير .

## باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب

النحو اسم لهذا الجنس من العلم . وقد بينا اشتقاقه ، وذكرنا السبب في تسميته بذلك . والإعراب أصله البيان . يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان /  
عنها ، ورجل مُعَرَّبٌ أى مبين عن نفسه ، ومنه الحديث « الثيبُ تُعَرَّبُ عن نفسها<sup>(١)</sup> . . » هذا أصله . ثم إن النحويين لما رأوا فى أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعانى ، وتبين عنها ، سموها إعراباً<sup>(٢)</sup> أى بيانا . وكأن البيان بها يكون . كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له . ويسمى النحو إعراباً ، والإعراب نحواً سماعاً ، لأن الغرض طلب علم واحد<sup>(٣)</sup> . وأما اللغة ، وهى العربية التى فضل الله عز وجل بها العرب وأنطقهم بها ، فهى لغتهم . كما أن لكل قوم لغة يتكلمون بها<sup>(٤)</sup> .

واللسن — بكسر اللام — اللغة أيضاً . حكى أبو عمرو لكل قوم لِسَنٌ أى لغة يتكلمون بها .

والإعراب الحركات المبينة عن معانى اللغة . وليس كل حركة إعراباً ، كما أنه ليس كل الكلام مُعَرَّباً<sup>(٥)</sup> .

(١) ■ الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها « رواه أحمد فى مسنده ٤ : ١٩٢ وابن ماجه فى سننه ١ : ٦٠٢ .

(٢) ذكر ابن الأنبارى ثلاثة أوجه تبين التسمية بالإعراب فى أسرار العربية : ٩ .

(٣) جاء فى الحدود النحوية للأبدي « حد الإعراب لفظاً ما جرى به لسان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف .

وحده معنى تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ■ الورقة : ٢ .

(٤) قال ابن جنى : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . الخصائص ١ : ٣٣ .

(٥) قال ابن جنى : الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ . الخصائص ١ : ٣٥ .

والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب ، والفرق بينهما ، أنه ليس كل من عرف الإعراب (و) <sup>(١)</sup> فهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم ، أحاط علما باللغة كلها ولا فهمها . ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يَرْضِ نفسه في تعلّم الإعراب ، عرف الإعراب ، ولا درى كيف مجاريه . وهذا بين واضح . وأما الغريب فهو ما قلّ استماعه من اللغة . ولم يدُرْ في أفواه العامة ، كما دار في أفواه الخاصة كقولهم : صكت <sup>(٢)</sup> الرجل أى لكته . وكقولهم للشمس يوح <sup>(٣)</sup> ، وقولهم رجل ضرورى <sup>(٤)</sup> للكيس . وقولهم للقصير الغليظ طُرْب <sup>(٥)</sup> . وقولهم فلان مخربق لينباع <sup>(٦)</sup> أى مطرق ليثب ، وقيل ساكت ، وقيل منتظر فرصة .

وهذا كثير جداً . وهذا وما أشبهه ، وإن كان عربياً عند قوم ، فهو معروف عند العلماء ، وليس كل العرب يعرفون اللغة كلها ، غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها ، بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها . كما أنه ليس كلهم يقول الشعر ويعرف الأنساب كلها ، وإنما هو في بعض دون بعض . وأما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ والنوادر ، فهم فيها شرع واحد .

(١) زيادة يقتضيه المعنى .

(٢) جاء في اللسان : صكه صكما ، ضربه ودفعه . وعن الأصمعي صكته واسكته . . . كله إذا دفعته .

(٣) يوح من أسماء الشمس كما في اللسان .

(٤) جاء في مادة طرا من اللسان . الضرورى : الكيس ظرى يظرى إذا كاس .

(٥) في الأصل ( ظروب ) والصواب ما ذكرت . جاء في اللسان : الغلب على مثال

هتل ، القصير الغليظ .

(٦) جاء في مادة خرنق : المخربق المطرق الساكت الكاف . وفي النثر مخربق لينباع

أى ليثب أو ليطلو إذا أصاب فرصة فغناه أنه سكت لدهاية يريد بها .

## باب القول في معنى الرفع والنصب والجر / من طريق اللغة

قد قلنا إن الإعراب حركة ودللتنا على معناه . والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف ، فلما كان الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام لأشياء بسوى<sup>(١)</sup> الحركة كما بينا ذلك فيما تقدم ، وكان الأصل الحركة ، وهو الأعم الأكثر ، نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه وجعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمه الحركة لأنها هي الأصل . والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناس إلى كونه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه . وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة ؛ وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد . وكذلك المال لعبد الله . وهذا غلام زيد .

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم . ومن سماه منهم (و<sup>(٢)</sup>) من الكوفيين خفضاً ، فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى<sup>(٣)</sup> الجهتين .

وأما الجزم فأصله القطع<sup>(٤)</sup> . يقال جزمتم الشيء وجزمته<sup>(٥)</sup> وبقرته

(١) في الأصل (لأشياء لسوى الحركة) والصواب ما ذكرت وهو يريد ما سبق أن ذكره من الإعراب بالآلف والواو والياء .

(٢) زيادة للسباق .

(٣) في الأصل « أحد » .

(٤) جاء في اللسان : الجزم القطع . . . ومنه جزم الحرف « وهو في الإعراب كالسكون في البناء . . . المراد : إنما سمي الجزم في النحو جرماً لأن الجزم في كلام العرب القطع يقال أفعل ذلك جرماً فكأنه قطع الإعراب عن الحرف .

(٥) الجزم والحزم والحزم كلها بمعنى القطع .

وجذذته<sup>(١)</sup> وصلته<sup>(٢)</sup> وفصلته وقطعت بمعنى واحد . فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة ، هذا أصله ، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ، لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف . وكان المازنى<sup>(٣)</sup> يقول : الجزم قطع الإعراب . فعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه ، وذلك أن الفعل المستقبل ، عنده وعند جميع البصريين ، إنما يعرب إذا وقع موقع اسم . فقولك مررت برجل يقوم ، تقديره مررت برجل قائم ، وكذلك محمد ينطلق ، تقديره محمد منطلق . قال المازنى : فإذا قلت زيد لم يقيم ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم ، فرجع إلى أصله وهو البناء .

وأقول إن هذا القول غير صحيح . وما أراه بيناً عنه . وذلك / أنه يجب من هذا أن تكون الأفعال أيضاً في حال النصب غير معربة في قولك : إذا أكرمك ولن يقوم زيد وما أشبه ذلك ، لأنها قد وقعت موقعاً لا تقع الأسماء . والمازنى يقول هي معربة ، ومع ذلك فإن المبنى لا يتغير عن حاله ، وهذه الأفعال تغيّرُها العوامل .

٢٣/ب

(١) جذذت الشيء : قطعته وكسرتة ، والجذ والخذ بمعنى القطع المستأصل .

(٢) صل الشيء صلماً قطعه من أصله .

(٣) ترجمناه في ص ٧٩



## باب ذكر الفائدة في تعلم النحو

فإن قال قائل : فما الفائدة في تعلم النحو ، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب ، ولا معرفة منهم به ، فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك ؟ فالجواب في ذلك أن يقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبذل ولا مغير ، وتقويم كتاب الله عز وجل ، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد ، ومعرفة أخبار<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم ، وإقامة معانيها على الحقيقة ، لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب . وهذا ما لا يدفعه أحد من نظار في أحاديثه صلى الله عليه وسلم وكلامه . وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٢)</sup> . وقال ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال « قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾<sup>(٤)</sup> فوصفه بالاستقامة كما وصفه بالبيان في قوله ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ وكما وصفه بالعدل في قوله ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأخبرنا أبو إسحق الزجاج<sup>(٦)</sup> قال : سمعت أبا العباس المبرّد<sup>(٧)</sup> يقول : كان بعض السلف يقول عليكم بالعربية ، فإنها المروءة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته .

(١) يعني أحاديثه .

(٢) تنمة الآية « لعلكم تعقلون » سورة يوسف الآية : ٢ .

(٣) وقبلها ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ

لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ سورة الشعراء الآيات ١٩٢ — ١٩٥ .

(٤) تنمتها « لعلهم يتقون » الزمر . الآية ٢٨ .

(٥) تنمتها « ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا واق »

سورة الرعد . الآية ٣٧ .

(٦ ، ٧) ترجمناه في ص ٤٠

وقال ابن عباس : ما أنزل الله تعالى كتاباً إلا بالعربية ، ثم ترجم لكل نبي على لسان أمته . وقال عمر بن الخطاب : عليكم بالعربية ، فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة .

وقال عمر أيضاً : لَأَنْ أَقْرَأ فَأُخْطِئَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْرَأ فَأَلْحَنَ . لأنني إذا أخطأت رجعت ، وإذا لحنت افترت .

وقال أبو بكر وعمر : تعلّم إعراب القرآن أَحَبُّ إِلَيْنَا / من تعلّم حروفه . وقال عمر لقوم رموا فأسأؤوا الرمي فقال : بئس مارميتم . فقالوا : إنا قوم متعلمين فقال : والله لَخَطُوكُمْ في كلامكم أشد من خطئكم في رميكم . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « رحم الله امرأً أصلح من لسانه » وقال بعض السلف : ربما دعوت فلحنت ، فأخاف ألاّ يستجاب لي . وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام « قيمة كل امرئ ما يحسن » وهذا قول جامع في فنون العلم .

وبعد فأدب العرب وديوانها هو الشعر ، ولن يمكن أحداً<sup>(١)</sup> من المولدين إقامته إلا بعرفة النحو . ولا يطيق أحد من المتكلمين قول الشعر أن يتعاطى قوله إلا بعد إتقانه وجوه العربية ، فإن تكلفه منهم متكلف ، غير عارف بالعربية ، خبط في عشواء ، وبان عواره للخاصة في أقرب مدة .

وهذا باب يطول جداً ، أغنى مدح العربية والنحو ، وفيما ذكرت منه مقنع في هذا الموضع . فأما من تسكّم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه ، فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية . ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره ، من غير فهمه بالإعراب ، لم يمكنه ذلك . وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه .

(١) في الأصل « أحد » .

## باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه

اعلم أن التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معان .

أحدها الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء ، وبين الثقيل الذي ليس بتمكن ، كذلك قال سيبويه <sup>(١)</sup> : والتنوين علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون <sup>(٢)</sup> فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرف من الأسماء وغير المتصرف وجعله لازماً للمتصرف لخصته .

وقال الفراء <sup>(٣)</sup> التنوين فارق بين الأسماء والأفعال . فقليل له : فهلاً جُعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازماً للأخف . وهذا القول مأخوذ من الأول . / لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد .

وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف . وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين .

والمعنى الثاني أن يكون عوضاً من محذوف من الكلمة . وذلك قولك هؤلاء جوارٍ وسوارٍ وغواشٍ وقواشٍ . وذلك أن التنوين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء ، ولذلك صار لازماً . وأصله جوارى وسوارى ، فاستثقلت الضمة في الياء المكسورة قبلها . وكذلك كان في حال الجر ، مرت بجوارى وسوارى مثلاً . فاستثقلت الكسرة قبلها أيضاً فأسكنت ، فلما سكنت نقص البناء ،

(١) قال سيبويه « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض . فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم ياحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » الكتاب ١ : ٦ .

(٢) الكتاب ١ : ٧ .

(٣) ترجمناه في ص ٥٦ .

فأدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء ، فسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فقليل جوارٍ يا هذا . فهذا في حال الرفع والجزمون كما ترى تقول هؤلاء جوارٍ وسوارٍ ، ومررت بجوارٍ وسوارٍ وغواشٍ . ولولا أن التنوين عوض من نقصان البناء ، لما دخله التنوين ، لأن هذا المثال لا ينصرف على حال في معرفة ولا نكرة إذا لم يكن معتلاً اللام ، نحو مساجد ومضارب ، فإذا صرت إلى حال النصب وفيتته حظاً من الإعراب ، خلفه الفتحة فمنعته الصرف ، فقلت : رأيت جوارى وغواشى وسوارى . لأنه حين تم بناؤه رجع إلى أصله فلم ينصرف لذلك فالتنوين في هذا الجنس من الأسماء عوض من نقصان البناء كما ترى . فإن كان من هذا الجنس المعتل اللام ما ينصرف نظيره ، جعلته مصروفاً في النصب فقلت هذا قاضٍ وغازٍ ورامٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ ورامٍ ، ورأيت قاضياً وغازياً ورامياً ، فصرفته . فإن سميت امرأة باسم من هذه الأسماء ، كان في حال الرفع والخفض منوناً في المعرفة ، وفي حال النصب غير منون ، فقلت في امرأة اسمها قاضى : هذه قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضى فاعلم فلم تصرفها في حال النصب ، لأن المذكر إذا سمي به مؤنث لم يصرف في المعرفة ، قلت حروفه أو كثرت / وإنما نوتته في حال الرفع والخفض ، كما نونت جوارى وغواشى ، لأن التنوين فيه عوض من نقصان البناء . والفرق بين قاض وغاز وبابه ، وبين جوار وغواش وبابه ، أن قاضياً وما أشبهه مستحق للتنوين منصرف . فلما لحقه النقصان في حال الرفع والخفض ، صار فيه عوضاً من نقصان البناء فلزمه ، وباب جوار وغواش غير مستحق للتنوين ، لأنه من باب مساجد وضوارب ، فلما لحقه النقصان أدخل عليه التنوين عوضاً من نقصان البناء .

١ / ٢٥

والمعنى الثالث الذى يدخل التنوين من أجله ، هو أن يكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصة . وهى الأسماء التى فى أواخرها زوائد من الألفاظ الأجممية نحو عمرويه وبكرويه وسيبويه وما أشبه ذلك ، لأن هذه الأسماء

لما جاءت في أواخرها ألفاظ ليست في كلام العرب استنقلوها ، فأجروها مجرى الأصوات ، ومنعوها الإعراب ، وبنوها على الكسر لسكون ما قبل أواخرها فيقولون هذا عمرويه وبكرويه ، ورأيت عمرويه وبكرويه ، ومررت بعمرويه وبكرويه ، بالكسر في كل حال . فإذا أرادوا تنكيرها نونوها ، فقالوا هذا عمرويه ومررت بعمرويه آخر ، ففعلوا التنوين دليلا على المنكور منها ، وكذلك الأصوات وحكاياتها ، يقال : قال الغراب غاق ، إذا أرادوا التعريف كأنهم قالوا قال الصوت الذي تعرفه وسمعت به ، فلم يبنونه . وإذا أرادوا التنكير نونوا ، فقالوا : قال الغراب غاق يا هذا ، كأنهم قالوا : قال صوتا من الأصوات . وكذلك جميع الأصوات والحكايات والزجر ، يفرق بين معرفتها ونكرتها بالتنوين .<sup>(١)</sup>

(١) يفعل الزجاجي ذكر تنوين المقابلة ، ولعله يراه للتمكين فقد قال بذلك بعض النحويين وانظر معنى اللبيب ٢ : ٣٤٠ .

## باب ذكر علة ثقل الفعل وخفة الاسم

قال البصريون : الفعل أثقل من الاسم . لأن الأسماء هي الأولى . وهي أشدّ تمكناً من الأفعال ، لأن الأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال . كقولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، وزيد أخوك . والفعل لا يستغنى عن الاسم ، ولا يوجد إلا به <sup>(١)</sup> . وكشف بعضهم عن هذا المعنى أبين من هذا فقال : وجه ثقل الفعل وخفة / الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مُسمّى تحته ، نحو رجل و فرس ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن ( بدّ ) <sup>(٢)</sup> من الفكر في فاعله ، لأنه لا ينفك منه ، ويستحيل وجوده من غير فاعل . قالوا ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخفّ من المعارف ، لأنه إذا ذكر الواحد منها دلّ على مُسمّى تحته ، بغير فكر في تحصيله بعينه ، وإذا ذكر الاسم المعروف فلا بدّ من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه . ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجل ، فليس للسامع فكر في تحصيله ، لأنه واحد من جنس . وإذا قلت : جاءني محمد ، ذكرت واحداً معروفاً فسبيله أن يحصّله <sup>(٣)</sup> بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية ، وإلا لم يكن لذلك معنى ، وكنت تقول له : جاءني رجل يقال له محمد وإنما تقول له هذا عند ظنّك بأنه عارف به وربما أشكل <sup>(٤)</sup> .

وقال آخرون : إنما خفّ الاسم لأنه لا يدلّ إلا على المُسمّى الذي تحته . وثقل

٢٥/ب

(١) ذكر سيبويه ذلك في الكتاب ١ : ٦ وفصله السيرافي في شرح الكتاب ■

١٦٦ : ١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل ( يحمله ) .

(٤) قال سيبويه « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به » الكتاب ١ : ٦ وتجد رأي السيرافي في كون التعريف أثقل من التنكير في شرح الكتاب ■ : ٧٤ .

الفعل لدلالته على الفاعل ، والمفعول والمفعولين والثلاثة ، والمصدر ، والظرفين من الزمان والمكان ، والحال ، وما أشبه ذلك .

وقال الكسائي<sup>(١)</sup> ، والفراء<sup>(٢)</sup> ، وهشام<sup>(٣)</sup> : الاسم أخف من الفعل ، لأن الاسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الاسم .  
وكان ثعلب<sup>(٤)</sup> يقول : الأسماء أخف من الأفعال ، لأن الأسماء جوامد لا تتصرف ، والأفعال تتصرف . فهي أثقل منها .

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة . كان إماماً في النحو واللغة والقراءة . مات سنة ١٨٩ وقيل سنة ١٩٣ هـ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٣٨ ونزهة الألبا : ٨١ . ومعجم الأدباء ١٣ : ١٦٧ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) ترجمناه في ص ٥٦

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضير . من نحاة الكوفة مات سنة ٢٠٩ هـ . ذكر في بغية الوعاة : ٤٠٩ ومعجم الأدباء : ١٩ : ٢٩٢ .

(٤) أبو العباس أحمد بن يحيى . كبير نحاة الكوفة في عصره . مات سنة ٢٩١ هـ . و ترجمته مستوفاة في طبقات الزبيدي : ١٥٥ ونزهة الألبا : ٢٩٣ ومعجم الأدباء ٥ : ١٠٢ — ١٤٦ وإنباه الرواة ١ : ١٣٨ .

## باب علة امتناع الأسماء من الجزم

قال سيبويه في ذلك قولين . قال في أول الرسالة ، وهو القول الذي يعتمد عليه أصحابه ، لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها . فلو جُزمت سقطت منها الحركة والتنوين ، فكانت تختل<sup>(١)</sup> وذلك أنك لو أردت جزم جعفر لزمك إسكان الراء ، وبعدها التنوين ، فكان يلزم حذف التنوين ، لأنه ساكن وقبلة الراء ساكنة ، فكان يختلّ الاسم لذلك . ومع ذلك فإنه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكناً ، نحو زيد وبكر وما أشبه ذلك ، فلو جزم هذا النوع من / الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك .

١/ ٢٦

سؤال على أصحاب سيبويه ، يقال لهم : فهلاً حين قدّرتم إسكان الراء من جعفر للجزم ، وبعده التنوين كما ذكرتم ، حرّكتهم أحد الساكنين ولم تقدروا حذفه ؟

الجواب أن يقال له : لو حرّكنا الراء من جعفر لالتقاء الساكنين بطل لفظ الجزم من الكلام ، لأنه كان كلماً جزم وأسكن<sup>(٢)</sup> آخره للجزم ، يلزم أن يحرّك لالتقاء الساكنين ، وهما الحرف الأخير والتنوين الذي بعده ، وكان يبطل لفظ الجزم من الكلام . مثال ذلك : أنك لو أردت جزم مثال جعفر ، لزمك إسكان آخره وتحريكه للتنوين الذي بعده .

سؤال آخر على أصحاب سيبويه في هذا المذهب . يقال لهم : فهلاً حدّقتم

---

(١) قال سيبويه « وليس في الأسماء جزم لتمسكها وللحاق التنوين » فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة « الكتاب ١ : ٣ وشرح السيرافي ذلك مبيناً السبب في دخول التنوين على الاسم . شرح الكتاب ١ : ١٩ و ٢٠ .  
(٢) الواو زيادة ليست في الأصل .



آخر الحروف<sup>(١)</sup> وأُقيمت على التنوين لالتقاء الساكنين ، كما تفعلون ذلك في الأفعال المعتلة اللامات ، نحو يقضى ويغزو وما أشبه ذلك ، فإذا جزمتموها حذفتم أواخرها ، وقد كانت أواخرها عندكم في نيّة حركة قبل الجزم في حال الرفع ، لأن الجازم يدخل على الفعل المرفوع فيجزمه ، لأن المنصوب لا يدخل عليه الجازم . فلم أجزم في الأفعال حذف حركة وحرف ، ولم تميزوا ذلك في الأسماء وقلتم إنها تختل ؟

الجواب في ذلك أن يقال : إن الأفعال المعتلة اللامات قد سلبت حركتها في حال الرفع ، فصار يُنطق بها غير متحركة لاستئصال الحركات فيها ، فصارت بمنزلة غير متحرك ، كقولك زيد يقضى ويمشى ويدعو ويغزو ، فصار في هذه الحال بمنزلة سائر السواكن ، فلما دخل عليه الجازم<sup>(٢)</sup> حذف الساكن لأن الجزم هو القطع ، فإذا صادف الجازم حركة حذفها ، وإذا لم يصادف حركة وصادف حرفاً ساكناً حذفه ، لئلا يكون الجزم كالرفع<sup>(٣)</sup> ، فلم يحذف الجزم غير حرف واحد ، ولم يحذف الحركة لأنها قد كانت حذفت قبله لعلّة أخرى ، والاسم ليس كذلك لأنه متحرك الآخر ، وأنت تسلب منه الحركة للجزم ، ثم يلتقي الساكنان فيحذف آخره ، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معاً / فكان يختل . والدليل على صحة ما قلناه ، أن من يجري المعتل مجرى الصحيح من العرب ، فيقول : زيد يقضى ويمشى ويغزو ويدعو ، فيحرك آخره في حال الرفع ، لا يحذف منه في حال الجزم إلا الحركة وحدها ، ويدع الحرف ، فيقول : زيد لم يقضى ولم يمشى بإثبات الياء ، فيجعل حذف الحركة علامة

(١) في الأصل « آخر الحرف » . والصواب آخر حرف أو آخر الحروف كما ذكرت .

(٢) في الأصل « الساكن » .

(٣) قال سيويه « اعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع » الكتاب ١ : ٧ .

للجزم . وكذلك يقول في الرفع زيد يغزو ويدعو ، لأنه يجري مجرى الصحيح .  
وهي لغة العرب <sup>(١)</sup> مشهورة متفق على حكايتها . وأنشدوا من هذه اللغة :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ <sup>(٢)</sup>

جعل إسكان الياء في يأتيت علامة للجزم ، لأنه كان يضمها في حال الرفع .  
سؤال آخر على أصحاب سيبويه في هذا المذهب . يقال لهم : فإذا كنتم إنما  
امتنعتم من جزم الأسماء لثلاث تحذفوا منها حركة وتنويناً كراهية أن تختل ، فما  
بالكم تقولون : هذا قاضٍ وغازٍ وداعٍ ومشتٍ ومهتدٍ . ومررت بقاضٍ وغازٍ  
وداعٍ وما أشبه ذلك من الأسماء اللواتي في أواخرها ياءات مكسورة مقلها ،  
فتحذفون منها في حال الرفع الضمة ، وفي حال الخفض الكسرة ، ثم تحذفون  
الياء لسكونها وسكون التنوين ، فتذهبون من الاسم حرفاً وحركة ، وهذا هو  
الذي من أجله امتنعتم من جزم الأسماء بزعمكم ؟

الجواب أن يقال : إن هذا الاختلال ، وإن كان يلحق بعض الأسماء  
لاعتلالها ، فليس بالازم للأسماء كلها ، فاحتمل في ذلك أن كان غير عام للأسماء  
كلها . ونحن لو أوجبنا للأسماء من أول وهلة الجزم لحقها الحذف والاختلال

(١) في الأصل « لغة العرب » .

(٢) هذا البيت لقيس بن زهير العبسي الجاهلي . ورد في كتاب سيبويه وعلق عليه  
الشنترى بقوله « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ، لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع  
تشبيهاً بالصحيح » وهي لغة لغوية ضعيفة فاستعملها عند الضرورة « الكتاب ١ : ١٥ . وأما  
سيبويه فقال « أسكن الياء حملاً على الصحيح وهي لغة للعرب يجررون المعتل مجرى السالم  
في جميع أحواله . وقد استعملها ضرورة » . الكتاب ٢ : ٥٩ وقال السيرافي بعد ذكر  
التأويل السابق : « وفي الناس من يتأوله على غير هذا ، فيقول : نحن إذا قلنا يأتيت في حال  
الرفع تندر ضمة محذوفة » فإذا جزمناه قدرنا حذف تلك الضمة وإن لم يظهر شيء من ذلك  
في اللفظ ، كما تقول : رأيت العصا ومررت بالعصا وهذه العصا فتكون في النية حركات  
مختلفة لا تظهر في اللفظ ، ويشد هذا قراءة ابن كثير « إنه من يتق ويصبر » في بعض الروايات  
عنه « شرح الكتاب ١٢ : ورقة ٢٠٩ وورد هذا البيت أيضاً في لسان العرب حيث أضاف  
ابن منظور رواية ثانية منقولة عن الأصمعي ، هي : ألا هل اتاك . . . الخ للسان ٦ : ٣٨٤  
والبيت في كتاب « شرح الآيات المشككة الاعراب » : ٩٩ . والمغني ١ : ١٠٨

فكان يكون ذلك إجحافاً بها أصلاً . وما لم يكن علماً وكان نزرأً يسيراً في جنب الأسماء الصحاح ، كان أسهل فاحتمل فيه ذلك .

جواب آخر أن يقال : إن هذه الأسماء المعتلة اللامات نحو قاض وداع وما أشبه ذلك ، وإن كان يلزمها الحذف في بعض الأحوال ■ فليس بلازم لها . ألا ترى / إذا أدخلت فيها الألف واللام أو أضفتها لم تسقط منها شيئاً . كقولك : هذا القاضي والغازي والداعي ، وهذا قاضي واسط ، وغازي بلاد العدو ، وما أشبه ذلك . فلما كان الحذف إنما يلحقها في حال واحدة استجازوه فيها ، فلم يكن مفسداً لأصولها ولا ناقضاً لمعنى . ولو أوجبنا لها ولسائر الأسماء الجزم ، كان حذف الحركة لازماً لها في كل حال ، وكان الحكم على لزوم الاختلال لها واجباً ، فلم يحز لذلك .

جواب آخر ثالث : وهو أن هذه الأسماء يجريها كثير من العرب بالإعراب ولا يستثقلون فيها الحركات ، فلا يحذفون منها شيئاً في حال رفع ولا نصب ولا خفض ، فيقولون : هذا قاضي وغازي وداعي . ومررت بقاضي وغازي وداعي <sup>(١)</sup> وكذلك ما أشبهه فيجرونه بالإعراب ولا يحذفون منه شيئاً . فهذا السؤال ساقط على مذهب هؤلاء .

جواب رابع يقال : هذه الأسماء لما كانت معتلة ، ولم تسمع الحركات فيها في حال الرفع والخفض ، جعل التنوين فيها عوضاً من نقصان البناء ، لاعلامه للصرف . فلما لزمها التنوين حذفت الياء وبقي ما يدل عليها وهي الكسرة . فكان في التنوين عوض من نقصان الياء وفي الكسرة دليل على الياء .

والدليل على أن التنوين في هذه الأسماء عوض من نقصان البناء ، تنوينك مثل : جوار وقواض وغواش وسوار ، في حال الخفض والرفع . فأما في حال النصب فإن البناء يتم لخفة الفتحة ، فترجع إلى الامتناع من الصرف لكمال البناء ،

(١) في الأصل ■ بقاض وغاز وداع ■ وزدنا الياء لأنها في الأمثلة موضع الشاهد .

كقولك في الخفض والرفع : هؤلاء جوارٍ وغواشٍ ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ ، وفي  
النصب : رأيت جوارىً وغواشىً وقواشىً ، لا تصرفه . وكذلك لو سميت امرأةً ورجلاً  
بقاضٍ وغازٍ وما أشبه ذلك ، لنوته في حال الرفع والخفض ، ومنعته من التنوين  
في حال النصب إذا كان اسماً لامرأة ، ونوته إن كان لذكر . وهذا يدل على أن  
التنوين عوض من نقصان البناء ، وأن هذا التنوين مخالف للتنوين الذي يلزم  
الأسماء السالمة .

القول الثاني من قول سيويه في امتناع الأسماء من الجزم .

قال في آخر الرسالة : واعلم أن الأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي  
الأولى / وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون <sup>(١)</sup> ،  
هذا لفظ سيويه . وقد صرح بهذا القول إن الأسماء أخف من الأفعال ، وإن  
الأفعال أثقل من الأسماء ، وإنه إنما جازمت الأفعال لثقلها ، فحفت بالجزم لأنه  
حذف . وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لثقلها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل  
وإلزام بعض الثقيل للرخيف ، وهذا هو قول الفراء .

وأكثر الكوفيين قالوا : لم تخفض الأفعال لثقلها ، ولم تجزم الأسماء لخفتها  
ليعتدل الكلام . وقد مضى القول في الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم .

وقال جماعة من الكوفيين والبصريين : لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول  
الأدوات الجازمة عليها ، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنهي أو الجزاء  
أو الأمر ، وما أشبه ذلك ، ودخولها على الأسماء غير سائغ ، فامتنعت من الجزم  
لذلك .

## باب ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض

قال سيبويه : « ليس في الأفعال المضارعة جرّ ، كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن الجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال <sup>(١)</sup> » هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض . وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض ، فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة منها ، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب ، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين ، وإنما أشرح لك قول سيبويه أولاً ، ثم أعود لذكر باقي العلل إن شاء الله .

أما قوله : ليس في الأفعال المضارعة جرّ ، فالمضارعة عنده هي الأفعال المستقبلّة التي في أوائلها الزوائد الأربع ؛ الهمزة والياء والنون والتاء ، كقولك : أقوم ويقوم وتقوم وتقوم . والمضارعة المشابهة ، وإنما سماها مضارعة ، لأنها ضارعت الأسماء أي شبهتها ، ولذلك أعربها . وإنما قال : وليس في الأفعال المضارعة جرّ فقصدتها دون سائر الأفعال ، لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبنى غير معرب ، وإنما كان في ذكر الجرّ ، والجرّ إعراب ، ولما كان إعراباً / وكانت الأفعال سوى المضارعة مبنية غير مستحقة للإعراب ، للعلل التي قد ذكرت لك فيما مضى من هذا الكتاب ، سقط السؤال عنها ، السؤال لمّ لم تخفض ؟ وبقي السؤال عن الفعل المضارع الذي هو معرب . فكأنه أجاب من سألته فقال له : إذا كان الفعل

---

(١) الكتاب ١ : ٣ . وقال السيرافي في شرح الكتاب ■ إن سأل سائل فقال : لم يكن في الأفعال المضارعة جرّ ؟ فإن في ذلك أجوبة منها . . . . . ثم أورد خمسة أوجه لذلك وأعقب بذكر عشرين آخرين للأنفخ في امتناع الفعل من الإضافة . شرح الكتاب ١ : الأوراق ٣٨ — ٤٢ . كما أن السيرافي ذكر لم منع سيبويه دخول الجرّ على الأفعال حيث امتنع دخول الجزم على الأسماء ؟ وكيف صار امتناع دخول الجزم على الأسماء أصلاً لمنع دخول الجرّ على الأفعال ؟ وما وجه رد أحدهما على الآخر ؟ الشرح ١ : ورقة ٤٢ .

المضارع عندك معرباً، فلم امتنع من الخفض؟ فقال: لأن الجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. واختصر الجواب كما ترى. وشرحه أن الجرور مضاف إليه، واقع موقع التنوين، لأنه زيادة في الاسم يقع آخرًا، والأفعال لا يضاف إليها فامتنعت من الخفض<sup>(١)</sup> لذلك. وتقريب هذا أن يقال: لم تخفض الأفعال، لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة والإضافة إلى الأفعال مستحيلة فامتنعت من الخفض لذلك.

سؤال على أصحاب سيبويه. يقال لهم: فإذا كان اعتماد صاحبكم، كما زعمتم عنه في امتناع الأفعال من الخفض، هو لأن الإضافة إليها غير سائغة، وأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، فما دليلكم على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة؟ الجواب: الدليل على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة هو أن الإضافة في الكلام على ثلاثة أوجه؛ إضافة الشيء إلى ماله، كقولك: هذه دار زيد وهذا ثوب عبد الله. وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه، كقولك: الحمد لله، أي هو مستحقه، والشكر لزيد، ومررت بعبد الله، لأن الباء أوصلت مرورك إلى عبد الله، كما أوصلت اللام الشكر إلى زيد، وكذلك سائر حروف الجر إنما هي صلات الأفعال إلى مفعولها. وإضافة الشيء إلى جنسه، كقولك: هذا ثوب خز، وخاتم حديد، وباب ساج. وما أشبه ذلك. فلما كانت الأفعال لا تملك، لأنها ليست واقعة على مسميات تستحق الملك، لأنها إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماضٍ منقوض / أو حاضر أو منتظر، لم تكن إضافة الشيء إليها إضافة ملك. ألا ترى أن قولك: هذا غلام ضرب، أو صاحب يقوم وما أشبه ذلك، وأنت تريد به أن الفعل مستحق (له، لا معنى له)<sup>(٢)</sup> فلم تمكن الإضافة إليها من هذا الوجه، كما أنها لا تملك شيئاً كذلك أيضاً لا تستحقه، لأنه

ب/٢٨

(١) في الأصل « من الإضافة » .

(٢) في الأصل مستحقاً وما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

لو جاز أن تستحق جاز أن تملك ، فلما لم تستقر على شيء بعينه لم يتميز استحقاقها المستحق . ألا ترى أن كل فعل دال على حدث ومحدثه وزمان ومكان ، لأنه قد علم أن فاعلاً ومفعولاً لا يكونان إلا في مكان . كقولك : قام زيد ، فقد دل ذلك القيام على فاعله وعلى الزمان الماضي ، وعلمت أنه لا بد لزيد من مكان فيه فعل القيام ، وإن لم يكن في لفظ الفعل <sup>(١)</sup> دليل . فإن كان الفعل مع ذلك متعدياً إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة ، دل على ذلك أجمع . وفيه أيضاً دليل على حال كان فيها الفاعل والمفعول . فإذا كان الفعل واقعاً على هذه الأشياء كلها ثم أضيف إليه مستحق <sup>(٢)</sup> أو ما يحق له ملكه ، لم يدر بأى شيء من هذه الأشياء يتصل . فلم تجز الإضافة إليه من هذين الوجهين <sup>(٣)</sup> .

وكذلك اتصال الفعل بحرف الخفض إلى مفعوله ، كقولك : مررت بزيد ، وربكت إلى عبد الله ، غير جائز مثله في الأفعال ، لأن هذه المحفوظات مفعولات في الحقيقة كما ترى ، والفعل لا يكون مفعولاً وذلك محال ، ولو جاز أن يكون مفعولاً لكان اسماً لأنه قد مضى القول بأن كل شيء وقع في حيز الفاعل أو المفعول فهو اسم ، في أول الكتاب بما فيه غنى عن الإعادة <sup>(٤)</sup> .

جواب في امتناع الأفعال من الإضافة إليها . قال أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش : <sup>(٥)</sup> لم يدخل الأفعال جرّاً ، لأنها أدلة ، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك ، فهو الشيء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه ، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة <sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل « في لفظ الفعل فيه دليل » و « فيه » زائدة أو لعلها بمعنى « عليه » .

(٢) في الأصل « مستحقاً » .

(٣) أوجز الزجاجي ذلك فقال في الجمل « لم تحفض الأفعال لأن الحفظ لا يكون إلا بالإضافة ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه » . الجمل : ١٨ .

(٤) ذكر ذلك في صفحة ٤٨ . (٥) ترجمناه في ص ٤٩ .

(٦) ذكر السيرافي قول الأخفش هذا واضحاً في شرح الكتاب ١ : ٣٩ .

تلخيص قول الأخفش هذا وشرحه :

٢٩ / أ

أما قوله : ليس الجر في الأفعال لأنها أدلة ، فهو / كما ذكرناه أولاً من أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، فهي أدلة على فاعليها ، وفي حروفها دليل على الحدث ، وفي أبنيتها دليل على الزمان ، وفي المتعدي منها دليل على المفعول . وأما قوله : وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه ، فكلام غير مشكل ولا محتاج إلى تفسير ، لأن كل ذى عقل يعلم ( أن <sup>(١)</sup> ) الدليل على الشيء غيره . وأما قوله : وأما زيد وعمرو وأشبه ذلك فهو الشيء بعينه ، فكلام مابس مشكل خارج مخرج المغز من الكلام ، لأنه لا اتصال له بما ذكره ، وأى اتصال بين قوله : وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه ، وبين قوله : وأما زيد وعمرو وأشبه ذلك فهو الشيء بعينه ؟ وإنما غرضه أن يخبر أن الإضافة إلى الفعل غير ممكنة لأنه دليل على الفاعل والمفعول والحدث . والإضافة إنما تكون إلى الفاعل أو المفعول <sup>(٢)</sup> أو الحدث ، ولا تجوز الإضافة إلى مادل على هذه الأشياء وهو الفعل ، لأن الدليل على الشيء غيره ، ولا تجوز الإضافة إلى الدليل والمراد به المدلول عليه . وأما قوله : وليس جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة ، فهو قول سيبويه الذى قدمته لك أولاً وذكرت لك أن كل علة يحتج بها في امتناع الفعل من الخفض راجعة إليه موضحة له .

جواب ثالث في امتناع الأفعال من الإضافة إليها أو خفضها . وهو <sup>(٣)</sup> للأخفش أيضاً . قال الأخفش : لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والخفض لا يكون إلا بالإضافة . ولو أضيف إلى الفعل ، والفعل لا يخلو من فاعل . وجب أن يقوم النعل وفاعله مقام التنوين ، لأن المضاف إليه يقوم

(١) في الأصل بياض والزيادة للسياق .

(٢) في الأصل « أو الفعل » والصواب ما ذكرت .

(٣) في الأصل « وهى » .



مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يحز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين ، ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحد أن يقوم<sup>(١)</sup> مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين<sup>(٢)</sup> وهذه علة جيدة .

سؤال على المعتمدين على هذا الجواب<sup>(٣)</sup> .

يقال لهم : فإذا كان اعتلالكم في امتناع الأفعال من الإضافة إليها ، هو أنه لم يمكن أن يقوم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن المضاف إليه واقع مقام التنوين لم يحز أن يقوم اثنان مقام التنوين ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين فإن هذا يفسد عليكم باجتماع الألف واللام ونون الاثنين والجميع ، والألف واللام زائدان والنون زائدة ومؤدية معنى التنوين ، فقد جمعتم بين زيادتين فرتم من اجتماع مثلهما ، وجعلتموه الدليل على امتناع الأفعال من الإضافة إليها ، فقد بطل ماذهبتم إليه من ذلك ، وبان فساده .

الجواب في ذلك أن يقال : إنما كرهنا الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحداً في تمكين الاسم ، وهما الألف واللام والتنوين ، وذلك أن الألف واللام يمكنان الاسم فهما دليل تمكنه . وكذلك التنوين دليل تمكن الاسم . ألا ترى أن ما لا يتمكن لا يدخله التنوين ، وما دخلته الألف واللام تمكن ، والنون ليست كذلك ، لأنها ليست دليل تمكن ، فجاز الجمع بينهما لذلك ولم يحز الجمع بين التنوين والألف واللام ، لأن في كل منهما كفاية عن صاحبه في التمكن . جواب آخر : وهو أن النون عوض من حركة وتنوين ، وكان حكمهما جميعاً أن يثبتا في كل حال ، فحذف التنوين في الواحد لثلا يشبه النون الأصلية ، فلما صار إلى التنشئة والجمع رجع إلى أصله فثبت لأنه لا يلتبس بشيء .

(١) في الأصل « أن يقوم » .

(٢) ذكر السيرافي ذلك في شرح الكتاب ١ : ٣٩ .

(٣) في الأصل « هذا السؤال » .

سؤال على أصحاب سيويوه في امتناع الأفعال من الخفض <sup>(١)</sup> .  
وهو أن يقال لهم : إذا كان اعتمادكم في امتناع الأفعال من الخفض ، إنما هو  
لاستحالة الإضافة إليها ، فيجب على هذا ألاّ تضاف الأفعال البتة ، لأن الشيء  
الحال لا يصير غير محال ، مادام على الجهة التي وُجد فيها محالاً من غير تغيير حال  
ولا بناء . وإذا أريناكم أشياء قد أضيفت إليها الأفعال بان فساد ما احتججتم به  
وبطل ما ذهبتُم إليه / وقد رأينا العرب قد أضافت أشياء إلى الأفعال ؛ منها أنها  
أضافت إليها أسماء الزمان كقولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وهذه ساعة يذهب بكر ،  
وقصدتكم يوم خرج <sup>(٢)</sup> عبد الله ، واقصدك يوم يقوم أخوك ، وكذلك  
ما أشبهه . وقد أضافت إليها قولهم ذو ، وذلك قولهم : اذهب بذى تسلم ، واذهبوا  
بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، وكذلك يقولون للمرأة : اذهبي بذى  
تسلمين ، واذهبوا بذى تسلمان ، واذهبين بذى تسلمن . وأضافوا إلى الأفعال آية في  
قولهم :

ألا أبلغ لديك بنى تميم بآية ما تحبون الطعاما <sup>(٣)</sup>

- (١) فصل السيراني هذا البحث في شرح الكتاب ١ : ٤٠ — ٤٢ .  
(٢) في الأصل « خروج » والصواب ما ذكرت لأن فعليتها هي موضع الشاهد .  
(٣) هذا البيت ليزيد بن عمرو الكلابي المعروف بابن الصعق . وهو من شواهد  
« الكتاب » قال سيويوه في باب « ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » : ومنه أيضا  
آية . قال :

بآية تُقدمون الخيل شُعثًا كأنّ على سنانكها مداما

وقال يزيد بن عمرو الصعق :

ألا من مبلغ عنى تميما بآية ما تحبون الطعاما

- فالغو . ■ الكتاب ١ : ٤٦٠ » وتجد في حاشية الصفحتين ٤٦٠ و ٤٦١ شرحا  
لليتين ، ومكان الشاهد فيهما . وفصل السيراني قول سيويوه هذا في شرح الكتاب ج ٤  
ورقة ١٥ و ١٦ و ١٧ ، وتجد بيت ابن الصعق في طبقات الشعراء ( ٣٩ طبعة ليدن )  
والكامل ١ : ٨٨

وقال آخر ، وهو من القصيدة : (١)

بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ زَوْراً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

فقد بان بإضافتهم هذه الأشياء إلى الأفعال بطلان ما ذكرتم .

الجواب في ذلك أن يقال : إن الشيء إذا طرد عليه باب ، فصَحَّ في القياس وقام في المعقول ، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل ، لعلّه تلحقه ، لم يكن ذلك مُبْطِلاً للأصل ، والمتَّفَقِ عليه في القياس المطرد ، ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات . فليس إضافة هذه الأشياء إلى الأفعال - لو صحَّ أنها على ما ذهبتم إليه ، مع قلتها وكثرة ما امتنع من ذلك - بمفسد لما ذكرناه . فكيف ولكل شيء مما ذكرتموه سبب وعلة ليس على الظاهر الذي توهمتموه . فمن ذلك : أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وما أشبه ذلك ، إنما جازت لأن الأفعال مع فاعليها جمل ، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضحة لها ، كقولك : قصدتك يوم أخوك منطلق ، وزرتك يوم الحجّاج أمير ، وكذلك ما أشبهه . أضيفت إلى الأفعال وفاعليها ، لدخولها في باب الجمل ، كما أضيف إلى سائر الجمل .

جواب آخر في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال / وهو أن الغرض إنما هو ٣/ب . المصادر ، فكان المضاف إليه في الحقيقة المصدر ، لأن تأويل قولك : هذا يوم يقوم زيد ، هذا يوم قيام زيد ، وليس هذا المعنى موجوداً في إضافة سائر الأسماء إليها ، لأنه لا فائدة تقع فيه . ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلام يركب زيد ، وأنت

(١) لعله يريد : وقال في آخر أي في بيت آخر . ومعنى ذلك أن البيت الثاني من قصيدة ابن الصعق أيضاً . ويؤيد هذا قول الدماميني : إن ضمير الغيبة في « يقدمون » يعود على بني تميم المذكورين في البيت السابق .

على أن صاحب الخزانة يشكر قول الدماميني ويزعم أن البيت الثاني للأعشى كما في كتاب سيبويه ( الخزانة ٣ : ١٣٦ ) والحق أن نسخة ( الكتاب ) التي بين أيدينا لا تنسب البيت الثاني لأحد ، كما أني لم أجده في ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، ولا في سائر شعر الأعشى . ( ٨ الإيضاح )

تريد هذا غلام ركوب زيد ، كان محالاً ، فاستجيز ذلك في أسماء الزمان بحسن إضافتهم إلى المصادر ، والأفعال دالة على مصادرها ، فكأن الإضافة إلى المصادر في الحقيقة .

جواب ثالث في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال . وهو أن الفعل بلفظه دالّ على الزمان ، والمصدر دالّ على الفاعل والمفعول لا بلفظه <sup>(١)</sup> . وكان الزمان بعض الفعل ، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض .

جواب رابع في إضافة الزمان إلى الفعل .

قال الأخفش : إنما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال . وهذا قول ضعيف ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، لأن الضعف والقوة في العربية إنما هما في التمكن <sup>(٢)</sup> والامتناع منه ، والأسماء أمكن من الأفعال فلن تقوّيها إضافتها إلى الأفعال . ومع ذلك فيقال له : فهلاًّ قوّوا كل ضعيف من الأسماء (بإضافته <sup>(٣)</sup>) إلى الأفعال ليقوّيها ذلك . وإلاّ فما الفرق ؟ يقال له أيضاً : فإن كانت إضافتها إلى الأفعال تقوّيها ، فما بالها تُبنى إذا أضيفت إليها كما قال الشاعر :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبيِّ      وقلتُ ألمّا تصحُّ والشَّيبُ وازع <sup>(٤)</sup>  
ألا ترى أن أكثر الرواة على فتح حين ها هنا بناءً لها لإضافتها إلى الفعل .

(١) في الأصل « .. والمصدر والمفعول دال على الفاعل لا بلفظه .. » .

(٢) في الأصل « المتمكن » .

(٣) زيادة للسياق .

(٤) هذا البيت للنايفة الديباني من قصيدة تجدها بتمامها في رغبة الأمل ٢ : ٢٢٢ وهو من شواهد البرد رواه وعقب عليه بقوله : إن شئت فتحت حين ، وإن شئت خفضت لأنه مضاف إلى فعل غير متمكن « رغبة الأمل من كتاب الكامل ٢ : ٢٢٠ . أما سيويه فقال « كأنه =

وقد أعربها بعضهم إلا أنه وإن كانت الإضافة للأفعال إنما هي لتقويتها<sup>(١)</sup> فقد كان يجب ألاّ تبني في حال إضافتها إليها . والقول في حين وبنائها وإعرابها يذكر في باب المبنيات إن شاء الله .

الجواب عن إضافة آية إلى الفعل وذكر علل ذلك .

وأما آية فهي عندى لا تجوز إضافتها / إلى الفعل . ولم يأت في ذلك ما يحتاج به ، ولا تصح في القياس إضافتها إليه . وقد احتج بعض أصحابنا لذلك بعله أنا أقدم ذكرها وأبين فسادها ، ثم أذكر ما عندى في ذلك إن شاء الله . زعم بعض أصحابنا<sup>(٢)</sup> ( إنما جاز إضافة آية إلى الفعل لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الأوقات إنما تذكر ليدلّ بها على ترتيب الحوادث الكائنة فيها ؛ في تقديم ما يتقدم منها ، وتأخير ما يتأخر ، وما يقترن وجوده بوجود غيره . والمقدار الذى<sup>(٣)</sup> بين وجود المتقدم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت علماً لما وقع أو يقع منها وما يقترن بغيره . ألا ترى أنك إذا قلت : إذا أذن المؤذن فائتنى ، فقد جعلت أذان المؤذن وقتاً لإتيانه وعلماله : كما أنك إذا قلت : إذا كان يوم كذا وكذا فائتنى . فقد جعلت ذلك اليوم وقتاً لإتيانه وعلامة متى وجدها لزمه امتثال أمره عند كونها . وكذلك إذا قال : لا أفعل ذلك بآية يقوم . فقد جعل يقوم وقتاً لما يريد فصح إضافة العلامة إلى الفعل ، كما يضاف إليه الوقت ، لأنهما في القصد يؤولان إلى شىء واحد ) .

---

== جعل حين عانيت اسماً واحداً » الكتاب ١ : ٣٦٩ ، وشرح الشنتمرى معنى البيت والشاهد الذى فيه في حاشية الكتاب . وفصل السرافى القول فيه في شرح الكتاب ١ : ٤٨ . وفصل علة البناء حين الإضافة إلى غير التمكن في ١ : ١٢٥ من الشرح . والشاهد في كتاب ■ شرح الآيات المشككة الأعراب » : ١٨٩ . والمغنى ٢ : ٥١٧ .

(١) في الأصل : « إنما هو ليقويتها » .

(٢) يعنى السرافى . وأنت تجد هذا الكلام الذى بين قوسين نفسه في شرح كتاب

سبويه ١ : ورقة ٤١ .

(٣) في الأصل « النى » .

شرح فساد هذا القول . أما قوله : إن الأوقات إنما تذكر ليدل بها على ترتيب كون الحوادث في تقديم المتقدم منها . وتأخير المتأخر والمقدار الذي بينهما واقتران ما يقتزن وجوده بغيره ، فكلامه صحيح لا مطعن عليه . وأما تشبيه ذلك بآية فمخالطة ، لأنه إذا قال : إذا أذن المؤذن فائتنى ، فوقت الإتيان غير وقت الأذان ، وإن كان علماله ، يستدل (به) <sup>(١)</sup> على لزوم الإتيان له . وإذا قال : بآية يقوم ، فقد زعم أنه جعل يقوم وقتاً لما يريد ، وهذا غلط ، لأن الفعل لا يكون وقتاً بل يحتاج إلى وقت فيكون فيه . وهذا بين الإحالة . ومع ذلك فإنك إذا قلت له : <sup>(٢)</sup> افعل ذلك بآية يقوم ، فإنك تأمره بفعل يحدثه ، وتذكره <sup>(٣)</sup> علامة بينك وبينه ، وليس مثل قولك هذا يوم يقوم زيد . / وأما قوله : وجاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت لأنهما يؤولان إلى شيء واحد . فليس بشيء لأن الوقت يضاف إلى الفعل طلباً للمصدر . فناب الفعل عن مصدره بدلالته عليه . والآية عنده - كما زعم - تضاف إلى الفعل والمعنى أن الفعل وقت لما أراده . وهذا مقلوب غير متسق ولا منتظم .

ب/٣١

وأما القول الصحيح في آية عندي فهو أن إضافتها إلى الفعل غير جائزة ولا صحيحة ، لأنها ليست بوقت فتدخل في جملة أسماء الزمان ، وقد مضى ذكر عللها . ولا هي متعلقة من الفعل بشيء . لا فرق بين آية وسائر الأسماء في ذلك . (فأما قول <sup>(٤)</sup>) الشاعر :

ألا أبلغ لديك بنى تميم بآية ماتحبون الطعاما

فليست هذه إضافة صحيحة إلى الفعل ، وإنما هي إلى المصدر ، لأن (ما) بتأويل المصدر ، فكأنه قال بآية محبتهم الطعام . كما تقول أعجبنى ما صنعت

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) في الأصل « لو فعل » .

(٣) تذكره أو تذكر له .

(٤) في الأصل « فأقول » .

أى أعجبني صنعك (و) <sup>(١)</sup> كما تقول : ما أحسن ما كان زيد ، وأنت تريد ما أحسن كون زيد . وهذا بين واضح .  
وأما قوله :

بآية تُقدمون الخليل زوراً كأنَّ على سنانكها مُداما

فإنه أراد بآية ماتقدمون الخليل ليجعل ( ما ) مع الفعل بتأويل المصدر كما ذكرناه في البيت الأول . فاضطرَّ لحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها . كما قال :  
وكحلَّ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ <sup>(٢)</sup>

فلم يهزم الواو وقد وقعت طرفاً بعد ألف ، لأن تقديره بالعواوير . فإذا قدرها كذلك بعدت من الطرف ، ولا يجوز هزها ، كما لم تهزم في قولهم طواويس ونواويس <sup>(٣)</sup> ، وكما قرأ بعض القرّاء « لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » <sup>(٤)</sup> بالنصب في بين لتقدير ما . فإذا كان مثل هذا - أعنى إضمار ما - قد جاز في القرآن ، فهو في الشعر أجوز . فيكون قوله بآية تقدمون تقديره بآية ماتقدمون .

( وأما القول في إضافة ذى إلى الفعل في قولهم : اذهب بذى تسل / فإن هذه

(١) زيادة للسياق .

(٢) من رجز لجندل ابن مثني الطهوى . استشهد به ابن جني في الخصائص ١ : ١٩٥ وجاء في مادة « عور » من لسان العرب قوله : والعوار - بالتشديد - كالعائر والجمع عواوير القذى في العين . يقال بعينه عوار أى قذى . فأما قوله وكحل العينين بالعواوير فإنما حذف الياء للضرورة ولذلك لم يهزم لأن الياء في نية الثبات ، فكما كان لا يهزمها والياء ثابتة كذلك لم يهزمها والياء في نية الثبات .

(٣) جاء في مادة « نوس » من تاج العروس : النواوس مقابر النصارى ، إن كان عربياً فهو فاعول والجمع نواويس .

(٤) تنمها ﴿ و ضلَّ عنكم ما كنتم ترعُمون ﴾ سورة الأنعام « الآية ٩٤ . وقد

فصل القول في هذه الآية ابن جني في الخصائص ٢ : ٣٧٠ وقرأها نافع وحفص والكسائي بالنصب على الطرف على معنى لقد تقطع وصلكم بينكم . . . وقرأ الباقون « ابن كثير وعاصم وحزمة ويعقوب الحمزى » بينكم بالرفع على أنه اسم غير ظرف فأُسند الفعل إليه فرفع . . . تفسير القرطبي ٧ : ٤٣ .

اللفظة جرت في كلامهم كالمثل . قال الأصمعي<sup>(١)</sup> : تقول العرب : اذهب بذي تسلم . والمعنى اذهب والله يسلمك ، دعاء له بالسلامة . واذها بذي تسلمان ، والمعنى اذها والله يسلمكما . واذهبوا بذي تسلمون ، والمعنى والله يسلمكم . فإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل ، فإن الأمثال يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها وتزال كثيراً عن القياس . كذلك مجراها في كلامهم . واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام . ولذلك تقديران في العربية صحيحان في القياس ؛ أحدهما أن تكون ذو هو الموضوع لذات الشيء ، كما تقول : مررت برجل ذي مال ، فذى هو الرجل نفسه وأضيفته إلى المال . فإذا قلت : اذهب بذي تسلم ، فذى نعت قام مقام المنعوت ، كما تقول : مررت بذي مال ، وأنت تريد برجل ذي مال ، فيكون التقدير اذهب بيوم ذي تسلم أو بوقت ذي تسلم ، أى ذي تسلمه ، فذو « هو »<sup>(٢)</sup> اليوم والوقت ، فذلك جاز إضافته إلى الفعل كما يضاف الزمان ، وقد مضى القول في هذا . ويؤول التأويل إلى أن الإضافة في الحقيقة إلى المصدر ، فكأنه قيل : اذهب بسلامتك . والوجه الآخر أن تكون ذو بمنزلة الذى ، وهى لغة للعرب ، فكأنه قيل : اذهب بالذى تسلمه ، فالهاء مقدرة في المعنى محذوفة من اللفظ ، وهو مصدر تقديره اذهب بالسلامة التى تسلمها ، وقال الذى وهو يريد السلامة ، لأنه مؤنث غير حقيقى فتذكيره جائز ، فذهب<sup>(٣)</sup> بالسلامة إلى السلام<sup>(٤)</sup> كما قال عز وجل ( قَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ )<sup>(٥)</sup> والذى قد تكون مصدراً كما قال عز وجل

(١) عبد الملك بن قريش وكان من أروى الناس للرجز وأوثقهم في اللغة . مات سنة ٢١٦ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٨٧ وبغية الوعاة : ٣١٣ .

(٢) الأصل « فذوا اليوم . . » .

(٣) في الأصل « فنذهب » .

(٤) فصل السيرافي ذلك في شرح الكتاب ١ : و ٤٢ .

(٥) تتمها ( فاتهى فله ما سلف وأمره إلى الله . ومن عاد فأولئك أصحاب النار

هم فيها خالدون ) سورة البقرة : ٢٧ .



﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>(١)</sup> تقديره وخضتم كخوضهم . وقد مضى هذا في ذكر الأصول وشرحها ، وإنما هذا كتاب علل ومسائل ، وسند كر من مثل هذه المسائل في آخر الكتاب ، ما تزداد به بما ذكرته لك بصيرة إن شاء الله .

وقال آخرون : لم تجز الإضافة إلى الأفعال ، لأن من شأن الإضافة تعريف المضاف وتقريبه من المعرفة بأدنى اختصاص توجه له . والأفعال لا / تعريف فيها ولا اختصاص ، لأنها غير واقعة على شيء بعينه ، إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماض أو حاضر أو منتظر ، فهو يدل على فاعل ومفعول ومصدر وظرف . ويتصل بذلك الحال والمكان ، والمضاف إليها لا يدرى بأي شيء من هذه الأشياء يتعلق . ألا ترى أن المنكور قد يُعرّف في بعض الأحوال فيتعرف ، والأفعال نفسها لا يمكن تعريفها ، فكان تعريف ما يضاف إليها أبعد . سؤال على أصحاب هذه المقالة . يقال لهم : أولاً ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات . ولم يكونوا ليجمعوا على الخطأ ولا يعيّن واحد منهم<sup>(٢)</sup> مع كثرة علماء الفريقين ، وخصهم عن دقائق النحو وغوامض المسائل . وإذا كان هذا متفقاً عليه عندنا وعندكم ، فالسؤال عنا فيه ساقط إذ كنا فيه سواء .

جواب آخر : وهو جواب الجماعة . قال النحويون كلهم : الدليل على أن الأفعال نكرات أنها لا تنفك من الفاعلين . والفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع بها الفائدة . والجل نكرات كلها ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة

(١) الآية ( كالذين من قبلهم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلافهم فاستمتعتم بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلافهم وخضتم كالذي خاضوا أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون ) سورة التوبة : ٩٦ .

(٢) في الأصل « منهم على ذلك » ...

لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة . فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات ، ولذلك لم تجز الكناية عن الجمل ، لأن المكنى معارف والجمل نكرات . فذلك لم تضم . وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملاً ، كانت نكرات ولم يحز إضمارها .

سؤال آخر على أصحاب هذه المقالة . يقال لهم : فإذا كانت الأفعال نكرات كما ذكرتم ، فهلاً عرفتموها كما تعرف النكرات ، ثم أضفتم إليها كما نفعل ذلك بسائر النكرات ، إذا احتيج إلى تعريفها عرفت ؟

الجواب ، وهو جواب الجماعة لا ينفرد به قوم دون قوم . وهو أن تعريف الأفعال محال ، لأنها لا تضاف ، كما أنه لا يضاف إليها . ومنها أن تعريفها بالألف ٣٣/أ واللام من دلائل / الأسماء التي تختص بها . لأنها يشير بها المتكلم إلى عهد بينه وبين من يخاطبه في الذي يدخل عليه الألف واللام . والأفعال غير محصورة على شيء واحد كما ذكرنا فنعرف ذلك الشيء . ومنها أنها كما ذكرنا جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال . ومنها أنها لا تتعرف بالموضع ، إلا أن يسمى بها رجل أو امرأة ، فإذا سمي بها رجعت إلى أحكام الأسماء ، وجاز فيها جميع ما يجوز في الأسماء .

سؤال على أصحاب هذا الجواب . يقال لهم : فقد علمنا أن الأفعال لا يضاف إليها بما تقدم من الاحتجاج لذلك . فلم لا تجوز إضاقتها نفسها ؟ ؟  
الجواب ، يقال : لم تجز إضافة الأفعال ، لأن الفعل لا ينفك من فاعله كما ذكرنا مضمرّاً أو مظهرّاً . والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا تجوز إضافة الجمل ، كذلك لا تجوز إضافة الفعل . ألا ترى أنه غير جائز إضافة قولك زيد منطلق وعبد الله أخوك وهذا زيد ، وكذلك قام محمد وخرج أخوك وكذلك ما أشبهه ؟

انتهى القول في امتناع الأسماء من الجزم ، والأفعال من الخفض .

## باب القول في التثنية والجمع

إن قال قائل : أخبرونا عن التثنية ما معناها ؟ قلنا له : هو <sup>(١)</sup> ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ . فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما ، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر . ويؤتى بعلم التثنية آخرًا ، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد ، إلا أن الإخبار عنهما يقع على المعنى ، وذلك قولك : رجل ورجل ، ثم تقول : رجلان . و غلام و غلام ، ثم تقول : غلامان . وزيد وزيد ، ثم تقول : الزيدان . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم ، ولذلك لم تجز تثنية <sup>(٢)</sup> اسمين مختلفي اللفظ ، كقولنا : زيد ، وبكر ، وعمر ، ومحمد ، وجعفر ، وما أشبه ذلك . <sup>(٣)</sup>

فإن قال : أفكذلك تقولون في الجمع إنه ضم ثلاثة أشياء متفقة في اللفظ وإلحاق علم الجمع بواحد منها اختصارًا ، فيدل ذلك على الثلاثة ، كما دلّ في التثنية على شيئين ؟ / قلنا : ليس كذلك ، لأن الاثنين لا يختلف معنى التثنية فيهما ، ٣٣/ب لأنه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عددًا . والجموع تختلف في الكمية والأعداد في قلتها وكثرتها ، كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها . فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها ، وأنواعها ، وأجناسها ، وقلتها وكثرتها ، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها ، وألفاظها ، وأجناسها ، وأنواعها ، وخلقها . وكما لم تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع ، فمن الجموع ما جاء على حدّ التثنية ، وهو أن تضم أسماء

(١) أي معناها .

(٢) في الأصل « تكرير » والتثنية هنا أصوب .

(٣) فصل السيرافي الكلام على ذلك في شرح الكتاب ١ : الورقة ١٣٠ . وكذلك

ابن الأنباري في أسرار العربية : ٢١ وزاد عليه قوله « والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار يعدلون عنها إلى التكرار » .

بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ ، فيزاد في آخر واحد منها علامة الجمع ، فيعلم أن الجماعة داخلة معه ، كقولنا : الزيدون ، والعمران ، ودللتنا بهذا اللفظ على الجمع بين أسماء ، كل واحد منها على انفراد يقال ( له )<sup>(١)</sup> زيد وعمران .

وإن قال : أف يكون ذلك محصوراً على الثلاثة ، كما كان قولك : رجلان ، وغلامان ، والزيدان ، والعمران ، محصوراً على اثنين لا غير ؟

قيل له : لا ، لأن الجمع لما كان كما ذكرت لك مختلفاً في القلة والكثرة جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين ، فاشترك فيه القليل والكثير ، وربما اقتصر به على ما دون العشرة ، وربما جاوز ذلك وجعل له لفظ آخر يختص بقليل الجمع ، وذلك في المكسّر من المجموع ، فجعلت له أمثلة مختصة بالقليل ، وهي أربعة : أَفْعَلٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، فافْعَلْ قولك أَكَلْتُ وَأَفْلَسْتُ . وأفْعَلْ قولك أَحْمَلُ وَأَعْدَلُ . وأفْعِلْ كقولك أَرْغَمْتُ ، وَأَمَثَلْتُ في جمعٍ مثالي ، وهو الفرائش<sup>(٢)</sup> وفِعْلَةٌ قولك صَبِيَّةٌ وَفَتْيَةٌ . فهذه الأمثلة واقعة على أَقَلِّ العدد ، وهو ما دون العشرة ، وربما وقعت لأكثر العدد ، إلا أن هذا هو الأصل ، وذلك يقع خروجاً عن القياس المطرد ، كما أن بناء الكثير ربما شاركه<sup>(٣)</sup> في القليل . وهذا مشروح في الأصول ، وليس هذا موضعه فنستقصيه .

وكذلك ما جمع بالألف والتاء ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والجففات .

المقصود به أن يكون لأقلّ العدد / وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزاً<sup>(٤)</sup> غير مردود . قال حسان :

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) جاء في مادة « مثل » من لسان العرب « والمثالي الفرائش . . . » .

(٣) شركه وأشركه وشاركه بمعنى واحد .

(٤) في الأصل « جائز » .

لنا الجَفَنَاتُ الغَرَّ يَلْعَنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرُنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا<sup>(١)</sup>  
وأما قول من أخذ على حسان الجفنات، فقال: هو لأقل العدد. وكان  
قولك الجفنان أبلغ في المدح لأنها لأكثر العدد. وقلت الغر ولم تقل البيض، والغرة  
اليسير من البياض، وقلت يلعن ولم تقل تلعع. وقلت يقطرن، ولم تقل تسيل  
والسيلان أكثر من القطر. فهو كما قال، إلا أنه غير مدفوع أن تكون الجفنات  
تقع للكثير، وإن كان موضوع بابها القليل، لاشتراك الجموع ودخول بعضها على  
بعض، ألا ترى أن فعولا من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل كما قال عز وجل  
«ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ»<sup>(٢)</sup>.

سؤال في التنثية: إن قال قائل: لم جعل رفع الاثنين بالألف<sup>(٣)</sup> ومن المتفق  
عليه أن الألف منها تولد النتحة التي هي علامة النصب؟ لأن أكثر العلماء على  
أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف. فالنتحة من الألف  
والضمة من الواو، والكسرة من الياء. وقد قال بعضهم: الألف من الفتحة، والياء  
من الكسرة، والواو من الضمة<sup>(٤)</sup>. وعلى المذهبين جميعاً فالألف بالنصب أشكل

(١) البيت لحسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم. وهو من شواهد الكتاب.  
قال سيبويه: «وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير» ثم روى البيت وعلق عليه بقوله «فلم  
برد أدنى العدد» وشرحه الشتمري في حاشية الكتاب ٢ : ١٨١ وكذلك استشهد به  
ابن الأنباري في كتابه «أسرار العربية» ص ١٤٠ فعلق عليه ودافع عن حسان ورد على  
من نخطأه.

(٢) الآية ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ سورة البقرة: ٢٢٨

(٣) قال سيبويه «اعلم أن التنثية تكون في الرفع بالألف والنون وفي النصب والجر  
بالياء والنون. ويكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحاً». الكتاب ٢ : ٩٢ وانظر  
أسرار العربية: ٢٢

(٤) نقل السيرافي عن الخليل أنه قال «الحركات يزدن على الحروف. والأصل الحروف  
والحركات مأخوذة منها والدليل على أن الأصل الحروف أنه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة  
وهو الحرف الساكن ولا يجوز أن توجد حركة في غير حرف. قال فالفتحة من الألف  
والكسرة من الياء والضمة من الواو يعني أن الفتحة تزد على الحرف ومخرجها من مخرج =

فكيف فضلتها رفع الاثنين ، ولا مجانسة بين الضمة والألف ، وعدل بها عن  
النصب الذى هى به أشكل <sup>(١)</sup> ؟

الجواب : إنما جعلت الألف فى رفع الاثنين ، لأن الرفع أول الإعراب ، لأنه  
سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والنثنية أول المجموع لأن معناها ضمّ شيء إلى  
شيء كما ذكرناه ، والحروف المتولدة عنها الحركات هى هذه التى ذكرت الواو  
والألف والياء ، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجميع أيضاً  
بالواو <sup>(٢)</sup> ، لأن الباب واحد وما وجب للتثنية وجب للجمع . فلو فعل ذلك  
ب/٣٤ لم يكن بين التثنية والجمع فرق . فلما بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو ، وترك الجمع  
على حاله بالواو لأنه لم يعرض ما ينقله عنه إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع  
بالألف ، ولم تجعل لتثنية المرفوع <sup>(٣)</sup> بالياء لأن الياء للخفض ، والخفض فى الأسماء  
ثابت غير منتقل عنها ، والرفع والنصب قد تشترك فيهما الأسماء والأفعال ، فكان  
الجرّ أغلب على الياء من الأسماء فبقى على بابها . فلم يبق لتثنية المرفوع غير الألف  
فجعلت فيه .

سؤال على هذا الجواب . يقال للمجيب بهذا الجواب : فهلاً جعل رفع الاثنين  
بالواو ، ورفع الجميع أيضاً بالواو ، وكان كسر نون الاثنين وانفتاح ما قبل الواو فى  
قولك : جأى الزيدون والعمرن ، ينفرق بين التثنية والجمع فى قولك : جأى الزيدون

---

= الألف وكذلك الكسرة من مخرج الياء والضمة من مخرج الواو . ثم نقل السيراقى قول  
المخالفين وحججهم . شرح الكتاب ■ : ٢٠٨ وكذلك فصل ابن الأنبارى الحديث عن  
أوجه الشبه بين الحركات والحروف فى أسرار العربية : ١٢٧ كما يتحدث ابن جنى بالتفصيل  
عن كون الحركات أبعاض الحروف فى سر صناعة الإعراب . ١ : ١٩ .

(١) أوجز سيبويه الكلام على ذلك فى الكتاب ١ : ٤ وفصله السيراقى فى شرحه  
١٣٠ - ١٣٣ .

(٢) فى الأصل « ولأن » .

(٣) فى الأصل « الرفع » .

والعمرون ، لانضمام ما قبل الواو في الجمع وانفتاح نونه <sup>(١)</sup> ؟

الجواب أن يقال : لو كان ما ذكرت من الفرق ثابتاً ، لكان لعمري لازماً .  
والاقتصار عليه واجباً ، ولكنه فرق غير <sup>(٢)</sup> لازم لسقوطه في بعض الأحوال .  
أما النون فتسقط في الإضافة في قولك : جاءني أخواك ، وأخوزيد ، وبنوك ، وقاضو  
عبد الله ، فتسقط دلالتها بسقوطها ، وكانت تختلط التثنية والجمع فلا يفرق بينهما ،  
وكل دليل أو فارق بين مسألتين كان غير لازم فالاعتماد عليه غير جائز ولا مستقيم .  
وأما انضمام ما قبل الواو في الجمع فغير لازم أيضاً ؛ لأن من الأسماء ما يازم فتح  
ما قبل الواو في جمعها . وتلك الأسماء المقصورة كلها إذا جمعت جمع السلامة وجب  
فتح ما قبل الواو فيها نحو قولك : موسى وعيسى ومُثْنَى ومُعَلَّى ومفترى ومصطفى  
وما أشبه ذلك . ألا ترى أنك تقول : عيسون ومثنون ومعلون ومصطفون . لأنك  
تأتي بواو الجمع وهي ساكنة ، وقبلها ألف ساكنة ، فتحذف الألف لالتقاء  
الساكنين ، فيبقى ما قبلها مفتوحاً على حاله . وكذلك في الخفض والنصب يفتح  
ما قبل الياء ، كقولك : رأيت الموسين والعيسين والمصطفين ، ومررت بالعيسين  
والموسين والمصطفين . قال الله عز وجل ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ  
الْأَخْيَارِ <sup>(٣)</sup> ﴾ . / وهذه الأسماء كثيرة جداً . وهذا حكمها في انفتاح ما قبل الواو  
والياء في الجميع . فلما لم يكن هذا فرقاً ثابتاً في كل حال لم يحز الاقتصار عليه .

سؤال آخر . فإن قال : فهلاً جعلوا الواو للرفع ، وجعلوا الياء للجر ، لأنها على  
بابها ، وأسقطوا الألف ؟

الجواب أن يقال : ذلك غير جائز لعلتين . إحداهما : أنا لو جعلنا الواو للرفع

(١) أنظر تعاليل التفرقة بين المثني والجمع بكسر النون في الأول وفتحها في الثاني دون  
العكس في أسرار العربية : ٢٥ .

(٢) في الأصل « ولكنه غير فرق . . . »

(٣) سورة ص الآية ٤٧

لاختلطت التثنية والجمع كما ذكرنا . والأخرى <sup>(١)</sup> أنا لو فعلنا ذلك كنا قد أسقطنا الألف من دلالات الإعراب ، وهى إحدى <sup>(٢)</sup> الدعائم الثلاث التى هى أصل تولد الحركات ، وذلك غير جائز .

سؤال آخر . يقال لمن اعتقد هذا المذهب وقام بنصرته : فهلاً <sup>(٣)</sup> خصت الألف فى رفع الجميع ، والواو فى تثنية المرفوع . فكان يكون فى ذلك فرق بينهما لأنك إذا اعتمدت فى تصوير الألف فى تثنية المرفوع ، والواو فى جمعه ، على كراهية التباس التثنية بالجمع لوقرت بينهما الواو . وأنت لو جعلت الألف فى الجمع والواو فى التثنية ، كان بينهما من الفرق مثل ما هو الآن <sup>(٤)</sup> من جعلك الألف للتثنية والواو للجمع ؟

الجواب أن يقال : إنه قد وجب فتح ما قبل حرف التثنية فى الجر والنصب فى قولك : رأيت الزيدَيْن ، ومررت بالزيدَيْن <sup>(٥)</sup> ، فلما كان ذلك كذلك وجب أن تجعل الألف فى التثنية لافتتاح ما قبلها ، ولأنه لا يوصل إلى تغيير حركة ما قبل الألف ، كما يمكن تغيير حركة ما قبل الواو والياء .

سؤال آخر . فإن قال : فأنت قد زعمت أن المرفوع أول الكلام ، وتثنيته أول التثنية ، فكيف حملت الألف على فتح ما قبل الياء فى الخفض والنصب وهما بعده ؟

الجواب ، إنا نقول : إن المرفوع قبل المنصوب والمخنوض استحقاقاً ، وعلى

(١) فى الأصل « والآخر » .

(٢) فى الأصل « أحد »

(٣) فى الأصل « فلم »

(٤) فى الأصل « لأن . »

(٥) ذكر ابن الأنبارى ثلاثة أوجه لتعليل فتح ما قبل باء التثنية دون الجمع فى أسرار



ما يوجب القياس في الترتيب ، ويجوز تسويفه في ترتيب هذه الأشياء . وتقديم بعضها على بعض في المرتبة والاستحقاق ، لا أن العرب كانت تنطق زماناً بأشياء مرفوعة ، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصوبة ، ثم نطقت بالخفضات . بل تنطق بالكلام كله مختلطاً بعضه / ببعض . ثم رتب العلماء استحقاق بعضه التقديم في المرتبة على بعض ، على ما مضى من شرح ذلك . ألا ترى أنا نقول إن الأسماء قبل الأفعال ، وليس كذلك مجراها في النطق . بل ترى الأفعال والحروف في كثير من الكلام تتقدم على الأسماء في النطق ، وحتى أن كثيراً من الأسماء لا يجوز تقديمها على بعض الحروف ، وقد ذكرنا من مثل هذا فيما مضى من الكتاب ما فيه كفاية .

وكذلك القول في تشية المرفوع واستحقاقها في الترتيب التقدم . والكلام كله مختلط بعضه ببعض ، وتابع بعضه بعضاً . فنقول : إن الألف جاءت لتشية المرفوع في التقدير قبل تشية المنصوب والختوض ، وقيل تصيير الواو للجمع . وكان مع ذلك أن تكون الألف في الموضع الذي يفتح فيه ما قبل أواخر أمثالها أولاً ، إذ كان لا سبيل إلى تغيير حركة ما قبلها .

سؤال آخر . فإن قال : فلم ضمَّ النصب إلى الخفض دون أن يُضمَّ إلى الرفع <sup>(١)</sup> أو دون أن تجعل له سمة ينفرد بها ؟

الجواب ، وهو جواب الجماعة ، قالوا : لم يمكن إفراد المنصوب في التشية ، لأن الحركات ثلاث ؛ الفتحة والكسرة والضمة ، وليس في التشية والجمع سمة لحركة تدل على رفع ولا نصب ولا خفض . فكما ، لم يكن المرفوع في التشية والجمع حركة تدل على الرفع ، ولا الخفض ، لم يكن ذلك في المنصوب أيضاً .

(١) ذكر السيرافي أربعة أوجه قيلت في ضم النصب إلى الجر دون الرفع . شرح الكتاب ١ : ١٣٢ وجعلها ابن الأنباري ستة أسباب في إمرار العربية : ٢٣

والحروف التي تولدت منها هذه الحركات ثلاثة<sup>(١)</sup> : الألف وقد انفرد بها  
 تثنية المرفوع . والواو وقد حصلت في جمع المرفوع على قياسها . والباء قد حصلت  
 له خفض على القياس . لأن الكسرة من الياء . فالخفوض في التثنية والجمع على  
 بابه، وقد ذكرنا العلة في وجوب ذلك، فلم يبق المنصوب إلا ضمّه إلى أحدهما، وكان  
 ضمه إلى الخفوض أولى لأنهما جميعاً في طريق المفعول به . ألا ترى أن قولك  
 ضربت زيداً، ومررت بزيد، سواء في المعنى في أنهما مفعول بهما — إلا أن  
 أحدهما أوصلك/ الفعل إليه بغير حرف خفض، والآخر وصل إليه بحرف خفض - ١/٣٦  
 فلما استويا في المعنى استويا في التثنية، فضم المنصوب في التثنية إلى الخفض لذلك .  
 ألا ترى أنهما استويا في الكناية أيضاً في قولك: رأيته<sup>(٢)</sup>، ومررت به، ورأيتك  
 ومررت بك . وما أشبه ذلك . ومع ذلك إن المفتوح إلى الخفوض أقرب منه إلى  
 المرفوع، لأن الضمة أثقل الحركات، والفتحة أخفها فهي إلى الكسرة أقرب .

سؤال آخر، إن قال قائل : فهلاً جعل رفع الاثنين بالواو، ورفع الجميع  
 بالواو، وخفض الاثنين بالياء، وخفض الجميع بالياء، ونصب الاثنين بالألف .  
 ونصب الجميع بالألف . وكان قد جاء كل شيء من هذا على بابه وقياسه ؟

الجواب أن يقال : لو جعل كذلك لا لتبس الاثنان المرفوعان بالجمع المرفوع .  
 وقد ذكرنا أن دلالة نون الاثنين والجمع تسقط لسقوطها في حال الإضافة، وأن  
 الاستدلال بانفتاح ما قبل حرف التثنية وانضمام ما قبل حرف الجمع، يسقط في  
 جمع المقصورة . وشرحنا ذلك شرحاً وافياً . ومع ذلك فإنه كان يلتبس تثنية  
 المنصوب أيضاً بجمعه في قولك : رأيت الزيدان في التثنية . ورأيت الزيدان في  
 الجمع . لأنه لا سبيل إلى ما قبل الألف . ونون الاثنين والجمع غير ثابتة

(١) في الأصل « ثلاث »

(٢) في الأصل « رأيت » وزدنا الضمير لأنه موضع الشاهد .

كما ذكرت لك . فكان يقع في ذلك الفساد والالتباس من جهتين ، فتجنبوه لذلك .

سؤال آخر . فإن قال : فهلاً جعلوا رفع الاثنين بالألف . ورفع الجميع بالواو ونصب الاثنين بالألف ، ونصب الجميع بالياء . وجعلوا الخفض مضموماً إلى أحدهما ، فكان يكون في ذلك فرق بين هذه الأشياء واستعمال للأجناس الثلاثة من غير لبس ولا خلل ؟

الجواب أن يقال : إنهم لو فعلوا ذلك لكانوا قد جعلوا الخفض منقولاً عن بابهِ ، وعلمه موسوماً به غيره ، لغير علةٍ لزمته تخرجه عن بابهِ . والشئ إنما تخرجه عن بابهِ وتُلزمه سمةً غيره في بعض الأحوال علةٌ تلزمه ، وخوف لبس<sup>(١)</sup> بين مشتبهين والخفض على بابهِ لم يعرض في تثنيته ولا جمعه ما يلبسه بغيره ، لأن الكسرة من الياء ، فخفض الاثنين بالياء على بابهِ . وخفض الجميع بالياء على بابهِ . وليس هاهنا مانع منه ، ولا سؤال أيضاً فيما جاء على بابهِ وقياسه لم<sup>(٢)</sup> جاء كذلك؟ وإنما السؤال فيما خرج عن بابهِ وقياسه ، لم صار كذلك؟ ومع ذلك فإن الخفض لازم طريقة واحدة ، ووجهاً واحداً لا يزول عنه . وهو خاص للأسماء لازم لها دون غيرها . والرفع والنصب قد ينتقلان إلى الأفعال أيضاً . والذي هو أُلزم لا يكون تابِعاً . ومع ذلك فإن طريق الخفض كما ذكرنا ضيقة جداً ، لأنه لا يكون إلا من وجه واحد . والرفع والنصب قد يكونان من وجوه ، فلم يقع الاتساع في الخفض كما وقع في الرفع والنصب .

(١) في الأصل « حرف ليس » .

(٢) في الأصل « لما »

## باب القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع

أهي إعراب أم حروف إعراب؟<sup>(١)</sup>

اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع ، هي الإعراب نفسه<sup>(٢)</sup> .

وقال المازني<sup>(٣)</sup> والبرّد<sup>(٤)</sup> والأخفش سعيد بن مسعدة<sup>(٥)</sup> ، هذه الحروف دليل الإعراب ، وليست<sup>(٦)</sup> بإعراب ولا حروف إعراب<sup>(٧)</sup> .

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : هذه الحروف الإعراب<sup>(٨)</sup> .

---

(١) هذه المسألة هي الثالثة من مسائل « الإنصاف » لابن الأنباري .

(٢) وأيدهم في ذلك قطرب كما في الإنصاف .

(٣) ترجمناه في ص ٧٩

(٤) ترجمناه في ص ٤٠

(٥) ترجمناه في ص ٤٩

(٦) في الأصل « وليس »

(٧) بين السيرافي فساد هذا الرأي في شرح الكتاب ١ : ورقة ١٣٦ . ورد على

مخالف رأى سيبويه الذي شرحه بقوله « اعلم أن الألف والياء في التثنية ، والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا ، واحتجوا في ذلك بحجج . . . » ١ : ١٣٤ .

(٨) قال سيبويه « اعلم أنك إذا نيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب . . . وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين » الكتاب ١ : ٤ وقال « وإذا جمعت على حد التثنية - يعني غير جمع تكسير - لحقتها زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع » وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين . كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيها » الكتاب ١ : ٤ وقال ابن الأنباري : فإن قيل : فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ؟ قيل لأن التثنية والجمع فرع على المفرد ، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات ، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل =

ونبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب ، وما له وما عليه . ونحتم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتج به له وعليه ، لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله .

سؤال على الكوفيين في ذلك . يقال لهم : من أين لكم أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، وقد علمتم أن من المتفق عليه أن الواحد أول ، وإعرابه هو الأصل الذي يقاس عليه ، ويرد إليه الحكم على ما اختلف فيه ، إذ<sup>(١)</sup> كان أصلاً لما وقع فيه الاختلاف والمنازعة ، وكان اختلف فيه فرعاً . ولا خلاف بيننا أن الواحد قبل الاثنين / والجميع ، وإعراب الواحد بحركات تعقب في آخر حرف منه . كقولنا : هذا زيد ومحمد ، ورأيت زيدا ومحمداً ، ومررت بزيد ومحمد ، والإعراب حركات تدل على معانٍ تغتور الأسماء بعد حصولها بحروفها كلها وأبنيتها ، فمن أين لكم أن الإعراب تغير في التثنية والجمع ، وصار بحروف هي كمال الاسم ؟ ولئن جاز أن تكون الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء فيهما الإعراب ليجوزن أن تكون الراء من جعفر ، والميم من مسلم ، هي الإعراب نفسه ، لأنها نهاية الاسم كما أن الألف آخر الاسم الدال على اثنين ، والواو آخر الاسم الموضوع للجماعة .

الجواب . وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين ، على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم ، والمعنى واحد . لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعينها لكان في ثقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة ، بل لعل أكثر

---

= بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأعطى الفرع الفرع كما أعطى الأصل الأصل . وكانت أدلت والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات « أسرار العربية : ٢٢ » وقد ذكر الأقوال المختلفة في الإعراب والتثنية والجمع وانتهى إلى تأييد مذهب سيبويه والحجاج له في ص ٢٣ و ٢٤ .  
(١) في الأصل « ويرد إليه بحكم على ما اختلف فيه إذا كان . . . » .

ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم . وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان<sup>(١)</sup> ، وابن شقير<sup>(٢)</sup> ، وابن الخياط<sup>(٣)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٤)</sup> . فنحن إنما نحكي عيال الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم ، ولا بنحس حظ يجب لهم .

قال الكوفيون : إنا لم نشك في أن إعراب الواحد هو الأصل ، وما بعده فرع عليه ، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجمع وأبنيتهما وسائر أحكامها . كذلك جاز اختلاف الإعراب . ولسنا ندفع أيضاً أن يكون الإعراب حركة . إلا أنه قد يكون أيضاً عندنا حرفاً ، لأن الإعراب دليل على المعاني ، ولذلك احتيج إليه ، فإذا دلّ غيره دلالة وناب منابه ، كانا في ذلك سواء لا فرق بينهما . فنقول إن / الإعراب يكون حركة وحرفاً ؛ فإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، لأن الحركة لا تقوم بنفسها . وإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وأتم أيضاً مقرون معنا بأن الإعراب قد يكون حرفاً في بعض المواضع في قولكم : يذهبان وتذهبان وتذهبون وما أشبه ذلك . فقد أجمعنا نحن وأتم على أن الإعراب في هذه الأفعال حرف وهو النون . وكذلك أيضاً اتفقنا جميعاً على أن الإعراب قد يكون سلب الحركة في الجزم في قولنا : لم يذهب ولم يركب . فجعلنا لفظ ضد الإعراب إعراباً فاجتمعنا جميعاً عليه . فلم يكن لذلك منكراً أن يكون الإعراب في بعض الأحوال حرفاً إذا دعت الضرورة إليه .

ب/٣٧

قال البصريون : إن جميع ما ذكرتموه متفق عليه إلا جعلكم الإعراب في التثنية والجمع حروفاً . وما اتفقنا عليه لا منازعة فيه ، وإنما المنازعة فيما وقع فيه

(١) ترجمناه في ص ٥٠

(٢) ترجمناه في ص ٧٩

(٣) ترجمناه في ص ٦٣

(٤) ترجمناه في ص ٦٠

الاختلاف . وليس تشبه هذه الحروف في التثنية والجمع ماشبهتموها به من سلب حركة المجزوم، وتصيير الإعراب في الأفعال المستقبل حرقاً، في قولنا يذهبان ويذهبون وما أشبه ذلك . ولو كان مشبهاً لها لملناه عليها<sup>(١)</sup> واتفقنا جميعاً وسقط الخلاف . والفرق بينهما من أن المتفق عليه أن الإعراب إنما يدخل المعنى يعتور الكلمة بعد حصولها بينائها وحركاتها . وأن سقوط الإعراب لا يخلّ بالكلمة نفسها ، ألا ترى أن الاسم والفعل المستقبل إذا لم يعرب أحد منهما<sup>(٢)</sup> لم يسقط معناه ، فالإعراب يدخل ويخرج ، ومعنى الاسم في الاسم قائم . وكذلك الفعل، أعرب أو لم يعرب دلالاته على الحدث<sup>(٣)</sup> والزمان قائمة غير زائلة . وهذه الحروف ، أعني الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء فيهما ، لو سقطت بطلت دلالة التثنية ، وإنما كمل كل شيء من هذا اسماً للتثنية وللجمع بأحد هذه الحروف ، فحملها كمحل الألف من أرطى التي بها كمل بناء الاسم<sup>(٤)</sup> ومحل الألف / من حبل التي بها كمل بناء الاسم ودلالة التأنيث ، وما أشبه ذلك .

١ / ٣٨

وأما النون من يذهبان ، وتذهبان ، ويذهبون وما أشبه ذلك ، فيها بان فساد ماذهبتم اليه ، ووضح صحة مذهبنا ، لأنها<sup>(٥)</sup> لاحقة بالأصل المتفق عليه ، لأن سقوطها غير مغلّ بمعنى الفعل ، ولا كونه الاثنين « أو »<sup>(٦)</sup> الجميع ، لأننا نسقط النون من يذهبان فيكون الفعل للاثنين كما يكون في حال ثبوتها كذلك . وكذلك النون من يذهبون وما أشبه ذلك ، لا يفسد إسقاطها معنى الجمع<sup>(٧)</sup> . ونحن

(١) في الاصل « عليه »

(٢) في الأصل « ما لم »

(٣) في الأصل « على الحذف »

(٤) في الأصل « بناء الاثنين »

(٥) في الأصل « لانه »

(٦) في الأصل « بالجمع »

(٧) تبد رأى سيويه في هذه المسألة مفصلاً في الكتاب ١ : ٥ و ٦

لو أسقطنا الألف من الزيدان ، والواو من الزيدون ، والياء من التثنية والجمع ،  
لتغير ذلك ، وبطل المعنى المقصود به الاثنان والجمع وفسد ، وهذا واضح بين .

جواب الكوفيين عن هذا الذى ذكرناه وفرق بينهما . قالوا : ليس تشبه  
حروف التثنية والجمع ما شبهتموها به من الحركة فى الواحد ، والنون فى تثنية  
الأفعال وجمعها ، وسقوط الحركة والنون من غير فساد معنى ، لأن الألف فى  
التثنية والجمع متضمنة - مع أنها إعراب - الدلالة على التثنية .  
X

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين

\* \* \*



## مسألة : (١)

قال أبو القاسم (٢) : ضارب تعمل عمل يضرب . كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه ، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعة إياه ، فعمل كل واحد منهما على صاحبه . والمصدر الذي يكون بمعنى « أن فعل » أو « أن يفعل » يعمل عمل اسم الفاعل ، لأنه اسم الفعل ، وفيه دليل على الفعل . ولا يتقدم مفعوله على فاعله ، لأنه لم يقو قوة اسم الفاعل ، ولم يحىء على تقديمه وتأخيرها واضمار اسم الفاعل فيه ، فلذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل .

وأن المشددة وأخواتها وما - في لغة أهل الحجاز - تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه . ولا يتقدم خبرها عليها ، ولا على اسمها ، لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال ، فلذلك لم يحز فيها كل مجاز في الأفعال . / والصفة المشبهة باسم الفاعل . وهى أنقص مرتبة من المصدر ، لأنها ليست توقع فعلاً سلف منك إلى غيرك ، وإنما تعمل فيما هو من سببها ، وإما جاز أن تعمل فيه ، لأنها مشبهة باسم الفاعل . لأنها صفة كما أنه صفة . وأنه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث .

والمميز يعمل عمل الفعل ، ولا يعمل إلا فى نكرة ، لأنه أنقص مرتبة من الصفة ، وإما هو مشبه به . لأن التثنية ، أو تقدير التثنية ، أو النون يمنعه الإضافة كما يمنع الفاعل المفعول أن يشتغل به الفعل ، وفى جملة الكلام عليه دليل ، كما فى الفعل دليل على المفعول ، فنصب لمضارعة المفعول .

وقال أبو بكر بن الخياط (٣) فى قول الشاعر : (٤)

(١) يورده الزجاجى فى مايل مسائل متفرقة ألحقها بالكتاب ، وكان قد أشار إليها فى المقدمة .

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى واضع هذا الكتاب . وتجد هذه المسألة فى

كتاب سيبويه ١ : ٥٥ وفى شرح السيرافى ١ : ٤٣٨

(٣) ترجمته فى ص ٦٣

(٤) وهو الرماح بن أبرد المشهور بابن ميادة وهى أمه . وهو شاعر ذيبانى من مخضرمى

الدولتين الأموية والعباسية مات سنة ١٤٠ هـ . تجد ترجمته فى الأغانى ٢ : ٨٥ — ١١٦

لَتَقْرَبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا<sup>(١)</sup>

قال: جلديا يصلح أن يكون نعتاً للقرب، ومعناه الشديد كما قال العجاج: <sup>(٢)</sup>

فَالْخَمْسُ وَالْخَمْسُ بِهَا جُلْدِي<sup>(٣)</sup>

أى شديد . ويقال: جلدية اسم ناقته، فأبدل من الهاء ألفاً في الوقف . أراد  
جلدية على الترخيم .

مسألة :

قال أبو العباس : الفرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته ، أنك إذا قلت  
ضربت زيدا « فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وثبت أين وقع فعلك . وإذا

(١) في الاصل : لا انقر بل قريبا جلديا . والصواب ما أثبت وهو :

لَتَقْرَبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مادام فيهنّ فصيل حيّا

فقد دجا الليل فهيا هيا

رجز استشهد به سيبويه على تقديم « فيهن » على « فصيل » والراجز يخاطب ناقته  
لتسرين إلى الماء سيرا حثيثا . والقرب القرب من الورود . والجلدي السريع الشديد .  
ويحوز أن يكون اسم ناقته جلدية فرخم . والضمير في قوله فيهن عائد على الابل « حاشية  
الكتاب للشتمري ١ : ٢٧٠ » وذكر السيرافي هذا الرجز في « شرح الكتاب » على أنه  
خطاب للنوق : شرح الكتاب ١ : ٣٢٩ وكذلك استشهد به صاحب اللسان في مادة « جلدي »  
وعزاه إلى ابن ميادة .

(٢) هو عبد الله بن رؤبة الراجز المشهور . جاهل أدرك الاسلام فأسلم ومات سنة ٩٠ هـ .  
وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضا .

(٣) رجز استشهد به صاحب اللسان في مادة « جلدي » وذكره السيرافي في شرح  
الكتاب ١ : ٣٢٩ وهو من أرجوزة للعجاج تقع في مائة وتسعة وتسعين بيتا مطامها :

بَكَيْتُ وَالْمَحْتَزَنُ الْبَكِيَّ وَإِنَّمَا يَأْتِي الصَّبَا الصَّبِيَّ

ومنها :

الْخَمْسُ وَالْخَمْسُ بِهَا جُلْدِي تَقْطَعُهَا وَقَدْ وَنَى الْمَطْيَى

تجدها في مجموع أشعار العرب ٢ : ٦٦ .

قلت زيد ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن زيد <sup>(١)</sup> .

مسألة :

قال أبو العباس : لا أحيـز زيد ضربت ، وأحيـز إن زيدا ضربت ، لأنه لا تجـد بداً من الاضمار إذا نصبت « زيدا » بإن .

مسألة :

قال أبو العباس : إذا قلت كنت أخاك ، فعناه أشبهت أخاك . وإذا قلت : لست أخاك ، فعناه باينت أخاك .

مسألة :

أصبح زيد مفيقاً . أخذ من فيقة الناقة ، كأنه استراح ، كما تستريح الناقة إذا حلبت .

مسألة : <sup>(٢)</sup>

قال : الاثنان أول الجمع (بدليل) <sup>(٣)</sup> قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ <sup>(٤)</sup> ﴾ أى إن كان جمع فوق هذا ، فله مثل الجمع الأول ، وهو الاثنان .

مسألة :

قال أبو القاسم : إنما ذكر سيويـه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني ، حجة

(١) في هذا دلالة على أن بعض أعلام النحويين كانوا يرون النحو وسيلة للأداء السليم فما كان أبو العباس مثلاً ليحيى وجهين جازين لفظاً إذا كان لكل منهما معنى خاص .

(٢) زياده ليست في الأصل

(٣) زياده يقتضيها السياق

(٤) في الأصل ( وإن كن ) وهو خطأ . والآية هي « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك .. » البقرة . الآية : ١١

أ/٣٩ اختلاف الإعراب للمعاني ، كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني/نحو : ذهب وجلس<sup>(١)</sup> كذلك أكرمني أخوك، وأكرمت أخاك . هما يختلفان . وكذلك فرّق بين الفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه في الإعراب . إذا اختلفت معانيهن .

### فصل من تعاليقه :

\* قال أبو (القاسم)<sup>(٢)</sup> عبد الرحمن : ( قيل للأخفش ) : كيف جاز أن تقول هذا يوم يخرج ، فتضيف أسماء الأزمنة إلى الأفعال ؟ فقال : لأن الأزمنة كلها يجوز أن تكون ظروفاً ، فالظروف أضعف من سائر الأسماء ، فعوضوها بالإضافة إلى الأفعال .

\* قال أبو الحسن الأخفش : جعل سيويوه الإعراب ثبات النون وحذفها ، جعل النون إعراباً بغير حرف إعراب ، وجعل الألف علامة للفاعلين . وهذا ردىء ، ولكن النون عندى تدل على الرفع ، وحذفها يدل على النصب والجرم<sup>(٣)</sup> .

\* الشُّكْدُ<sup>(٤)</sup> العطية ابتداءً . فإن كان مجازاة فهو شُكْمٌ<sup>(٥)</sup> .

\* قال أبو عبيدة : تواضعت سور المدينة<sup>(٦)</sup> إنما أنث لأنه جمع سورة ، يقال سورة البناء للقطعة منها ، والجمع سُور ، كما قال دُرّة ودّر<sup>(٧)</sup> ، وقيل في جمع سورة

(١) قال سيويوه : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو ذهب وجلس » الكتاب ١ : ٨

(٢) الكلام في الأصل مضطرب غير واضح . وقد زدت ما بين القوسين للسياق مستعينة

برأى الأخفش المذكور في ص « ١١٤ » من هذا البحث .

(٣) عد إلى تفصيل رأى سيويوه في ص « ٧٣ » من هذا البحث .

(٤ ، ٥) في الأصل « الشكر » في اللفظين والصواب ما ذكرت . جاء في اللسان « قال الجوهري : الشكم - بالضم - الجزاء . فإذا كان العطاء ابتداءً فهو الشكد - بالبدال - تقول منه شكمته أى جزيته » وقال ابن قتيبة « للعطاء شكء ، فإن كان مكافأة قيل شكم » تأويل مشكل القرآن : ١٣ .

(٦) يعنى في بيت جرير :

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّيْبِرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعِ

(٧) جاء في مادة « سور » من اللسان قوله : « أما أبو عبيدة فإنه زعم أنه مشتق من =

القرآن : سور ، للفرق بينهما ، كما قيل : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ وظلمة وظلم . وقال العجاج في جمع سور :

وَرَبِّ ذِي سُرَادِقٍ مَحْجُورٍ سَرَتْ إِلَيْهِ مِنْ أَعَالَى السُّورِ (١)

\* وقال في قوله :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ (٢)

قال بعضهم : نصب ذنباً بفقدان الخافض . وهذا خطأ ، لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب ، كان ينصب في كل حال . وليس نجد ذلك ، كقولك : حسبك يزيد . ثم تقول : حسبك زيد ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد . وإنما ينتصب لأنه لما ذهب حرف الجر تعدى الفعل فعمل فيه .

### مسألة :

إن قيل : لم أعربت عند ولم تعرب لُدن ، ومعنى عند معنى لدن ، ومعنى لدن معنى عند ؟

== سورة البناء وأن السورة عرق من اعراق الحائط ويجمع سوراً وكذلك الصورة تجمع صوراً واحتج أبو عبيدة بقوله سرت إليه في أعلى السور . وروى الأزهري بسنده عن أبي الهيثم أنه رد على أبي عبيدة قوله وقال إنما تجمع فعله على فعل بسكون العين إذا سبق الجمع الواحد مثل صوفة وصوف وسورة البناء وسوره فالسور جمع سبق وحدانه في هذا الموضع . قال الله عز وجل ( « فضرِبَ بينهم بسور له باب » قال والسور عند العرب حائط المدينة وهو أشرف الحيطان وشبه الله تعالى الحائط الذي حجز بين أهل النار وأهل الجنة بأشرف حائط في الدنيا ، وهو اسم واحد لشيء واحد إلا أنا إذا أردنا أن نعرف العرق منه قلنا سورة كما تقول التمر وهو اسم جامع للجنس فإذا أردنا معرفة الواحدة من التمر قلنا تمره ) .

(١) انظر مجموع أشعار العرب ٢٧:٢ وتفسير غريب القرآن : ٢٦ .

(٢) من شواهد الكتاب ١ : ١٧ وقال سيبويه إن « ذنباً » نصبت لحذف الجار . ورواه الفراء في معاني القرآن ٢٣٣:١ إليه الوجه والعمل . وعلق عليه بقوله : والكلام باللام كما قال الله تبارك وتعالى « واستغفري لذنبك » و « فاستغفروا لذنوبهم » وكذلك رواه ابن جني في الخصائص ٣ : ٢٤٧ والمرضى في أماليه ١ : ٥٩١ وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : ١٧٧ .

الجواب : لأن عند متصرفة ، ولأن لم تتصرف ولم تنارق موضعها . ألا ترى  
 ب/٣٩ أنك تقول : كنت عند زيد / وتقول : عندى أن زيدا لا يخرج في غد ، كأنك  
 قلت في علمي وتقديرى . وتقول : ما عندك في هذا الأمر ؟ وليس للذن مثل هذا  
 التصرف فثبتت على حالها . وفيها لغات يقال لذن ولدا ولد . وعند لم تدخلها  
 حروف الخفض ، لأنه ظرف لم يتمكن في الاسمىة ، ولم يستعمل إلا ظرفاً .<sup>(١)</sup>

### مسألة :

أيهم تر يأتك ، ومن تضرب أضرب . قال أهل الكوفة : هذا نظير قولنا  
 زيد قائم . ترفع زيدا قائماً وقائماً بزيد . فعاب البصريون ذلك عليهم وهم يقولون  
 أيّاً تضرب أضرب ، إن أيّاً منصوب بتضرب ، وتضرب مجزوم بأى . وكذلك  
 سائر الأسماء التي يحازى بها في قول البصريين تجزم الفعل وينصبها الفعل الذى  
 تجزمه .

قال أهل البصرة : ليس هذا كما قلتم ، وذلك أنا إذا قلنا : من تضرب  
 أضرب ، فإنما جزمنا الفعل بمعنى الجزاء ، لأن من تضمنت معنى إن ونصبها  
 الفعل الذى جزمته ، فذلك المعنى فى الحقيقة هو الجازم ، وإنما أنكرنا عليكم  
 أنكم تقولون زيد قائم ، رفع زيد بقائم وقائم بزيد ، ثم تقولون إن زيدا قائم  
 فتنصبون زيدا والرافع له موجود ، وتقولون ظننت زيدا قائماً ، فتنصبونها جميعاً ،  
 وكلاهما موجب لصاحبه الرفع فى قولك . ونحن فى الجزاء لا نغيّره عن فعله فى قولنا  
 من تضرب أضرب ، لا تكون من إلا جازمة للفعل فى هذا الموضع ما دامت  
 جزاءً ، ولم توجد كم على هذا المثال اللفظ وعمله متغيراً كما أريناكم . هذا الذى

(١) لد ولدن ولدن : الكتاب ١ : ١٠٧ . وتجد تفصيل القول فيها فى لسان العرب  
 مادة ( لدن ) . وقد ورد دخول من على لدن وعند فى قوله تعالى : « آتيناها رحمة من عندنا  
 وعلمناه من لدنا علماً » ٠٠ وانظر معنى اللبيب ١ : ١٥٦ .

أنكرناه . وليس بمنكر أن يكون في الكلام عامل قد عمل فيه غيره ، فيكون عاملاً معمولاً فيه ، كقولنا : رأيت ضارباً زيداً ، ومررت برجل مكرم (أخاه) <sup>(١)</sup> ، وإنما الحال أن يوجد العامل في شيء وعمله باطل عنه .

### مسألة في التثنية : <sup>(٢)</sup>

قال : إذا قلنا الزيدان والعمران ، فالألف عند سيبويه هي حرف الإعراب . قال الأخفش والمازني والمبرد : ليست بإعراب ولا حرف إعراب ، ولكنها دالة على الإعراب . قال / الكوفيون : الألف هي الإعراب ، وكذلك الواو والياء في التثنية والجمع . وقال بعض البصريين : الحروف أبدال من الحركات ، يعني الألف في التثنية والياء فيها ، والياء في الجمع والواو فيه ، وقال الجرمي <sup>(٣)</sup> : الألف في الزيدان ليست الإعراب ، وانقلابها هو الإعراب . وقال ثعلب : الألف في الزيدان بدل من ضمتين كأنه قال زيدوزيد ، ثم جمع بينهما فقال زيدان ، فالألف بدل من ضمتين ، والواو في الزيدون بدل من ثلاث ضمات ، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس . فلزم من قال إن الحروف أبدال من الحركات ما لزم من قال هي الإعراب نفسه . ويلزم الجرمي أن تكون في حال الرفع الزيدان غير معربة ، لأن الألف عنده غير منقلبة ، وإنما الانقلاب عنده الإعراب ، فجعل الاسم في أول أحوال الإعراب غير معرب ، وهذا قلب الأصول . ويلزم ثعلباً أن يقال له : كيف صارت الألف بدلاً من ضمتين ، وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها ؟ وإذا كانت الواو الزيدون بدلاً من ثلاث ضمات ، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس ؟ هل تصير عنده بدلاً من مائة ضمة ؟ وكذلك إلى ما زاد .

(١) زدناها ليم الشاهد في المثال المذكور .

(٢) عد إلى ص « ١٣٠ » من هذا البحث حيث تجد تفصيل القول في هذه المسألة .

(٣) هو أبو عمر صالح بن اسماعيل ، نحوي فقيه ، أخذ عن الأخفش ويونس مات سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته في أخبار النحويين البصريين : ٧٢ وطبقات الزيدى : ٧٦ وبغية الوعاة : ٢٦٨ ، وإنباه الرواه : ٢ : ٨٠ .

## مسألة :

قال سيبويه : إذا سَمَّينا رجلاً بأحمر لم نصرفه في النكرة ، وإن سَمَّيناه  
 يشكر صرفناه . واحتج بأن أحمر يكون نعتاً وهو اسم ، قال : فالذي يمنعه من  
 الصرف موجود فيه إذا سَمِيَ به . ويشكر إنما ينعى به ، وهو فعل ، فإذا سَمِيَ به  
 فقد زال أن يكون فعلاً . قال أصحابه : هذا محال . إذا سَمَّينا بأحمر صرفناه أيضاً  
 كما نصرف يشكر ، لأنه إذا سَمِيَ به فقد خرج أن يكون نعتاً ، كما أن يشكر إذا  
 سَمِيَ به ، فقد خرج أن يكون فعلاً .

\* \* \*

تم الكتاب بعون الله وحده ، والحمد لله وحده ، وصلواته على خير خلقه محمد  
 وآله وصحبه وسلم .

وفُرج من نسخه في الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة  
 وستمائة .



## الفهارس العامة

---

- ١ — فهرس الأعلام
- ٢ — فهرس الشواهد
- ٣ — فهرس المراجع
- ٤ — محتوى الكتاب

## فهرس الآءلام (\*)

ث	١
ثعلب = أحمد بن يحيى .	آدم . . . . . ٦٨
ج	إبراهيم بن السرى (٤٠) - ٧٦، ٥٨،
الجرمى = صالح بن إسحاق .	٩٥، ٧٨
أبو جعفر = محمد بن رستم .	أحمد بن الحسين (٧٩) - ١٢٢، ٨١
جندل بن المثنى . . . . . ١١٧	أحمد بن عبد الله (٢٢) - ٣٥
ح	أحمد بن يحيى (١٠١) - ١٤١
الحامض = سليمان بن أحمد .	الأخفش = سعيد بن مسعدة .
أبو الحسن = سعيد بن مسعدة .	الأخفش = على بن سليمان .
أبو الحسن = على بن حمزه .	أرسطاطاليس . . . . . ٤٧
أبو الحسن = على بن سليمان .	أبو إسحاق = إبراهيم بن السرى .
أبو الحسن = محمد بن أحمد .	أبو الأسود = ظالم بن عمرو .
حسان بن ثابت ١٢٢ - ١٢٣	الأصمعى = عبد الملك بن قريب .
حواء . . . . . ٦٨	أفلاطون . . . . . ٤٧
خ	ابن الأنبارى = محمد بن القاسم
الخليل بن أحمد ٥٥، ٦٦، ٦٧، ١٣٠	ب
ابن الخياط = محمد بن أحمد	بكر بن عثمان (٧٩) - ١٤١، ١٣٠، ٩٤
د	أبو بكر = أحمد بن الحسين .
الدولى = ظالم بن عمرو	أبو بكر = الصديق .
ر	أبو بكر = محمد بن أحمد .
الرماح بن أبرد (١٣٥) - ١٣٩	أبو بكر = محمد بن السرى .
	أبو بكر = محمد بن القاسم .

## ز

- زبيل ..... ٧٩  
 الزجاج = إبراهيم بن السرى .  
 الزجاجى = عبد الرحمن بن إسحاق .  
 أبو زكريا = يحيى بن زياد .  
 زياد بن أبيه ..... (٨٩)

## س

- ابن السراج = محمد بن السرى .  
 سعيد بن مسعدة (٤٩) - ١٠٩، ١١٠ .  
 ١١٤، ١٣٠، ١٣٨، ١٤١  
 سليمان بن أحمد ..... (٧٩)  
 سبيويه ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٩ ،  
 ٥٣، ٥٦، ٧٢، ٧٧، ٨١، ٨٢ ،  
 ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦ ،  
 ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١٣٠ ،  
 ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢

## ش

- ابن شقير = أحمد بن الحسين

## ص

- صالح بن إسحاق ..... (١٤١)  
 الصديق ..... ٩٦  
 ابن الصعق = يزيد بن عمرو .

## ط

- الطبرى = محمد بن رستم .

## ظ

- ظالم بن عمرو ..... (٨٩)

## ع

- ابن عباس ..... ٩٦  
 أبو العباس = أحمد بن عبد الله .  
 أبو العباس = أحمد بن يحيى .  
 أبو العباس = محمد بن يزيد .  
 عبد الرحمن بن إسحاق (١) - ٣٥، ١٣٥ ،  
 ١٣٧، ١٣٨

- عبد العزيز بن سخون (٢٢) - ٣٥  
 عبد الله بن روبة ..... (١٣٦)  
 أبو عبد الله = هشام بن معاوية .  
 أبو عبيدة ..... ١٣٨  
 أبو عثمان = بكر بن عثمان

- العجاج = عبد الله بن روبة  
 على بن أبي طالب ٤٢، ٨٩، ٩٦  
 على بن حمزة ٤٩ - (١٠١)  
 على بن سليمان ..... (٧٩)  
 عمر بن الخطاب ..... ٩٦  
 أبو عمر = صالح بن إسحاق .  
 أبو عمرو بن العلاء ..... ٩١

## غ

- الغارى = عبد العزيز بن سخون .

## ف

- الفراء = يحيى بن زياد .  
 الفضل = زبيل .

## ق

- أبو القاسم = عبد الرحمن بن إسحاق .

محمد بن المستنير (٧٠) - ٧٧  
 أبو محمد = عبد الملك بن مالك .  
 محمد بن يزيد (٤٠) - (٤٤، ٥١، ٥٢،  
 ٧٦، ٩٥، ١٣٠)  
 ١٣٦، ١٣٧  
 أبو موسى = سليمان بن أحمد .  
 ابن ميادة = الرماح بن أبرد .  
 ن  
 النابغة الذبياني . . . . . ١١٤  
 نصيب . . . . . ٦٢  
 هـ  
 هشام بن معاوية . . . (١٠١)  
 ي  
 يحيى بن زياد ٥٠ - (٥٦) - ٦٢، ٦٣  
 ٨٠، ٩٧، ١٠١  
 يزيد بن عمرو . . . . . ١١٢

قطرب = محمد بن المستنير  
 قيس بن زهير . . . . . ١٠٤  
 ك  
 الكسائي = علي بن حمزة .  
 ابن كيسان = محمد بن أحمد .  
 م  
 المازني = بكر بن عثمان .  
 المبرد = محمد بن يزيد .  
 محمد بن أحمد (ابن الخياط) (٦٣)  
 ٧٦، ٧٩، ١٣٢، ١٣٥  
 محمد بن أحمد (ابن كيسان) (٥٠)  
 ٧٩، ١٣٢  
 محمد بن رستم . . . . . (٧٨)  
 محمد بن السري (٥٠) - ٥٩، ٧٩  
 محمد بن القاسم (٦٠) - (٦١، ٧٩، ٨٠)  
 ١٣٢

فہرست الشواہد

( أ ) القرآن (۴)

رقمها	السورة	الآية	رقمها
۱۱	البقرة	فإن كن نساء فوق اثنتين	۲
۲۲۸	د	ثلاثة قروء	۲
۲۷۵	د	فمن جاءه موعظة من ربه	۲
۱۵۴	آل عمران	إن الأمر كله لله	۳
۹۴	الأنعام	لقد تقطع بينكم	۶
۶۹	التوبة	وخضتم كالذي خاضوا	۹
۲	يوسف	إنا أنزلناه قرآناً عربياً	۱۲
۲۷	الرعد	وكذلك أنزلناه حكماً عربياً	۱۳
۳۹	النور	كسراب بقية يحسبه الظمآن ماء...	۲۴
۱۹۵	الشعراء	باسان عربي مبين	۲۶
۴۷	ص	ولإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	۲۸
۲۸	الزمر	قرآنا عربياً غير ذي عوج	۳۹

( ب ) الحديث

۹۱	الثيب تعرب عن نفسها
۹۶	رحم الله امرأً أصلح من لسانه

## (ج) الشعر

- وقد عاد عذب الماء بجرأ فزادني  
 على ظمئى أن أبحر المشرب العذب ٦٢
- ألم يأتيك والأنبياء تنمى  
 بما لاقت لبون بنى زياد ١٠٤
- ورب ذى سرادق محجور  
 سرت إليه من أعالي السور ١٣٩
- .....  
 وكل العينين بالعواور ١١٧
- على حين عاتبت المشيب على الصبي  
 وقلت ألما تصح والشيب وازرع ١١٤
- أستغفر الله ذنباً لست محصيه  
 رب العباد إليه القول والعمل ١٣٩
- ألا أبلغ لديك بنى تميم  
 بآية يقدمون الخير زوراً
- بآية ما يحبون الطعاما ١١٦-١١٢  
 كأن على سنانها مدا ١١٧-١١٢
- الخمس والخمس بها جلدى ١٣٦  
 لتقربن قرباً جلديا ١٣٦

## المراجع

### ١ — المخطوطة :

ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيّان الأندلسي . دار الكتب المصرية ١١٠٦ نحو .

إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين . لأبي المحاسن عبد الباقي الشافعي الميني . دار الكتب المصرية ١٦١٢ تاريخ .

إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل . للبطلوسى . دار الكتب المصرية ١١١٠ نحو .

الإكمال في رفع الارياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . لابن ماكولا . دار الكتب المصرية ٨ مصطلح الحديث .

الانتصار أو نقض ابن ولّاد على المبرد في رده على سيبويه . دار الكتب المصرية ٧٠٥ نحو تيمور .

تاريخ مدينة دمشق . للحافظ بن عساكر - الجزء التاسع - دار الكتب الظاهرية بدمشق ٨ تاريخ .

التذييل والتكميل في شرح التسهيل . لأبي حيّان الأندلسي . دار الكتب المصرية ٦٢ نحو .

الحدود النحوية . لشهاب الدين أحمد الأبدى . دار الكتب المصرية ١٢٨٦ نحو .

شرح الجمل . لابن الضائع . دار الكتب المصرية ١٩ نحو .

شرح الجمل . لابن العريف . دار الكتب المصرية ٤٦٤ نحو .

شرح خطبة أدب الكاتب للزجاجي . دار الكتب المصرية ٣٩ ش أوب

شرح كتاب سيويو. للسيرافى . نسخة مصورة فى مكتبة جامعة القاهرة ٢٦١٨١  
٢٦١٨٢

عيون التواريخ . لابن شاكر الكتبى . دار الكتب المصرية ١٤٩٧ تاريخ  
اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى . دار الكتب المصرية ٤٢٣ نحو  
مختصر الزاهر فى مقانى الكلام الذى يستعمله الناس . للزجاجى . دار  
الكتب المصرية ٥٥٧ لفة .

وشى الحلل فى شرح أبيات الجمل . للفهرى . دار الكتب المصرية ٣ ش نحو  
ب — المطبوعة :

إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر  
م ١٩٣٧

أخبار النحويين البصريين . للسيرافى . تحقيق كركو . المطبعة الكاثوليكية  
سنة ١٩٣٦ م .

أسرار العربية . لابن الانبارى . ليدن

الأشباه والنظائر . للسيوطى . حيدر آباد

الإعراب فى جدل الإعراب . لأبى البركات الانبارى . طبع مع « لمع  
الأدلة » باسم « رسالتان لابن الانبارى » فى مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م  
بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى .

الاقتراح فى أصول النحو . للسيوطى . حيدر آباد

الأمالى . لأبى القاسم الزجاجى . تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى . مصر

سنة ١٣٢٤ هـ .

إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفطى . تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل

إبراهيم . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .



الإنصاف في مسائل الخلاف . لابن الانباري . تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٦٤ هـ .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

تاج العروس . المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ .

تاريخ الأدب العربي لبروكمان . ليدن سنة ١٩٣٧ م

التطور النحوي للغة العربية . لبرجستراسر . مطبعة السامح سنة ١٩٢٩ م  
الجل . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق الشيخ ابن أبي شنب . الجزائر  
سنة ١٩٢٦ م .

الحدود النحوية . للفاكهي . كلكتا

الخصائص . لابن جني . تحقيق الأستاذ محمد النجار . دار الكتب المصرية  
سنة ١٩٥٢ م

الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي . تحقيق الدكتور شوقي ضيف .  
دار الفكر العربي سنة ١٩٤٧ م

سر صناعة الاعراب . لابن جني . تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه  
القاهرة ١٩٥٤ م

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي . مصر سنة ١٣٥٠ هـ  
شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك . النجف  
سنة ١٣٤٢ هـ

شرح المفصل لابن يعيش . المطبعة المنيرية .

الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس . المؤيد  
سنة ١٣٢٨ هـ

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى . تحقيق برجستراسر . مطبعة  
السعادة بالقاهرة سنة ١٩٣٣ م

طبقات النحويين واللغويين للزبيدى . تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل  
ابراهيم . مكتبة الخانجي ١٩٥٤ م

الفهرست لابن النديم . تحقيق فلوجل . ليبنغ سنة ١٨٧١ م  
القياس فى اللغة العربية للأستاذ محمد الخضر حسين . المطبعة السلفية  
سنة ١٣٥٣ هـ

الكتاب لسيويه . المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ  
كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . لحاجى خليفة . الاستانة  
سنة ١٩٤٧ م

لسان العرب لابن منظور . المطبعة الأميرية سنة ١٢٩٩ هـ  
مرآة الجنان وعبرة اليقظان . لليافعى . حيدر آباد سنة ١٣٣٧ هـ  
المرزهر . للسيوطى . بولاق سنة ١٢٨٢ هـ

معجم الأدباء لياقوت . تحقيق فريد الرفاعى . مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ  
المفصل للزمخشري . مطبعة التقدم سنة ١٣٥٣ هـ  
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى . دار الكتب  
المصرية سنة ١٩٢٩ م

نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لابن الأنبارى . طبع جمعية إحياء مآثر علماء  
العرب بمصر سنة ١٢٩٤ هـ

همع الموامع شرح جمع الجوامع للسيوطى . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ  
وفيات الأعيان لابن خلكان . بولاق سنة ١٢٩٩ هـ

## محتوى الكتاب

صفحة

١	مقدمة للأستاذ الدكتور شوقي ضيف
١	تمهيد
١	حياة الزجاجة
٣	مؤلفات الزجاجة
٩	التعريف بكتاب الإيضاح
٩	أقسام الكتاب ومقدمته
١٣	أسلوب كتاب الإيضاح
١٤	غاية الكتاب وقيمه
١٨	ملاحظات على كتاب الإيضاح
٢٠	وصف نسخة الكتاب المحققة
٢٤	منهج تحقيق الكتاب
٢٧	نماذج مصورة
٣٣	كتاب الإيضاح في علل النحور

٣٧ .. .. . مقدمة الكتاب

موضوع الكتاب . تسميته . أقسامه .

٤١ .. .. . الباب الأول : أقسام الكلام

رأى سيبويه في أنها اسم وفعل وحرف . اعتراض عليه لفقدان الدليل .  
التدليل على صحة قوله . شرح السبب في تسمية الأسماء والأفعال والحروف .  
كل كلام ، عربياً كان أو غير عربى ، هو اسم وفعل وحرف .

٤٦ .. .. . الباب الثانى : اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف

ما هو الحد . الاختلاف على الحدود بين الفلاسفة . اختلاف النحاة  
على الحدود راجع إلى اختلاف أغراضهم منها .

٤٨ .. .. . الباب الثالث : معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف

حدّ الاسم في العربية . تأثر بعض النحاة بالمنطق وتخطئتهم . حد آخر  
للأسم . موقف سيبويه . رأى الأخفش وبيان فساد . رأى ابن السراج  
وبيان فساد . ما رواه ابن كيسان وبيان فساد . رأى المبرد والمأخذ عليه .  
حجة المبرد . حجة الزجاجى لنصرة المبرد . سؤال على المبرد والرد عليه .  
حد الفعل عند النحاة . حد آخر . أضرب الحرف . حدّ كل منها .  
حروف المعجم . حروف الأسماء والأفعال . حروف المعاني . حدود أخرى للحرف

٥٦ .. .. . الباب الرابع : الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه

رأى سيبويه والبصريين . رأى الفراء والكوفيين . خمس حجج  
للبصريين . دليلان للكوفيين وبيان فسادهما . ذكر مسألة جرت بين  
الزجاجى وابن الأنبارى .

٦٤ .. .. . الباب الخامس : علل النحو

هى مستنبطة وليست موجبة . أضربها الثلاثة : التعليمية والقياسية  
والنظرية الجدلية . الخليل وعال النحو .

#### الباب السادس : الإعراب والكلام أيهما أسبق .. .. ٦٧

الكلام سابق الإعراب . الإعراب يدخل لمعان تقتور الكلام .  
العرب نطقت بالكلام معرباً . وقد يكون الإعراب متأخراً عن الكلام فعلاً .

#### الباب السابع : الإعراب لم دخل فى الكلام .. .. ٦٩

حركات الإعراب تنبىء عن اختلاف المعانى . قطرب يرفض ذلك  
ويبين فساده . رأى قطرب أن الحركات والاسكان لسهولة النطق واعتدال  
الكلام . لتساعدهم فى الحركات . الرد على قطرب .

#### الباب الثامن : الإعراب أحركة هو أم حرف .. .. ٧٢

رأى البصريين أنه حركة . الكوفيون يرونه حركة أو حرفاً أو سكوناً  
أو حذفاً . استثناء سيويه والبصريين للأفعال الخمسة . حججهم فى ذلك .  
لماذا لم تكن الألف والواو والياء فى الأفعال الخمسة هى حروف الإعراب .  
لم وقع الفاعل قبل علامة الإعراب فى بعض الأفعال .

#### الباب التاسع : الإعراب لم وقع آخر الاسم دون أوله ووسطه .. .. ٧٦

رأى ابن الخياط . رأى المبرد . رأى آخر .

#### الباب العاشر : المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف .. ٧٧

رأى الخليل وسيويه والبصريين أن الإعراب للأسماء والبناء للأفعال  
والحروف . حججهم على ذلك . رأى الكوفيين أن الإعراب للأسماء والأفعال  
والبناء للحروف . مصادر الزجاجى . أسانذته . من جمع بين المذهبين .  
حجج الكوفيين . الرد عليها .

#### الباب الحادى عشر : الاسم والفعل والحرف ، أيها أسبق فى المرتبة

والتقدم .. .. ٨٣

إجماعهم على أن الأسماء قبل الأفعال والحروف . لم تكن الحروف  
قبل الأسماء وهي عوامل فيها ؟ سبق الحروف لعملها .

الباب الثاني عشر : الأفعال ، أيها أسبق في التقدم .. .. ٨٥  
رأي الزجاجي أن المستقبل هو الأول ثم يليه الحال فالماضي .

الباب الثالث عشر : فعل الحال وحقيقته .. .. ٨٦  
هل يخرج عن كونه ماضياً أو مستقبلاً . تعريقه . لم يكن له لفظ  
ينفرد به ؟

الباب الرابع عشر : العلة في تسمية النحو .. .. ٨٩  
محاولة أبي الأسود . النحو لغة واصطلاحاً .

الباب الخامس عشر : الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب .. ٩١  
الإعراب هو البيان . اللغة غير الإعراب . الغريب ما يفهمه الخاصة .  
تفاضل العلماء فيما بينهم باللغة .

الباب السادس عشر : معنى الرفع والنصب والجر .. .. ٩٣  
الإعراب حركة . الضم من ضم الشفتين . النصب من فتح الفم . الجر من  
جره ما قبله ليوصله إلى ما بعده . الجر عند الكوفيين الخفض . الخفض من  
خفض الحنك . الجزم قطع الحركة . رأي المازني في الجزم . رد الزجاجي عليه  
الباب السابع عشر : الفائدة في تعلم النحو .. .. ٩٥

الوصول إلى كلام العرب على حقيقته . إقامة المعاني . فضل العربية في  
القرآن . قول المبرد . قول ابن عباس . قول عمر وأبي بكر . فهم الشعر .  
الفهم بدون النحو لا يدل على إمكان تركه .

الباب الثامن عشر : علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه .. ٩٧  
معاني التنوين . رأي سيويه . رأي الفراء . رأي بعض الكوفيين .

صفحة

الباب التاسع عشر : علة ثقل الفعل وخفة الاسم .. .. . ١٠٠

رأى البصريين وحججهم . آراء أخرى للكسائي والقراء وهشام وثعلب

الباب العشرون : علة امتناع الأسماء من الجزم .. .. . ١٠٢

رأى سيبويه . ما يرد عليه من الأسئلة . أجوبته عن ذلك . رأى القراء

رأى بعض الكوفيين .

الباب الواحد والعشرون : علة امتناع الأفعال من الخفض .. .. . ١٠٧

رأى سيبويه . شرح هذا الرأي . لم لا يضاف إلى الفعل . الجواب

عن ذلك . رأى الأخفش . أسئلة عن ذلك وذكر أجوبتها . إضافة آية إلى

الفعل . بيان فسادها . إضافة ذى إلى الفعل . بيان عدم جواز الإضافة إلى

الأفعال . عدم تعريف الأفعال وعدم إضافتها نفسها .

الباب الثاني والعشرون : التثنية والجمع .. .. . ١٢١

تعريف التثنية . ليس الجمع كالتثنية . جموع القلة . لم كان رفع الاثنين

بالألف . لم لم يرفعوا بالواو . لم اشترك النصب مع الخفض من دون الرفع ولم

يُفرد بسمه خاصة به . لم لم يكن الرفع بالواو والنصب بالألف والجر بالياء . لم

لم يكن رفع الاثنين ونصبهما بالألف ونصب الجميع بالياء وضم الخفض إلى أحدهما

الباب الثالث والعشرون : الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهى

إعراب أم حروف إعراب .. .. . ١٣٠

رأى الكوفيين أنها هي الإعراب نفسه . رأى المازني والمبرد والأخفش أنها

دليل الإعراب . رأى الخليل وسيبويه أنها حروف الإعراب . سؤال الكوفيين .

جوابهم بغير ألفاظهم . بيان الإعراب في رأى الكوفيين . رأى البصريين .

مسائل مختلفة

مسألة : لم يعمل اسم الفاعل عمل الفعل . لم يعمل المصدر عمل اسم الفاعل

صفحة

لَمْ عملت إن وما الحجازية عمل الفعل ولم يحز فيها كل ماجاز فيه . عمل

الصفة المشبهة . عمل المميز . .. .. ١٣٥

مسألة : رأى المبرد في الفرق بين معنى ضربت زيداً ، ومعنى

زيد ضربته .. .. ١٣٦

مسألة : لَمْ أجاز المبرد إن زيداً ضربت ، ولم يحز زيد ضربت .. ١٣٧

مسألة : رأى المبرد في معنى كنت أخاك ولست أخاك .. ١٣٧

مسألة : بيان معنى مُفِيق .. .. ١٣٧

مسألة : الاثنان أول الجمع .. .. ١٣٧

مسألة : اختلاف الإعراب حسب اختلاف المعاني .. ٣١٧

فصل من تعليقات الزجاجي : تعليق على إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال

تعليق الأخفش على رأى سيبويه في إعراب الأفعال الخمسة . تعليق لغوى في

الفرق بين الشكد والشكم وفي تأنيث سور .. .. ١٣٨

مسألة : إعراب عند وبناء لدن .. .. ١٣٩

مسألة : أيهم تر يأتك .. .. ١٤٠

مسألة : في التثنية .. .. ١٤١

مسألة : رأى سيبويه في الممنوع من الصرف .. .. ١٤٢

فهرس الأعلام .. .. ١٤٤

فهرس الشواهد .. .. ١٤٧

المراجع .. .. ١٤٩

محتوى الكتاب .. .. ١٥٤

تم الكتاب والحمد لله وحده